جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد ومالية دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد ومالية دولية

بعنوان

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط
الدراسة الكمية للفترة 1990 - 2016

إعداد الطالبتين

بوراس خديجة
بلحمري أسماء

تحت إشراف
أ. مغنية هواري

أعضاء لجنة المناقشة

أ.....رئيسا
أ.هواري مغنية ..... مشرفا
أ.....مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

البقرة، الآية 32

شكر و عرفان

الحمد الله الذي لايستفتح بأفضل من اسمه كلام ،ولا يستنجح بأفضل من صنعه مرام ، اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا ،

بمنتهى الامتنان والعرفان الجميل ، ومن أبسط الواجبات علينا أن نتقدم بشكرنا وتقديرينا الكبير إلى الأستاذ الكريم هواري مغنية الذي شرفنا بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة ، والذي لمسنا عنده كل العناية والاهتمام ، إذ لم يبخل علينا طيلة المدة بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة ، فنسأل الله تعالى أن يوفقه لكل خير وأن يبارك فيه خدمة للعلم ولأهله.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

وأخيرا لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أمدنا بيد المساعدة من بعيد أو من قريب لإتمام هذا العمل.

إهداء

أتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد و الشكر على أنه وفقني على انجاز هذا العمل المتواضع

إلى والدي الكريمين "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى إخوتي حفظهم الله ووفقهم لما يحبه ويرضاه

إلى كل الزملاء و الأحبة

إلى كل أستاذ يقدس طريق العلم و يسعى جاهدا لتوصيل المعلومة لطالب العلم وموقنا بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا

أهديكم هذا العمل المتواضع

مع خالص تقديري واحترامي

خديجة

إهداء

"الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى حبيبتي الغالية التي دعمتني بدعائها جدتي تغمدها الله برحمته الواسعة.

إلى منبع فخري و اعتزازي, إلى من غمرني بعطفه و حنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز

إلى من رافقتني دعاواتها, وزادني رضاها نجاحا , إلى منبع الأمل الصافي الحنون و الأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس و القمر أمي الحبيبة .

إلى الشموع التي أنارت دربي و قاسمتني حياتي بمرح و محبة أختي و أخي. إلى كل الزملاء والأحبة

إلى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

أسماء

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكروعرفان	I
الإهـــــــــداء 1	II
الإهـــــــــداء 2	III
فهرس المحتويـات	IV
قائمـة الجــداول	V
قائمــة الاشـــكال	VI
مقدمة	أ-د
الفصل الأول :الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة المالية	47-1
تمـهيـــــــد	2
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	3
المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي وعوامله	9
المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول السياسة المالية	14
المطلب الأول : تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي	14
المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية	19
المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي	20
المبحث الثالث :اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي	37
المطلب الاول: قانون Wagner لتفسيروقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	37
المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الاجل القصير	40
المطلب الثالث :الفعالية النسبية للسياسة المالية ضمن نموذج IS-LM	43
المطلب الرابع : دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	44
خلاصة الفصل	47

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي الدراسة التحليلية والقياسية	107-48
تمـــهيـــــــد	49
المبحث الأول:الدراسات السابقة	50
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	50
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	53
المطلب الثالث : بيان الاستفادة من الدراسات السابقة	55
المبحث الثاني : بنية الاقتصاد الجزائري	56
المطلب الأول :الصناعة النفطية ومكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري	56
المطلب الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر	58
المطلب الثالث: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2016	60
المطلب الرابع: صندوق ضبط الإيرادات وأهميته في اقتصاد الجزائري	84
المطلب الخامس: كيف استجابت السلطة الجزائرية للازمة النفطية 2014	89
المبحث الثالث : اختبار اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي(الدراسة القياسية)	91
المطلب الاول : دراسة إستقرارية المتغيرات	91
المطلب الثاني : دراسة السببية	95
المطلب الثالث : تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتيةVAR	96
المطلب الرابع : اختبار علاقة التكامل المشترك	98
المطلب الخامس : المصادقة على النموذج	103
المطلب السادس : تحليل دوال الاستجابة	105
المطاب السابع : تحليل تجزئة التباين	105
خلاصة الفصل	107
خاتمة	108
قائمة المراجع	112
الملاحـــــــق	119
الملخـــــــص	132

قائمة الجداول

الشكل	العنوان	الصفحة
الجدول (1–1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	08
الجدول(1 - 2)	النماذج البديلة لقانون Wagner	39
الجدول(2 - 1)	تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة 1990- 2016	61
الجدول(2 - 2)	تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 - 2016	63
الجدول(2 - 3)	تطور معدل النمو الاقتصادي الفترة 1990- 2016	64
الجدول(2 - 4)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990- 2016	66
الجدول(2 - 5)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016	67
الجدول(2 - 6)	تطور الايرادات ميزانية الجزائر خلال فترة 1990- 2016	70
الجدول(2 - 7)	تطور نفقات ميزانية الجزائر خلال فترة 1990- 2016	73
الجدول(2 - 8)	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2016	75
الجدول(2 - 9)	تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990-2016	77
الجدول(2 - 10)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 0199-2016	79
الجدول(2 - 11)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2016	80
الجدول(2 - 12)	تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000- 2016	82
الجدول(2 - 13)	المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990- 2016	83
الجدول(2 - 14)	رصيد الصندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000- 2016	87
الجدول(2 - 15)	نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند المستوى.	93
الجدول(2 - 16)	نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند الفرق الاول.	94
الجدول(2 - 17)	نتائج إختبار السببية وفقا لمفهوم جرانجر.	95
الجدول(2 - 18)	تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR)	97
الجدول(2 - 19)	يمثل نتائج اختبار جوهنسن عند مختلف الرتب.	99
الجدول(2 - 20)	نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك	100
الجدول(2 - 21)	نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام	101
الجدول(2 - 22)	نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة	102
الجدول(2 - 23)	نتائج اختبار ارتباط الأخطاء.	103
الجدول(2 - 24)	نتائج إختبار تجانس التباين	104
الجدول(2 - 25)	نتائج إختبار البواقي	104
الجدول(2 - 26)	نتائج تحليل التباين	106

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل(1– 1)	منحنى لافـــر	36
الشكل(1– 2)	فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS	44
الشكل(2– 1)	تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة 1990- 2016	61
الشكل(2– 2)	تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 - 2016	63
الشكل(2– 3)	تطور معدل النمو الاقتصادي الفترة 1990- **2016**	65
الشكل(2– 4)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990- 2016	66
الشكل(2– 5)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016	68
الشكل(2– 6)	تطور الايرادات العامة خلال فترة 1990- 2016	71
الشكل(2– 7)	تطور النفقات العامة خلال فترة 1990- 2016	74
الشكل(2– 8)	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990- 2016	75
الشكل(2– 9)	تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990- 2016	78
الشكل(2– 10)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 0199- 2016	79
الشكل(2– 11)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990- 2016	81
الشكل(2– 12)	تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000- 2016	82
الشكل(2– 13)	المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990- 2016	84
الشكل(2– 14)	الأشكال البيانية لمتغيرات النمودج	92

مقدمة

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدولوجياتها للعمل على تحقيقه ،والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل ،وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة و المؤثرة على النمو الاقتصادي حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص رفع معدل النمو الاقتصادي وبالنظر إلى التغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها الاقتصاد العالمي وتزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط جعل تغيرات أسعاره تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على أية دولة في العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة، مسببا حالة عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعية الهشة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات النفطية أو اقتصاديات قائمة بذاتها.

فمن خلال الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وباعتباره اقتصاد يعتمد على النفط فإن السياسة المالية الجزائرية تعتمد كثيرا على عوائد النفط التي تتغير بتغير أسعاره، فمن خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عناه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سترتفع الإيرادات المالية مما يدفع إلى زيادة الإنفاق، ويصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار وانخفاضه يعني شح المردود والعائد مما يعني اختلال وإعادة النظر في القرارات المسطرة وهذا الأثر يزحف وصولا إلى الدول الغير نفطية مسببا آثارا سلبية على المدى المتوسط والطويل، وهذا أكبر دليل أن للصدمة النفطية آثارا مباشرة وغير مباشرة على الدورة الاقتصادية فتكون إما عارضا لشلل اقتصادي أو دافعا للنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث

أولا: الإشكالية الرئيسية للدراسة :

لعلى أهم إشكال يمكن طرحه في هذا السياق هو كما يلي : **ما مدى إسهام السياسة المالية في تفسير معالم النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

ثانيا: التساؤلات الفرعية للدراسة :

يدرج تحت التساؤل الرئيس لهذه الدراسة بعض التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ما محل العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟
- ✓ ماهية أهم محددات ومقاييس النمو الاقتصادي؟ وما هي نظريات النماذج المفسرة له ؟
- ✓ هل توجد علاقة سببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي الجزائري؟
- ✓ هل للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟
- ✓ ما هي طبيعة أثر السياسة الجبائية على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي؟

الفرضيات

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها واختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

أولا: الفرضية الرئيسية للدراسة: يسعى هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضية الأساسية التالية:

تساهم السياسة المالية في تفسير معالم النمو الاقتصادي الجزائري في المدى الطويل

ثانيا : الفرضيات الفرعية للدراسة:

- ✓ توجد علاقة سببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
- ✓ للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
- ✓ تؤثر الضرائب غير المباشرة بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في حين أن الضرائب المباشرة تؤثر سلبا على هذا الناتج في الجزائر على المدى الطويل.
- ✓ تساهم كل من النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية المنتجة في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل.

مبررات اختيار الموضوع

لقد ارتأينا أن نختار هذا الموضوع و ذلك :

✓ نظرا لأهمية موضوع فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي ، جاءت هذه الدراسة من اجل المساهمة في النقاش العام بشأن هذه المسالة.

✓ علاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا باعتبار الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط و أن أغلبية عوائده المالية متأتية من إيرادات الجباية البترولية .

✓ نظرا للظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عد استقرار معدلات النمو و خضوعها الى تغيرات أسعار النفط الدولية ، إضافة إلى أنها تعيش أزمة نفطية في الآونة الأخيرة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2016).
- ✓ إظهار مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام التغيرات الدولية في أسعار النفط و إبراز تأثير عائدات القطاع النفطي على مؤثرات الاقتصاد الوطني.
- ✓ تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط.

أهمية البحث

تتجلى أهمية بحثنا هذا لكون الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة لتحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي إذا ما استخدمت أحسن استخدام.

كما تستمد الدراسة أهميتها نظرا لكون النفط مادة تجارية أساسية في سوق المبادلات التجارية العالمية مما يجعله سلاحا ذو حدين في أيدي الدول المنتجة أين يستعمل كأداة ضغط سياسية و من جهة أخرى فهو مصدر مهم لها ،تحقق من خلاله النمو و الرفاه الاقتصادي.

و أخيرا تزداد أهمية هذه الدراسة خصوصا بعدما عرفه العالم في هذه الفترة من تضارب وتخوف لما سيحدث نتيجة الانخفاض الغير المسبوق لأسعار البترول في أواخر سنة 2014 ، هذا الشبح الذي طارد صفو الدول المنتجة للنفط و المتوقع أن تصل غمامته السوداء إلى الدول الصناعية الكبرى و المتخوفة من احتمالية انخفاض الطلب العالمي و بالتالي عرقلة نموه.

صعوبات البحث

نظرا لتوسع مجال دراستنا هذه واجهتنا صعوبات لإعداد هذه الدراسة ،نذكر منها:

- ✓ موضوع يتطلب التتبع الدائم لتطورات الجارية على المستوى العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
- ✓ انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الحديثة.
- ✓ عدم وجود نظام معلومات اقتصادية واجتماعية موحد للإحصائيات في الجزائر،فمنتجو الإحصائيات لايستعملون نفس المناهج لتقييم المعلومات مما يؤدي لتناقضها وتعددها.

حدود الدراسة

- ✓ **الحدود الموضوعية** : تتمثل في اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط .
- ✓ **الحدود الزمانية** : نظرا للتغيرات المستمرة في اسعار النفط اخترنا الفترة 1990- 2016.
- ✓ **الحدود المكانية** : اخترنا ان تكون دراستنا لهذا الموضوع حالة الجزائر.

المنهج والأدوات المستعملة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة ، سيتم الاستعانة بـ:

- ✓ **المنهج الوصفي والتاريخي** :لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية ونماذج النمو الاقتصادي وكذا نظرة عامة عن النفط والمراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر.
- ✓ **المنهج الاحصائي**: وذلك بتقديم إحصائيات حول مؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.
- ✓ **المنهج التحليلي** : وذلك من خلال تحليل معطيات الجداول والمنحنيات.

مرجعيات الدراسة

فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث ،فهذه الدراسة تعتمد على :

- المراجع الخاصة بالموضوع باللغة العربية والأجنبية.
- الرسائل والأطروحات الجامعية.
- ملتقيات ومقالات علمية.
- مجلات اقتصادية وسياسية.
- تقارير تصدرها الهيئات الدولية.
- المواقع الالكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع.
- استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل :الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)،تقارير بنك الجزائر،تقارير المديرية العامة للجمارك،تقارير وزارة المالية.

تقسيمات البحث

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا أن نتناول هذا البحث في فصلين:

الفصل الأول: الجانب النظري تحت عنوان"الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة المالية"

سنقسمه إلى مبحثين :

المبحث الأول: سنتناول فيه مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:سنبرز فيه مفاهيم مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

المبحث الثالث : سنتطرق فيه إلى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

الفصل الثاني :سيكون تحت عنوان"الإطار التطبيقي الدراسة التحليلية والقياسية"

والذي سنقسمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول نعرض فيه الدراسات السابقة

المبحث الثاني سنبرز فيه بنية الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث سنقوم فيه بدراسة قياسية لنختبر أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

لنخلص في الختام إلى تقديم النتائج التي سنحصل عليها والتوصيات والاقتراحات التي سنقدمها .

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة المالية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : مفـاهيم عـامة حول السياسة الماليـة

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

مقدمة

يعتبر استهداف النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته من أولويات الحكومات في تحقيقه ،وتعتبر السياسة المالية أهم سياسة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في إحداث نمو اقتصادي مرغوب فيه لدفع عجلة التنمية.

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الضرائب، الإنفاق العام، و القروض العامة في الاقتصاد بهدف تحقيق أثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي، الإنتاج، و العمالة، و قد شكلت العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين و صناع القرار، فالسياسة المالية السليمة تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تسهيل برامج البحث و التطوير، الحفاظ على القانون وحالة النظام، تعزيز الحافز للاستثمار، و التخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم،ارتفاع سعر الفائدة، و مزاحمة الاستثمار الخاص، و بهذا تصبح مصدرا للعقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواءا كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها التنموي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف و الفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية و البشرية، و لهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصا على الحفاظ على مسويات عالية من الاستخدام، فضلا عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها، لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مُرض.

على الصعيد الاقتصادي، يعتبر معدل النمو مؤشرا على درجة تحقيق معظم أهداف السياسة الاقتصادية : معدل الزيادة في رأس المال و العمل، الزيادة في الثروة المادية و رفاهية المجتمع، زيادة القدرة على خلق فرص عمل مربحة، توسيع القاعدة الضريبية لتعبئة الموا رد اللازمة لتطوير الخدمات العامة، درجة القوة الاقتصادية للبلد مقارنة ببقية بلدان العالم.

المطلب الأول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1-مفهوم النمو الاقتصادي

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن ولكن، في السنوات الأخيرة، قد تحولت وجهات النظر دول مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يحدث فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و الذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي "GDP Per Capita".

- ✓ حسب (François Perroux) 1669 : يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما :الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية .[1]
- ✓ بالنسبة (Simon Kuznets) 1973 :يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تساهم هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية و الإيديولوجية التي تتطلبها .[2]
- ✓ من وجهة نظر (Paul A. Samuelson) : يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أوالناتج الوطني المحتمل لبلد ما بعبارة أخرى، يحدد النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد(PPF) ما نحو الخارج و يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي .[3]

---

[1] Paul Massé ; "**Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle"** ; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357

[2] Simon Kuznets ; ***" Modern Economic Growth : Findings and Reflections "*** ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973 ; P. 247

[3] Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " **Economics** " ; 19thed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw-Hill Education Private limited ; New Delhi ; 2010 ; P. 650

✓ حسب (Dominick Salvatore) : يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة ، في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية[1].

✓ وبالنسبة(Peterson) : يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع و الخدمات، و كذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات . [2]

✓ يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

أ -النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني . [3]

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدد أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي، لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد ، على الرغم من زيادة الإنتاج.

و من جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج و هذا في حالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل . [4]

و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

ب - إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج -إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة[5] ، حيث أن أي زيادة قصيرة الأجل في الإنتاج خلال فترة معينة يتبعها انخفاض مماثل في الفترة المقبلة، لا تعني النمو الاقتصادي[6] ، أي لا بد من استبعاد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحد نتيجة لعوامل عرضية[7] ، و يمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية،العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام . [8]

---

[1] Dominick Salvatore ; " **Development Economics** " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ; P.4

[2] T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V. K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; P. 2

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية و تطبيقية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص71

[4] D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India; 2010.; P. 383

[5] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " مرجع سابق" ، ص 74 - 75

[6] D. N. Dwivedi ; " Macroeconomics : Theory and policy " ; 3rd Edition ;op.cit ; P. 383

[7] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص79

[8] D. N. Dwivedi; " Macroeconomics : Theory and policy " ; op.cit ; P.383

و بصفة عامة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع و الخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية .
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2-مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى تلك العملية التي بموجبها، وإلى جانب حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، يتم الحد من التفاوت في توزيع الدخل، الفقر، الأمية و المرض، و بعبارة أخرى، يكون هناك تحسن في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .أي أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الرفاهية الاقتصادية[1].

3-الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين" النمو الاقتصادي "و " التنمية الاقتصادية " بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات بينهما كما يلي:

أ -النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل و من جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد، حيث تتعلق بكل من الدخل و التغييرات الهيكلية[2] ، ففي حالة التنمية الاقتصادية، إلى جانب الزيادة في الدخل القومي، يكون هناك تغيير في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلد .[3]

- حسب(Herrickو Kindleberger):يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية ، الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغييرات في التنظيمات التقنية و المؤسساتية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج و تنويعه .[4]

[1] T. R. Jain , Anil Malhotra ; " Development Economics " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009; p. 6
[2] T. R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 10
[3] T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006; p.8
[4] Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed.; New York ; 1983 ; p. 21

- بالنسبة (D. Bright Singh) : التنمية الاقتصادية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي لا تشمل فقط الزيادة في المداخيل النقدية، و لكن تشمل أيضا تحسن في جميع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعل الحياة أفضل من تعليم، صحة عامة،...الخ .[1]

و على العكس من ذلك، في حالة النمو الاقتصادي تكون هناك زيادة في الدخل القومي و الفردي فقط، أي أنه لايوجد تغيير هيكلي في الاقتصاد .[2]

ب -يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا، في حين تمثل التنمية الاقتصادية مفهوما كميا و نوعيا في آن واحد.[3]

- حسب الاستاذ (J. K. Mehta): لمصطلح" النمو "معنى كمي، فهو يشير إلى حدوث زيادة في حجم شيء معين مثل : الزيادة في عدد سكان بلد ما، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك،الادخار، و الاستثمار،...الخ، و بشكل خاص، يعني مصطلح" النمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي و متوسط الدخل الفردي الحقيقي [4] ، في حين تشمل التنمية الاقتصادية إلى جانب هذا التغيير الكمي (الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل)العديد من التغييرات النوعية الهامة منها التغييرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، الحد من التفاوت الاجتماعي و ذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[5]

و حسب القاموس الاقتصادي "Everyman's Dictionary of Economics" لا تستخدم التنمية الاقتصادية لوصف المقاييس الكمية لاقتصاد نام(مثل معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي)، و إنما لوصف التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية و غيرها التي تؤدي إلى النمو، و من ثم فإن النمو قابل للقياس و موضوعي، فهو يصف التوسع في القوى العاملة، رأس المال، حجم الاستهلاك و التبادل التجاري .

أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية و التنظيمات المؤسساتية مثل هذه التغيرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي .[6]

ج -يستخدم مصطلح التنمية من أجل الدلالة على التغييرات المتقطعة و العفوية، في حين يستخدم مصطلح النمو للدلالة على التغييرات المستمرة و المنتظرة .[7]

---

[1] K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996 ; p. 18

[2] T. R. Jain ; Anil Malhotra; " Development Economics " ; op.cit ; p. 2

[3] T. R. Jain ; Anil Malhotra; " Development Economics "; op.cit ; p. 2

[4] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi, 2003; p. 9

[5] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";op.cit ; p. 11

[6] Salah Wahab and John J. Pigram (eds.) ; Tourism, Development and Growth: The challenge of Sustainability ; Routledge ; London and New York ; 2005 ; P 107.

[7] T.R. Jain, O.P. Khanna; " Development Problems and Policies "; V. K. Publications ; New Delhi ; 2010; p. 12

✓ وحسب Schumpeter (1942): التنمية الاقتصادية هي تغيير متقطع و عفوي في دالة الثبات أو الاستقرار، الذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا، في حين أن النمو هو تغيير تدريجي و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان .[1]

د-تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة[2] .

✓ حيث أشارت الأستاذة Ursula Hicks (1957) : إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتنمية الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل و مطورة إلى حد كبير .[3]

و بالتالي، يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التوظيف الكامل للموارد الطبيعية و البشرية العاطلة عن العمل أو غير المستغلة في الدول المتخلفة، بينما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي من أجل الإشارة إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل في الدول المتقدمة.

✓ يرى الأستاذA. Maddison (1970): أن ارتفاع مستويات الدخل يدعى عموما النمو الاقتصادي في الدول الغنية، و في الدول الفقيرة يطلق عليه التنمية الاقتصادية .[4]

✓ حسب الأستاذ Alfred Bonne (1957) : تتطلب التنمية نوعا من التوجيه، التنظيم، و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها، و هذا ينطبق على معظم الدول المتخلفة، في حين أن الطبيعة العفوية للنمو تميز اقتصاديات المؤسسات الحرة المتقدمة .[5]

و بصفة عامة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تشمل تغيرات في عرض عوامل الإنتاج من جهة، و في الطلب على المنتجات الذي يقوم على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية من جهة أخرى بينما النمو الاقتصادي يمثل نتيجة لهذه العملية الطويلة من التنمية.

باختصار، يعتبر النمو الاقتصادي نتيجة للتنمية الاقتصادية، و الذي يشير بدوره إلى حدوث زيادة طويلة الأجل في الدخل القومي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد من الدخل لاقتصاد ما.

وتبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية .كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ولا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

---

[1] Salah Wahab, John J. Pigram ; op.cit ; p. 254

[2] B.L. Mathur ; " Towards Economic Development " ; Discovery Publishing House ; New Delhi ; 2001 ; p. 14

[3] Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol. 9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957 ; p.1

[4] Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and New York ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006 ; p. 15

[5] M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ; 1978 ; p. 4

يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1– 1) : يبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع، متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، التغييرات الهيكلية، المؤسساتية و التقنية في الاقتصاد، وهذا إلى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي و نوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان.	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع و عفوي في حالة الثبات، والذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير و تنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج.	النمو الاقتصادي يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

المصدر :الاعتماد على المصادر التالية:

- T.R. Jain, O.P. Khanna, Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit; p. 12
- B.L. Mathur; " Towards Economic Development "; op.cit; p. 15
- K.R. Gupta; " Economics of Development and Planning : History Principles, Problems and Policies ; 4th Ed. ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2009; p. 223

المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي وعوامله

1. **قياس النمو الاقتصادي** :على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو PIB الإجمالي الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة ." [1]

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1-1-المعدلات النقدية للنمو :هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات ، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ ها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة .ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي : [2]

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية** :عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة** :حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية** :عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

1-2-المعدلات العينية للنمو :مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد،

---

[1]، هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2 ، 2005 . ص77

[2]محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ص 117 - 119

حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال :عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

1-3-مقارنة القوة الشرائية :تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى(حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى) [1]

2. **عوامل النمو الاقتصادي** :يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

2-1-اليد العاملة :يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، [2] ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

2-2-رأس المال :وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانيء وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

عملية النمو الاقتصادي هي ظاهرة معقدة للغاية، تتأثر بعوامل عديدة و متنوعة، حيث توصل الاقتصاديون عند دراستهم لمعظم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بأن هناك بعض العوامل الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج، و هي الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية،الاجتماعية و الثقافية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق حالة من النمو الاقتصادي، و فيما يلي، سيتم ذكر بعض هذه العوامل بإيجاز:

[1] .محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 119 - 121

[2] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 ، ص743 :

1-العوامل الاقتصادية: تتمثل أهم العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

1-1-الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية [1] ، و هي تشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد [2] ، حيث يرى الأستاذ الاقتصادي .H Lewis ، أن الموارد الطبيعية تحدد حد أو درجة النمو للبلد[3] ، و يقصد هنا كمية و نوعية الموارد الطبيعية و التي تشمل عموما :مساحة الأراضي و نوعية التربة، الثروة الغابية، المعادن و الموارد النفطية، مناخ جيد و معتدل،... الخ[4]

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري و مهم، و خصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم استغلالها بشكل مناسب[5] ، فأي بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو و التطور بسرعة، و لكن، بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية ، إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا،من بين أسباب تخلف الدول النامية، هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الاستغلال، و هذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي .وفقا للأستاذ Lewis إن البلد الذي يعتبر فقيرا من حيث الموارد الطبيعية، قد يعتبر في وقت لاحق غنيا جدا بهذه الموا رد، ليس فقط بسبب اكتشاف موارد جديدة غير معروفة، و لكن نتيجة لاكتشاف طرق جديدة لاستخدام الموارد المعروفة [6] ، فاليابان هي واحدة من بين الدول التي تعاني من عجز في الموارد الطبيعية، و لكنها تعتبر من بين الدول المتقدمة اقتصاديا في العالم لأنها كانت قادرة على اكتشاف استخدام جديد لمواردها المحدودة.

1-2-الموارد البشرية:

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، و بالتالي، فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية التنمية . [7]

حسب الأستاذ Peter Drucker إن عملية التنمية تتطلب النمو السريع للمواهب البشرية و الفرص المتاحة ، لتوظيفها . [8]

ترتبط تنمية الموارد البشرية بتراكم رأس المال البشري، أي الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب، الصحة، التغذية، و غيرها من البرامج و المخططات الاجتماعية الأخرى [9] ، و التي تنعكس على الناتج الوطني و على مستوى الإنتاجية ، مما يؤدي إلى استغلال كفء للموارد الاقتصادية و لهذا فإن

[1] مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 9007 ، ص316

[2] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 10

[3] T. R. Jain ; Anil Malhotra ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 22

[4] Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009; p. 199

[5] T. R. Jain ; Anil Malhotra ; op.cit ; p. 22

[6] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 10

[7] مددت محمد القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص317

[8] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 12

[9] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 17

عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق و ضمان استمرار التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه و تنويع الموارد البشرية بين مجموعتين :

أ -مجموعة عرض العمل: و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي .حيث أن زيادة إعداد العاملين تساهم في النمو، إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم، المهارات، رأس المال و التكنولوجيا، و أن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي و التغذية.

ب -مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل: و هؤلاء هم المدراء و المنظرون، و يطلق عليها القدرات، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، و قد منح Schumpeter في نظريته الإدارية للنمو الاقتصادي دورا رئيسيا و متميزا للمنظم (و هو دور الابتكار و التجديد) ، و ذلك لكي يدرك الفرص لتحقيق وسائل و طرق جديدة للإنتاج، و كذا إنتاج منتجات جديدة .و في كل النشاطات فإن المنظم يتحمل المخاطر.

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، و في المراحل الأولية للنمو الاقتصادي فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة، و مع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما و متزايدا، و إن جانبا من مساهمة الموارد البشرية في عملية النمو الاقتصادي هي عندما يعمل الفرد كمدير و كمنظم.[1]

1-3-تكوين رأس المال

يمثل تكوين رأس المال أحد العوامل الأخرى المهمة لنمو و تطور الاقتصاد .يمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة[2] ، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه المخزون من العوامل المادية المتعددة للإنتاج[3] ، تراكم رأس المال، "Capital Formation"و تكوين رأس المال"Capital Accumulation " كلاهما يحملان نفس المعنى، و الذي يمكن فهمه ببساطة عن طريق مخزون رأس المال

"Stock of Capital "[4]

تكوين رأس المال هو تراكمي، يمثل تغذية ذاتية "Self-feeding " ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية و هي: [5]

- ✓ حجم المدخرات الحقيقية في البلد(Real Savings) ، و الذي يعتمد على الرغبة و القدرة على الادخار.
- ✓ وجود المؤسسات المالية و الائتمانية لتعبئة المدخرات و تحويلها إلى القنوات المطلوبة .
- ✓ استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية .

[1] مدحت محمد القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 138- 139

[2] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 10

[3] Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; Alok Goyal; "Business Environment"; V.K. (India) Enterprises; New Delhi; 2006; p. 199

[4] Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; op.cit ; p. 199

[5] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 10

إن انخفاض الميل الحدي للادخار في الدول المتخلفة، هو ناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي، و بالتالي، فإن رفع معدل الادخارات الفردية لهذه الدول لا يمكن تحقيقه فقط من خلال الادخار الاختياري، و إنما يستدعي اللجوء إلى الادخار الإجباري "Forced Savings " و الذي سيساهم في تقليل الاستهلاك، و بالتالي ظهور الادخار من أجل تكوين رأس المال ، الادخار الإجباري هو ممكن من خلال تنفيذ سياسة مالية سليمة، في هذا الصدد، تمثل الضرائب التمويل بالعجز(Deficit Financing) و الاقتراض العام أفضل الأدوات المتاحة للدولة لجمع الادخار و تراكم رأس المال .

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يزيد من طاقة البلد على إنتاج السلع، و يمكنه من تحقيق معدل عالي للنمو .[1]

1-4-التقدم التكنولوجي

تحظى التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي للبلد، فالتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، و بذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا[2] ، حيث أشار،Adam Smith أب الاقتصاد السياسي، إلى الأهمية العظيمة للتقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية، كما اعتبرDavid Ricardo تنمية الاقتصاديات الرأسمالية على أنها سباق بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني و من جهة أخرى، فإن الأهمية البالغة للتقدم التقني في التطور الرأسمالي تم الاعتراف بها من قبل Karl Marx أيضا.[3]

2- العوامل غير الاقتصادية

تلعب كل من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية دورا مهرا في عملية النمو الاقتصادي، و في هذا الصدد، فإن العوامل السياسية ، الاجتماعية و الثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد و تتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية للنمو فيما يلي:

2-1-انتشار التعليم

انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد [4] حيث أكد Garlbraith J.K. في كتابه" التنمية الاقتصادية "على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي[5].

كما أشارWalter Krause إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي [6] ، وحسب Singer الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، و لكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فإن التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري و التقدم الاجتماعي، و الذي بدوره يحدد تقدم البلد[7] .

[1] مدحت محمد القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص319

[2] مدحت محمد القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص319

[3] Ne. Thi. Somashekar; op.cit ; p. 11

[4] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 21

[5] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 15

[6] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; " Development Problems and Policies "; op.cit; 2010-11 ;p.52

[7] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; op.cit ; p. 21

2-2-العوامل السياسية

يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير ببيئته السياسية[1] ، حين يعتبر كل من الاستقرار السياسي و الإدارة القوية والفعالة ضروريا و مفيدا للنمو الاقتصادي الحديث[2] ، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد، كلما زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة.

و بالتالي سيتم وضع الخطط الطويلة الأجل و يمكن لعملية النمو أن تستمر دون أي عوائق ، كما أن وجود جو من السلام في البلد، إضافة إلى القوانين و الأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، و بالتالي سيكون هناك المزيد من تكوين رأس المال[3] .

نتيجة للاستقرار السياسي و الإدارة القوية، فإن بعض الدول مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا و اليابان قد استطاعت بلوغ أعلى درجة من النمو الاقتصادي في العالم و لذلك، من الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي السريع للبلد، أن تكون لديه إدارة قوية، فعالة و نزيهة أي خالية من الفساد على جميع المستويات[4] .

2-3-العوامل الاجتماعية

ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاجتماعية[5]حيث تشمل العوامل الاجتماعية، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية، القيم و المؤسسات الاجتماعية، و التي تتغير مع توسع و انتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر[6].

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول السياسة المالية

المطلب الأول :تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي

تعد السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور على ضوء نمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ مارة بعدة محطات في طريقها للتطور وتكوين ما يعرف بالنظام المتماسك والقوي، إذ ترجع جذورها الأولى إلى العصور القديمة ففي تلك الحقبة لم تكن الأفكار الاقتصادية قد وصلت بعد إلى تكوين نظريات متكاملة بل كانت قائمة على علوم الدين والفلسفة، والتي بدأت بالحضارة اليونانية كأول من استعمل كلمة اقتصاد وجاءت ببعض الأفكار التي أضيفت إلى علم الاقتصاد على يد أرسطو وأفلاطون اللذان اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام(التعليم، الأمن، الحروب)، كما لا ينبغي أن نتجاهل التيار الاقتصادي العربي الإسلامي الذي ظهر كشعاع في تلك الفترة ومن أهم أعلامه أبو يوسف الأنصاري والذي جاء بفكرة التنمية الاقتصادية ودورها في زيادة الإيرادات والنفقات.[7]

---

[1] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; op.cit ; p. 52
[2] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 14
[3] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; op.cit ; p. 21
[4] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 15
[5] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; op.cit ; p. 52
[6] Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; op.cit ; p. 201
[7] أبو القمصان خالد" **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**" ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001 ص 12

تعريف السياسة المالية :اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية المال أو الخزانة.[1] وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة، و ميزانية الدولة .و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب" السياسة المالية و دورات الأعمال للبروفيسور .Alain. H HANSEN و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة، و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازن و لكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

أما فيما يخص تعريف السياسة المالية فان الفكر المالي يزخر بالعديد من التعاريف منها:

-تعرف السياسة المالية على أنها" مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ".[2]

-بينما يعرفها البعض بأنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية." [3]

-كما يمكن تعريفها على أنها " السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج ." [4]

كما يقصد بالسياسة المالية " استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة، للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص،واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ." [5]

-تعتبر السياسة المالية " الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فان الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة التأثير على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ." [6]

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تأثر في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى

---

[1] هشام مصطفى الجمل" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص06

[2] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية، 1988 ، ص431

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ن ص182

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث،عمان، الأردن، 2008 ، ص335

[5] Dolan Edwin G & Lindsey David E." **Economics**" The Dryden Press, 1991, P. 252 .

[6] بلعزوز بن علي،" **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 ، ص9

إليها،وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

2-التطور التاريخي للسياسة المالية :ترتبط نشأة الفكر المالي إلى حد كبير بنشأة نظم الحكم حينما تتولى هيئة أو فئة معينة أو فرد معين إدارة شؤون الدولة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد وبعضهم البعض وبين الأفراد والفئة الحاكمة وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى المجاورة، وبذلك نستطيع أن ندرك بأن الفكر المالي قديم النشأة مقارنة بالفكر النقدي.

فيما يلي سنتناول بالدراسة أهم تطورات السياسة المالية والفكر المالي، ابتداء من المدرسة التجارية إلى الوقت الحالي، ونتناولها باختصار فقط وذلك للزخم الكبير للأفكار والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع.

2-1-السياسة المالية عند التجاريين :يمتد العصر التجاري من عام 1600 م إلى عام 1667 م، أي إلى مايزيد عن نصف قرن من الزمن، ولقد تميز هذا العصر بالتوسع في النشاط التجاري بين دول أوربا الشرقية وأوربا الغربية .وتميز هذا العصر بظهور اثنين من فلاسفة الفكر المالي وهما " توماس من "و "ويليام بيتي"، ونحن في هذا الصدد لا ندرس مختلف أفكارهما وإنما نلخص أهم الأفكار المتعلقة بالسياسة المالية للدولة .[1]

هناك اختلاف بين " توماس من "و "ويليام بيتي "في تحليلهما لموضوع السياسة المالية، وخاصة فيما يخص جانب الضرائب، حيث يذهب " توماس من "إلى أن الضرائب تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي، بالرغم من ضرورة تحصيلها، كما حذر من تمادي الحكام في زيادة فرض الضرائب، لان ذلك يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي وكما اعتبر " توماس "أن ما لدى الحكام من مجوهرات وحلي ذهبية وفضية مصدر تمويل احتياطي لايقل أهمية عن الدخل العادي للدولة، ويمكن اللجوء إليه في تمويل النفقات غير العادية كالحروب وغيرها من النفقات غير المتوقعة.

أما " ويليام بيتي "فقد نادي بفرض ضرائب على القطاع الزراعي (ضريبة على إيجار الأراضي)، باعتباره القطاع المولد لفائض القيمة، كما ركز على فرض الضريبة النسبية حسب الدخل المتحصل عليه على عكس "توماس من " الذي نادى بضرورة المساواة في فرض الضريبة كما ركز على انه ليس في كل الأحوال زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل كما جاء في أفكار " توماس من"، ولكن يمكن أن تؤدي زيادة الضرائب إلى زيادة الدخل والثروة، وذلك في حالة إنفاق حصيلة الضريبة على تحسين الأراضي الزراعية استخراج المعادن والصيد ... الخ كما امتدح ويليام بيتي نظام الضرائب الذي كان سائدا آنذاك في ألمانيا، والذي كان يعتمد على فرض الضرائب على الإنفاق وليس على الدخل والثروة.

2-2-السياسة المالية عند الطبيعيين :على عكس مذهب التجاريين الذي اخضع الحياة الاقتصادية للتجارة وجعلها جل اهتمامه وجعل الأنشطة الأخرى كالصناعة والزراعة في مراتب أخيرة، بنا الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة " القانون الطبيعي "باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني.

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق

[1] حمدي عبد العظيم،" **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 .، ص193

الأفراد وحماية حرياتهم، وذلك بكافة الوسائل، واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل، دعه يمر."

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثورة الذي ينتج فائضا صافيا، وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة، وقاسوا قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض (على عكس التجاريين الذين كانوا يقيسون قوة الدولة بما لديها من معادن نفيسة)، و لذا نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي وان تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أنشطة أخرى مهما كان نوع هذه الضرائب، على أساس أن عبئها في النهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الزراعي.[1]

2-3-السياسة المالية عند الكلاسيك :لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال" ادم سميث "و " دافيد ريكاردو "و"جون ستيوارت ميل "و " الفريد مارشال "يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات معدل الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما وعليه يمكن استغلال كامل موارد المجتمع من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك كانوا ينادوا بضرورة حياد السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة متوازنة للدولة، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها اقل اثر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك والتوزيع، والإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا .[2]

رغم بعض الاختلافات في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما بخص موضوع المالية العامة بشكل عام وموضوع والسياسة المالية بشكل خاص، إلا أنهم يشتركون في اغلب الأفكار والتي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة " أي الوظائف التقليدية للدولة ."فقد ركز " ادم سميث "على موضوع العدالة في فرض الضريبة، أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بان فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك أما تحليل " جون ستيوارت ميل "للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بان الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة، أما الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة .[3]

أما " الفريد مارشال "فركز على توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وفي مجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أوضح مارشال أن على الحكومة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور ومنع تشغيل النساء، والقيام بدراسة إحصائية عن عدد العاملين

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص52

[2] عبد المنعم فوزي، **" المالية العامة والسياسة المالية "**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972 ، ص21

[3] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص204

الذين لا يساوي دخلهم الحد الأدنى للأجور ومنحهم إعانات مالية من خزينة الدولة، كما أدرك دور الضرائب في الاقتصاد باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعه إلى الفقراء من خلال الإنفاق العام الذي يوجه في مجالات يستفيد منها الفقراء بدرجة اكبر من الأغنياء مع منح المساعدات المالية لهم ولأسرهم.

كنتيجة لتحليلات المدرسة الكلاسيكية لموضوع المالية العامة والسياسة المالية، يمكن القول بان كل الآراء المالية لمفكري المدرسة الكلاسيكية بدءا من ادم سميث إلى الفريد مارشال لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة باستثناء تحليل " دافيد ريكاردو "لموضوع الضرائب حيث تطرق إلى فكرتين أساسيتين تعتبران من أفكار علم المالية الحديث وهما " علاقة الضريبة بالاستثمار، " اثر الإزاحة"

2-4-السياسة المالية عند الفكر الكنزي :إن تطور المالية العامة والسياسة المالية مرتبط أساسا بتطور النظريات الاقتصادية، فالنظرية الكلاسيكية لم تدم طويلا وذلك نتيجة الإختلالات التي حصلت في الاقتصاد بين العرض الكلي والطلب الكلي، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية وهي الأزمة الاقتصادية 1929 ، والتي كانت عبارة عن أزمة طلب " العرض اكبر من الطلب "وعليه فشلت النظرية الكلاسيكية في معالجة الأزمة لان مبادئها وفرضياتها تنص على أن الاقتصاد دائما يعود إلى حالة التوازن من خلال مرونة الأجور والأسعار .وفي خضم هذه الأحداث ظهر تيار اقتصادي جديد ينتقد اغلب فرضيات النظرية الكلاسيكية، وهذا التيار كان بزعامة الاقتصادي الانجليزي " كينز " والذي ألح على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد لا يمكن أن يتوازن تلقائيا وإنما يجب أن تسهر الحكومة على المحافظة على التوازن من خلال تدخلها بمختلف السياسات الاقتصادية المتاحة .ومن خلال ذلك ظهر الاهتمام بالسياسة المالية باعتبارها أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي.

إن أزمة 1929 هي أزمة قصور في الطلب الكلي، ولذلك اقترح كنز كحل لهذه الأزمة زيادة الطلب الكلي حتى يعود الاقتصاد إلى حالة التوازن وذلك بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخاصة الموجه إلى الرفع من القدرة الشرائية للأسر حتى يكون طلبهم على السلع والخدمات فعالا، ولم يكتف كينز في تحليله للسياسة المالية على أنها علاج فقط للازمة الاقتصادية، و إنما أكد على أنها أداة فعالة في يد الحكومة لأجل المحافظة على التوازن الاقتصادي، وكذا إمكانية الرفع من النمو الاقتصادي والتشغيل في المجتمع من خلال هذه الأداة.

وفقا للتحليل الكينزي، فإن التوازن الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل " التشغيل الناقص "و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل .[1]

نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر)، و اتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا للمفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي

[1] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان،" **الدخل القومي** "، دار النهضة العربية القاهرة، . 1979 ص146

والاجتماعي للدولة، و لذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتميزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في حالة الكساد أو حالة التضخم.

المطلب الثاني :أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي :تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام .[1]

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في :تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فان الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي .[2]

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود إلا انه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما،وبالتالي فان تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.

2-تحقيق التنمية الاقتصادية :إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية .[3]

---

[1] عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986 ، ص235

[2] جيمس جوارتيني، ترجمة " حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**"، دار المريخ ، السعودية، 1999 ، ص 195.

[3] عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 ، ص12

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

2-تحقيق العمالة الكاملة :يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة .[1]

3-توزيع الدخول :يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني "**أدولف فاجنر** "من أجل تحقيق المساواة بين الدخول من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي .[2]

أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم،كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة والثروة والمنحة كالضريبة قد تكون تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فالمنحة التراجعية إذا تناقصت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وقد تكون تصاعدية إذا زادت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وتكون نسبية إذا كانت نسبتها ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها.

المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة .[3]

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 34

[2] خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية، 1981 ، ص153

[3] خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي" **مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعةالأولى، 2009 ، ص397

1- السياسة الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي:

تتمثل السياسة الضريبية في مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، و التي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من جهة، و التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى.

1- 1- ماهية الضريبة والتنظيم الفني لها :تعد الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة، و ذلك للدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية .كما تعتبر أيضا أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

أ- تعريف الضريبة :تعرف الضريبة بأنها " مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبرا، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع ." [1]

من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

- ✓ **الضريبة فريضة مالية :**يقصد بالضريبة كفريضة مالية أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني .ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت تفرض وتحصل في صورة عينية نظرا للظروف الاقتصادية آنذاك.
- ✓ **الضريبة تدفع جبرا :**فالضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة كالحق في إصدار العملة وحفظ النظام، وينتج عن هذا أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة المنفردة وتقوم بتحصيلها باستعمال سلطتها.
- ✓ **الضريبة تدفع بصورة نهائية :**إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لاتلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عليها لأنها إيراد نهائي، و لذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع الفوائد عنه.
- ✓ **الضريبة تدفع بدون مقابل :**يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الضريبة، ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، فالضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص.
- ✓ **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها :**تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، فهي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر الدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع،كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومي وتقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع . [2]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة،عمان، الأردن، 2007 ، ص89 :

[2] سوزي عدلي ناشد ، "**الوجيز في المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000 ، ص120

1-2- تعريف السياسة الضريبية :يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ." [1]

إذن السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي، والتي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد، وذلك من اجل تغطية نفقات التدخلات العمومية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة، ولتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما لا بد من الاعتماد على ما يلي:

- ✓ تحديد الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الضريبية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد ككل.
- ✓ استخدام مجموعة من الأدوات والمزج بينها، وذلك بالاعتماد على الأداة المناسبة لكل ممول والزمن الملائم له وتطبيق أنواع معينة من الضرائب تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية من جهة،وتحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي، والذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين والإدارة الضريبية، وهو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما .والذي تتحدد معالمه بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد.

فالسياسة الضريبية تتسم بما يلي[2] :

- ✓ أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط.

أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة معها، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.

- ✓ أنها جزء مهم من أجزاء السياسة المالية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

1-3-أدوات السياسة الضريبية :إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة، يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها:

1-3-1-الإعفاء الضريبي :يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة[3] ، فالمقصود به هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة .

1-3-2-التخفيضات الضريبية :تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو

[1] سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي ، **النظم الضريبية** ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص10

[2] المرسي السيد حجازي " **النظم الضريبية** " الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000 ، ص08 .

[3] عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص173

التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، نضير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

1-3-3- نظام الإهتلاك :يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي الناقص من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص في استخدام (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات والتسارع في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم اعتبر ذلك امتياز الصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن المؤسسة من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

1-3-4-إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة :تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة .حيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما:

اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير منها :الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق و حجمه، طبيعة النظام المصرفي و المالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية و وسائل الاتصال ...الخ.

الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات :فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمربها الاقتصاد، و درجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة، ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة المزايا و حوافز الاستثمار.

1-4-الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية :من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية و تأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض .و عليه سنتعرض إلى آثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الادخار، التوزيع الأسعار، الإنتاج.

1-4-1-أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك :من المعلوم بان الضريبة تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية .ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فتأثير الضرائب على الشرائح ذات الدخول

المنخفضة يكون اكبر باعتبار أن الجزء الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، أما زيادة الضرائب بالنسبة للشرائح ذات الدخل المرتفع فان التأثير على الاستهلاك يكون اقل .[1]

1-4-2-أثر السياسة الضريبية على الادخار :من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بان الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل .ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، فارتفاعها يعني انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض مدخرات هذه المؤسسات .[2]

1-4-3-اثر السياسة الضريبية على الأسعار :من الصعب بما كان تحديد اثر الضريبة على الأسعار، وذلك لتعدد أنواع الضرائب وكذا الوعاء الضريبي المفروضة عليه، فنلاحظ مثلا إذا زادت الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات فان المنتج سيقوم بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وذلك برفع سعر هذه السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الضريبة أدت إلى زيادة الأسعار .ولكن في المقابل لو ارتفعت الضريبة المفروضة على الدخل فالقدرة الشرائية للفرد تنخفض، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات .و جملة القول أن الأثر الكلي للضريبة على الأسعار لا يمكن تحديده إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوع الضرائب المفروضة وكذا نوع الوعاء الضريبي المفروضة عليه.

1-4-4-اثر السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخول :تستعمل الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب عند قيامها بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أداوت سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني.

كما رائينا فان زيادة الضرائب المباشرة على الدخول يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات، وما ما يجعلها متاحة لذوي الدخول المنخفضة، ولكن هذا لا يكون من مصلحة أرباب العمل ورجال الأعمال .أما الدور التقليدي للضرائب في إعادة توزيع الدخول، فيتمثل في أن الحصيلة الضريبة المجمعة ستوجه إلى الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة في شكل إعانات مقدمة من طرف الدولة لزيادة القدرة الشرائية لهم، وكذا تقليص الهوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء.

1-4-5-اثر السياسة الضريبية على الدخل :للسياسة الضريبية آثار على الإنتاج والدخل الوطني، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار مباشرة وغير مباشرة، كما يمكن تقسيمها إلى أثار انكماشية عند زيادة معدلات الضرائب وأثار توسعية في حالة تخفيض معدلات الضريبة.[3]

2- سياسة الإنفاق العام وأثرها على النشاط الاقتصادي.

لقد أصبح لمضمون النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي، وتركزت هذه الدراسات حول تقسيماتها وآثارها

[1] عبد المنعم فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص200

[2] محمد طاقة،هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص124

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص124

الاقتصادية والاجتماعية، ولدراسة هذه السياسة ودورها في النشاط الاقتصادي وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وأهم خصائصها و تقسيماتها وآثارها على الاقتصاد.

2-1- ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها :تمثل النفقات العامة نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على القطاع العام بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص، وهذه النفقات دائما في حالة تزايد سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

أ- **تعريف النفقات العامة و خصائصها** :تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع .كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، [1] و من خلال التعريفين يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص:

✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي** :تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

✓ **صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها** :يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، [2] وعلى ذلك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

✓ **النفقة العامة تحقق النفع العام** :يقصد بهذه الخاصية أن المبالغ النقدية التي ينفقها الأشخاص العامة يجب أن يكون الهدف منها تحقيق خدمة عامة (منفعة عامة) يستفيد منها جميع المواطنين، وليس جهات معينة أو فردا معين.

2- 2- ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها :تواجه العديد من الدول وضعين متضادين،الأول يتمثل في المزيد من النفقات العامة، والثاني نقص وعدم كفاية الموارد اللازمة .لذلك وجب الاستخدام الأمثل للموارد المتحصل عليها، والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة، ويقتضي هذا الاختلال حسن استخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة لذلك سنتطرق إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام و مختلف مقومات ومتطلبات نجاحه، ثم نتطرق إلى أهم الصعوبات والمشاكل التي تعيق هذه العملية،

والاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام.

2-2-1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه :إن التزايد الكبير لحجم النفقات العامة، وكذا نقص الضوابط المتعلقة بترشيد هذه النفقات، أدى إلى الاهتمام بموضوع ترشيد الإنفاق العام وتحديد متطلبات نجاحه.

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز **مرجع سبق ذكره**، ص27

[2] حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص277

✓ **مفهوم ترشيد الإنفاق العام** :توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها، أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق...الخ .وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيد لغة واصطلاحا.

أ -الترشيد لغة :إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، و هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، كما يقال فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد[1] ، ولقد أشار القران الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع كقوله تعالى "فان أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم "...النساء الآية(6) ، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف، وضبط السلوك .ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيد من الوجهة اللغوية، يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه، وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية، فان الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تقتير.

ب -الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي :إن مصطلح الترشيد هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معاني متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقا .لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم، والتي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، و أن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع.

نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية و العقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة .وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص، والتكلفة اللازمة لذلك، وكذا الفرص البديلة .والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، و إنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين، بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية .[2]

لو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني حسن التصرف للدولة في تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي، أو بتعبير آخر يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه، وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا .كما أن عدم إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفضيلي السليم لتخصيص الموارد يعد سفها، كما أنه لا يمكن الحكم على السلوك الاقتصادي بالرشاد والعقلانية الاقتصادية بناءا على مؤشر واحد، و إنما يجب أن يتم ذلك في إطار المنهج التحليلي الشمولي.

[1] المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001 ، ص555

[2] Ande Chaineau, **Lexique Economie Général,** PUF , 1979, p :154.

2- 2-2- مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام :إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

أ -عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام :تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي، المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه ، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، و إن كل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها .[1]

أن تكون النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة، وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، كما يعتبر الخروج عن هذا الركن خروجا عن مبادئ المالية الرشيدة.

إتباع مبدأ الأولوية، حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع، وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة يجب أن يكون معياريا، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب، دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، وإلا فإن ذلك يعد مخالفا لمبدأ الرشادة.

كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

ب -متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام :لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات، التي لا بد منها ونذكر منها :[2]

إرادة سياسية قوية :حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد.

---

[1] فرجي محمد، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998 . ص: 65

[2] فرجي محمد،**مرجع سبق ذكره**، ص288

كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، فإن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد - خاصة في الدول النامية -ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة و لما يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

توفر نظام محاسبة ورقابة فعال، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدول التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به.

2-2- 3- صعوبات ومشاكل ترشيد سياسة الإنفاق العام :إن عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام لا تتم على أكمل وجه، وذلك لوجود عدة نقائص وصعوبات تعيق هذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:

ا- **مشكلة التصنيف أو التبويب** :إن البحث في ترشيد سياسة الإنفاق العام، يقتضي من جهة دراسة التكلفة اللازمة لكل مهمة تقوم بها الدولة أو إحدى مصالحها المختصة، ولكن التصنيف المعمول به وخاصة في الجزائر، ينص على تخصيص الاعتمادات لتلك الهيئات على أساس أنها وحدات إدارية تقوم بالإنفاق في مجال محدد، فالتصنيف حسب الوزارات مثلا لا يسمح بإبراز تكلفة الوظيفة المقصودة لأسباب كثيرة منها:

-الوظيفة الواحدة تتطلب تضافر عدد من الإدارات المتواجدة في وزارات مختلفة.

-إذا تم تخصيص وزارة كاملة لوظيفة معينة، فإن ذلك التخصيص قد يكون مرحليا، لكون التقسيمات ذاتها تخضع لتصور كل سلطة للهيكل الإداري الذي يمكنها من تحقيق أهداف سياستها.

ب- **مشكلة البيانات الإحصائية** :إلى جانب مشكلة تحديد مجالات الإنفاق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بمسألة توافر البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى عدم استمراريتها، أو عدم تجانسها إذا توفرت، لذلك يجد الباحث في مجال سياسة الإنفاق العام وكيفية ترشيدها صعوبة كبيرة لإيجاد النماذج المستخدمة في إعداد السياسات اللازمة، وذلك لتضارب الإحصائيات والبيانات من هيئة لأخرى، وفي بعض الأحيان في نفس الهيئة.

ج-**مشكلة توازن الميزانية** :إن الحجج المقدمة لهذا الغرض كثيرة جدا، وأنه ما دام يتعين على العائلات الحصول على موارد تكون كافية لتغطية نفقاتها، فان سياسة الدولة يجب أن لا تخرج عن هذا المبدأ، وانه إذا استمرت الدولة في قبول العجز، فانه سيؤدي إلى ارتفاع الديون الوطنية، وهو أمر يجعل الاقتصاد في وضعية غير لائقة، ويمكن البرهان على انه حسب التصور الكنزي، فان توازن الميزانية يمكن أن يعمل على زيادة الانكماش، أوالتضخم .[1]

2-2-4-الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام :إن الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام منبثقة أساسا من البرامج والإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يعمل صندوق

[1] Alain Barrer, Politique Financière, Dalloz, Paris, 1958.p :314 -317.

النقد الدولي على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق مجموعة من المعايير، يعتقد أنها تقلل من هدر وتبذير الأموال العمومية، وتعمل هذه المعايير وفق ثلاثة محاور:

-ا- **تخفيض الإنفاق** :بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص، وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، الأمن...الخ .(وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة" الأجور "وذلك بتخفيض الكتلة الأجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة، والتقاعد المسبق، وتوقيف التوظيف .كما يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض من الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض

الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في 15 بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن % 18 في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز% 35 ، في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره .8% وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليص من عجز الموازنة، التي كانت تشهد عجزا كبيرا وكذا التقليص من حجم المديونية وتسييرها، كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، ولكن دون المغالاة في سياسة التقشف فتصبح آثار هذه السياسة سلبية.

ب- **إعادة توجيه الإنفاق العام** :وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجيه ما يلي :[1]

- **تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج** :وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، وذلك لأن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية .وتصبح فعالة عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة، وليس الأنشطة التي تنافسها.

- **الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات** :وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من اجل ضمان نجاحها، لان عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل :التعليم، الصحة الخ .ويؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي.

- **الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة** :وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتثبيطه للعمل وخفض الإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة، وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل .ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص192

فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف و ذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر.

- **العمل على محاربة التبذير و الإسراف في الاستهلاك العمومي** :وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي، والذي يكون أقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني،والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

ج **اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة** :ذلك لأن تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة، وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها، لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات .حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له[1]

د- **ترشيد السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء** :يتم ترشيد السياسة الانفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

تحقيق النمو الاقتصادي العام :ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الانفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة في فرص العمل، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء، ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي.

ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج إلى الطبقة المستهدفة من المستفيدين، علاوة على أحكام الرقابة على تلك التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

2- 3- آثار النفقات العامة :

تكمن أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة .إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق كوسيلة لتحقيق الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدف من أهداف السياسة الاقتصادية . [2]

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييميه" ، الإسكندرية، 2000 ، ص131

[2] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 ، ص119

يمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة، في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني،الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، اثر النفقات العامة على التشغيل) التوظيف .(والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من اثر المضاعف واثر المعجل.

2-3-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :تؤدي النفقات العامة إلى إحداث آثار على الاقتصاد،وذلك لتخلي هذه النفقات عن طابعها الحيادي التقليدي، حيث أصبحت أداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك فلنفقات العامة عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني** :تنحصر الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني على المقدرة الإنتاجية للمجتمع، ويمكن التعرف على آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني بفرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك بالتمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، فالنفقات العامة تمثل جانبا هاما من الطلب الكلي في إطار الدولة المعاصرة، وبالتالي فهي تؤثر على الناتج الوطني الجاري[1] .إن تأثير النفقات العامة على الدخل يتوقف على وسائل تمويله، وكذا طريقة استخدامه، وكذا نوعيته . وسنتطرق لهذه النقطة

بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

✓ **أثر النفقات العامة على الاستهلاك** :يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية .إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية (كالخدمات على الصحة، الأمن، الدفاع...الخ) .وكذلك شراء سلع استهلاكية .كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك، ومنه تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها .[2]

✓ **أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل** :يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة من هذا الدخل .وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية .ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه

النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.

✓ **أثر النفقات العامة على الأسعار** :من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكون أثره على الأسعار أكبر إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول، عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق تغيير في هيكل الأصول التي يملكونها. وبذلك فان الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو

[1] يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، **اقتصاديات النشاط الحكومي "تحليل قرارات الإنفاق العام"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر .والتوزيع، 1996 ، ص 226

[2] يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، **مرجع سبق ذكره**، ص227

شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها، أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية للفقراء.

✓ **أثر النفقات العامة على التوظيف(التشغيل):** تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة البطالة، وزيادة التشغيل بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع البطالة عن معدل البطالة الطبيعية .ويرجع السماح بهذه النسبة إلى سوء تنظيم العمل، مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق وكفاءته [1] ، ويختلف معدل البطالة الطبيعية من اقتصاد إلى آخر حسب ظروف كل اقتصاد .يمكن إبراز أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام، وزيادة التكاليف المالية للدولة، كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني . وهذا ما اهتم به كينز في معالجته لموضوع البطالة و أسبابها، حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، و أن علاج البطالة لا يتأتى إلا بمضاعفة الإنتاج، داعيا إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابيا في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة .ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق العام تبعا لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص.

3-2-2- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة :يمكن توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل[2] ، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، أما أثر المعجل فيطلق على الاستثمار المولد، وسنتطرق لأثر النفقات العامة غير المباشرة من خلال أثر المضاعف و أثر المعجل.

✓ **أثر المضاعف** : يمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة النفقات العامة التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، وهذا الادخار يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف، وسنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث المتعلق بدور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي.

[1] فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001 ، ص317

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص129

✓ **أثر المعجل:** يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل .وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول -كما رأينا -يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار -بمرور الوقت -بنسبة أكبر، كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر.

3- سياسة عجز الموازنة وأثرها على النشاط الاقتصادي

لقد استعمل عجز الموازنة كأداة من أدوات السياسة المالية من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز، حيث كان سابقا عجز الميزانية مشكلة اقتصادية يجب محاربتها والتخلص منها، إذن أن رواد النظرية الكلاسيكية يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فيرون ضرورة توازن الميزانية حيث لا يمكن للدولة أن تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. أما كينز وعلى اثر الأزمة العالمية (أزمة قصور الطلب) فرأى بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي حتى ولو سبب عجز في الميزانية، ولمعرفة اثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي يجب أولا معرفة مفهومه وأنواعه وكيفية تمويله.

3-1- مفهوم عجز الموازنة وأسبابه :لقد تطور مفهوم العجز الموازني مع تطور النظريات الاقتصادية، كما تعددت أسبابه بتطور دول الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي، ولذلك ارتأينا أن نعرف العجز الموازني واهم أسبابه.

3-1-1- مفهومه :يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية .وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداها، وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية .[1]

3-1-2- أسباب العجز الموازني :يمكن أن يحدث عجز في الموازنة نتيجة عدة أسباب، كحدوث أخطاء في تقديرالإيرادات والنفقات، أو عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات، أو حتى عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات .ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يلي:

✓ **انخفاض الإيرادات العامة :**والتي يمكن أن تحدث نتيجة :[2]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص201

[2] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص- 3 .206 :

- ضالة الجهد الضريبي :أي انخفاض في الطاقة الضريبية والتي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.
- الاعتماد على الضرائب غير المباشرة :تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها، ومن جهة أخرى يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة العجز الموازني لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.
- الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة :حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية.

✓ **ارتفاع النفقات العامة :**من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يلي:[1]

- الأخذ بنظرية العجز المنظم :والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيرا مباشرا على زيادة الإنتاج والدخل.
- اتساع نطاق الدولة :حيث تزداد النفقات العامة لعديد من المشروعات الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة، حيث أن يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.
- تدور قيمة العملة :انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخول الاسمية وليس الحقيقية.
- تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية :وهذا استجابة لضغوط الطلب المحلي الناتج عن التمركز السكاني في العواصم، خاصة في الدول التي ينتشر فيها مجانية التعليم والصحة.
- زيادة عدد السكان :هذه الزيادة تقابلها الدولة بزيادة في النفقات الاجتماعية .

زيادة النفقات العسكرية :حيث يزداد هذا النوع من النفقات في ظل تفاقم الصراع في العالم، خاصة في الدول النامية التي تعرف حروب أهلية والتسابق نحو التسلح

3-3- التمويل بالعجز كسياسة مالية مؤثرة في النشاط الاقتصادي :لقد لقي تمويل الاقتصاد عن طريق عجز الموازنة جدلا كثرا وعدة وجهات نظر، وذلك لخطورة هذا النوع من التمويل، ولذلك ارتأينا أن نتطرق في البداية إلى مختلف وجهات النظر ثم بعدها نتطرق إلى آثار هذا النوع من التمويل.

3- 3 -1- وجهات النظر في التمويل بالعجز :لقد اختلف الاقتصاديون في نظرية التمويل بالعجز حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي[2] :

❖ **الاتجاه المؤيد لنظرية التمويل بالعجز :**يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي :

✓ تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي .

✓ خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص205

[2] الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 ،ص18

✓ التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

❖ **الاتجاه المعارض لنظرية التمويل بالعجز** :وحججهم على ذلك، أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لان البلدان التي تلجا إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة وضعف الادخار وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة)، ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس ناد أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي، لان ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

❖ **الاتجاه المعتدل لنظرية التمويل بالعجز** :يرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وان يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

2-2-3 - صيغ تمويل العجز الموازني وآثارها :إن الأثر الذي يحدثه التمويل بالعجز يكون حسب طريقة تمويل هذا العجز، أما الآثار على النشاط الاقتصادي فهي نفسها الآثار الذي رأيناها في كل من سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

❖ **تمويل العجز عن طريق الاقتراض** :يمكن أن نمول العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في السوق المالي والنقدي المحلي، وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أوعن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.[1]

تلجا الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة،أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل .لان الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلا والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية .فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فان المديونية الخارجية صعب التحكم فها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها.

❖ **تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي** :يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقا، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، أوغير حقيقية .[2]

لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص223

[2] عبد المجيد قدي نفس المرجع، ص227

- ✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرنا وليس جامدا .
- ✓ توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقا.
- ✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة.
- ✓ تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية أي يسببها هذا الإصدار.

إذا لم تتوفر الشروط السابقة فان تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، والمتمثلة أساسا في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة اكبر من قيمة السلع والخدمات الموجودة ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وحتى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادية.

❖ **تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب** :يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعا ما، حيث يوجد معدل ضغط ضريبي امثل لا يجب تخطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي اكبر من هذا المعدل فان الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبية وهذا ما يعرف ب **(أثر لافر)**، وتنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي. الشكل التالي يوضح لنا اثر لافر للضغط الضريبي:

الشكل رقم (1– 1) : منحنى لافـــر

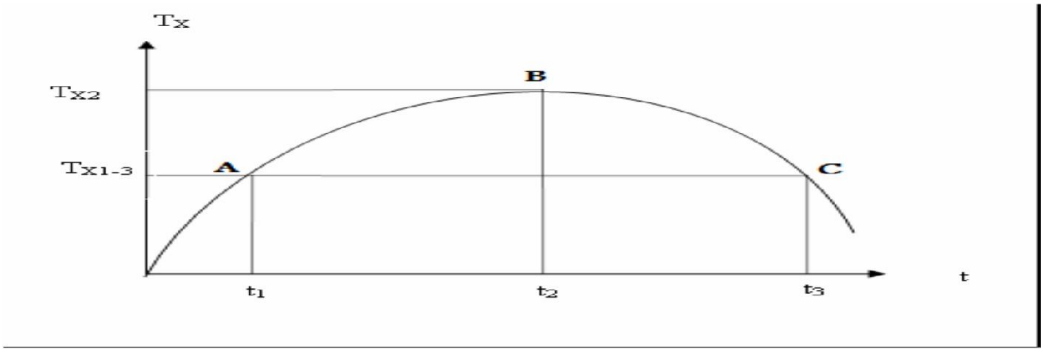

المصدر :عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية . الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص100 .

حسب المنحنى نلاحظ أنه رغم زيادة في المعدل الضغط الضريبي من (t1) الى(t3) إلا أن الحصيلة تبقى نفسها(TX1- 3) . و بمعدل ضريبي(T 2) نحصل على حصيلة ضريبية أكبر حيث (TX2) وبالتالي النقطة A و C تعطينا نفس الحصيلة الضريبية رغم الفرق الكبير في معدل الضريبة tالمطبق في الحالتين، أما الحالة Bفتمثل الحالة الأمثل لمعدل الضريبة t 2

بالتالي يمكن للدولة الرفع من معدل الضريبة إلى غاية2 t وأي زيادة فوق هذا المعدل لا ترفع من الحصيلة الضريبية وتكون النتيجة عكسية.

غير أن منحني لافر ينطوي على بعض الغموض لكونه قدم حالة مصاغة لا يمكن ترجمتها إلى أرقام قصد معرفة العتبة الحقيقية و المثلى لمعدل الضغط الضريبي، و التي يجدر الوقوف عندها .و أن ما جاء به لافر قد تم الإشارة إليه من قبل العلامة ابن خلدون إذ اعتبر أن الإسراف في الجباية مضر بالعمران و قد يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثالث :اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

يتوقف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي على طريقة تأثير تنفيذها على ديناميكيات النمو، حيث تقدم نظرية النمو الداخلي إطا را أساسيا لربط السياسة المالية مع نتائج النمو، فبالنسبة للإنفاق العام، تقترح هذه النظرية أن بعض فئات النفقات العامة المشار إليها في الأدبيات على أنها منتجة "Productive" من المتوقع أن تساهم بصفة كبيرة في تعزيز النمو مقارنة بغيرها تماشيا مع إطارMusgrave ،فإن تخصيص الموارد العامة لتلك الفروع من النفقات يعد مفيدا ومهما لعملية النمو نظرا لأنها تساهم في زيادة تراكم عوامل الإنتاج أساسا رأس المال والعمل، أو زيادة الإنتاجية[1] ،ومن جانب الإيرادات العامة لميزانية الدولة، توفر الضرائب الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق العام، كما أنها تتداخل مع القرارات الخاصة بالادخار والاستثمار، وبالتالي من المتوقع أن يكون لها تأثير على عملية تراكم المدخلات، والتي تمثل إحدى المحددات الهامة للنمو الاقتصادي.

الأثر الصافي للنفقات العامة والضرائب على النمو يتوقف في نهاية الأمر على مستوياتها وتركيبها، وعلى الرغم من أن تركيبه من النفقات المنتجة والضرائب الأقل تشويها من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على النمو، إلا أنه يبدو أن هذا الأثر الإيجابي يسود فقط إلى حين الوصول إلى نقطة معينة(أي عند الوصول إلى نسبة معينة من الناتج الداخلي الإجمالي PIB والتي عندها تتغلب التشويهات المرتبطة بالضرائب على الآثار الإيجابية المرتبطة بالإنفاق العام الإضافي .ومن جهة أخرى، من المتوقع عادة أنه لدى العجز المالي أثر سلبي على النمو نظرا لأنه قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة استثمارات القطاع الخاص.

وفي الواقع، إن الدراسات النظرية التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع تساعد على تقييم أثر السياسة المالية على النمو نوعيا، ولكنها لا تقدم سوى إشارة ضعيفة حول حجم هذه الآثار، لذلك، فإن حجم الأثر الصافي للسياسة المالية على النمو ينبغي قياسه باستخدام التقنيات الكمية .

المطلب الأول: قانون Wagner لتفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، فالاقتصادي الألماني Adolph Wagner يعد من أوائل الاقتصاديين الذي اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم سنة 1883 ما سمي آنذاك بقانون "تزايد نشاط الدولة Low of increasing State

[1] B. Essama-Nssah , Blanca Moreno-Dodson ; **" Fiscal Policy for Growth and Social Welfare"** ; Published ,2012; p. 30

activity[1]، وقد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام، ولقد انطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق العام في التدخل القومي، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي[2].

و كذالك أظهر Wagner أن سرعة الزيادة في النفقات العامة تعتبر أكبر من سرعة الزيادة في الدخل القومي[3]، و بعبارة أخرى، أشار إلى أن النفقات العامة من شأنها أن تزيد سنويا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي[4]. و في هذا الصدد، تعتبر النفقات العامة كمتغير داخلي، كما أن اتجاه السببية يأخذ مسارا من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة[5].

وحسب Wagner، فإن توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي:[6]

أ- عامل التصنيع والتحديث: الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية، التشريع، والتنظيم.

ب – عامل نمو الدخل الحقيقي: حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهية و التعليم وغيرها من المجالات الاخرى.

ج – عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي: حيث يعملان على سيطرة الدولة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

إن هذا الرأي الذي تم تأكيده كفرضية من قبل Wagner، و الذي أطلق عليه فيما بعد اسم "قانون Wagner" يشكل الأساس للعديد من الدراسات النظرية و التطبيقية.

ومن النماذج الأكثر استخداما في الدراسات التي تحاول اختبار صحة قانون Wagner أو تحليله هي مبينة في الجدول التالي:

1وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت-لبنان، 2010، ص 56

2عبد المجيد قدي، " مرجع سبق ذكره" ص 15

3Saten Kumar, Don Webber, and Scott Fargher; "Wagner's Law Revisited: Cointegration and Causality tests for New Zealand"; Applied Economics; Vol. 44; No. 5; 2012; p. 607

4Gary Koop, Dale J. Poirier; "An Empirical Investigation of Wagner's Hypothesis by using a Model Occurrence Framework'; Journal of the Royal Statistical Society. Series A (Statistics in Society); Vol. 158; No. 1; 1995; p. 123

5Richard M. Bird; "Wagner's Law of expanding state activity"; Public Finance; Vol.26; No. 1;1971, p. 2

6عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 16

الجدول رقم (1- 2) : النماذج البديلة لقانون Wagner

النمودج (1)	$\mathbf{LnG_t = \beta_0 + \beta_1 LnGDP_t + \varepsilon_t}$	**Peacock-Wiseman (1961)**	$\mathbf{\beta_1 > 1}$
النمودج (2)	$\mathbf{LnperG_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t}$	**Gupta (1967)**	$\mathbf{\beta_1 > 1}$
النمودج (3)	$\mathbf{LnG_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t}$	**Goffman (1968)**	$\mathbf{\beta_1 > 1}$
النمودج (4)	$\mathbf{LnG_t/GDP_t = \beta_0 + \beta_1 LnGDP_t + \varepsilon_t}$	**Mann (1980)**	$\mathbf{\beta_1 > 0}$
النمودج (5)	$\mathbf{LnG_t/GDP_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t}$	**Payne-Ewing (1996)**	$\mathbf{\beta_1 > 0}$

المصدر:

Metin Bayrak, Ömer Esen; "Examining the Validity of Wagner's Law in the OECD Economies"; Research in Applied Economics; Vol. 6; No. 3; 2014; p. 5

* حسب النموذج الذي تم اختباره من طرف Peacock-Wiseman(1961) النموذج (1) ، فإن الإنفاق العام هو دالة للدخل القومي، و بالتالي عندما يزيد الدخل القومي، فإن الإنفاق العام سيزيد كذلك، حيث:

LnG_t : تشير إلى القيمة اللوغاريتمية لسلسلة الإنفاق العام.

$LnGDP_t$: تشير إلى القيمة اللوغاريتمية للسلسلة الممثلة لمتغير الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

وفي هذا النموذج، يجب أن تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل (β_1) أكبر من الواحد، من أجل القبول بصحة قانون Wagner .

* أما في نموذج Gupta(1967) النموذج (2) ، تم اعتبار الإنفاق العام كدالة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، حيث:

$LnperG_t$: تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.

$LnperGDP_t$: تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي.

ومن أجل إثبات صحة قانون Wagner في ظل هذا النموذج، فإن مرونة النفقات العامة الحقيقية بالنسبة للدخل (β_1) يجب أن تكون أكبر من الواحد.

* وحسب نموذج Goffman(1968) النموذج (3) ، فإن الإنفاق العام هو عبارة عن دالة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، و إذا كانت مرونة النفقات العامة الحقيقية بالنسبة للدخل (β_1) أكبر من الواحد، فإن هذا يدل على صحة قانون Wagner، و في هذا النموذج، و *على عكس نموذج Peacock-WiSeman (1961) ، فإنه بدلا من القيمة اللوغاريتمية للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، تم الأخذ بعين الاعتبار القيمة اللوغاريتمية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

*ومن جهة أخرى، في نموذج Mann(1980) النموذج (4) ، فإن المتغير التابع LnG/GDP_tهو عبارة عن القيمة اللوغاريتمية لنسبة النفقات العامة الحقيقية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وفي ظل هذا النموذج، يتم قبول صحة قانون Wagner في الحالة التي تكون فيها مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل (β_1) أكبر من الصفر.

* أما في النموذج المقترح من قبل Payne-Ewing(1996) (النموذج (5))، تم اعتبار نسبة النفقات العامة الحقيقية إلى إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي كدالة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، و على عكس نموذج Mann(1980)، فإن هذا النموذج أخذ بعين الاعتبار القيمة اللوغاريتمية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بدلا من القيمة اللوغاريتمية للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، و لكي يكون قانون Wagner صحيحا و مقبولا في إطار هذا النموذج، فإن المعامل (β_1) يجب أن يكون أكبر من الصفر.

ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الاجل القصير

أول استعمال للسياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي كان من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز، وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ، والتي كانت أزمة كساد .فقرر كينز استعمال سياسة مالية توسعية وركز على زيادة جانب الإنفاق العام لأجل دعم القوة الشرائية وبالتالي حفز الطلب الكلي.

تمثل السياسة المالية القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق (T)والضرائب(G) ويكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي PIB لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل .ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثيرالضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي.

1. **دور سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي** :يمكن لسياسات الإنفاق الحكومي أن تدعم وتحفز النمو الاقتصادي يؤدي الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفقا لما يترتب عليه من عوامل إنتاجية، والمتمثلة في اليد العاملة ورأس المال والموارد الطبيعية والفن الإنتاجي، فهي تنمي عوامل الإنتاج كمياً و نوعياً .فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدى إلى زيادة رأس مال المجتمع و زيادة قدرته على الإنتاج، كما أن النفقات العامة الاستهلاكية تساهم أيضا في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع بطريق غير مباشر، مثل :الإنفاق العام على الصحة، و التعليم، والإعانات، و غيرها تساهم في استقرار الأفراد صحياً و نفسياً و مادياً، فيرتفع مستوى إنتاجهم .وعليه إذا كانت المقدرة الإنتاجية للمجتمع ضعيفة وبالتالي ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فان زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤثر في نمو الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يكون تأثيره الأكبر على زيادة في الأسعار وحدوث تضخم، وذلك لزيادة الطلب الكلي على العرض

الكلي كون أن الإنفاق العام رفع من مستوى الطلب الكلي، أما جانب العرض فبقي ثابت لعدم مرونته اتجاه زيادة الطلب الكلي. [1]

2. **سياسة الإنفاق العام وإشكالية اثر الإزاحة:**

يمكن أن لا تحقق سياسة الإنفاق العام أهدافها، وخاصة هدف النمو الاقتصادي إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ستؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الخاص وخاصة الاستثماري منه، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة (اثر الإزاحة).

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وذلك لان زيادة الإنفاق العام G ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماريC وا وينخفض الإنفاق الخاص نتيجة ، ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة زيادة الطلب على النقود[2] .

حسب النظرية الكنزية فإن زيادة الإنفاق العام قصد تحفيز النمو الاقتصادي ستؤدي إلى الحد من البطالة وارتفاع دخل المستهلكين، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أي زيادة الإنفاق العام أزاحت الاستثمار الخاص . [3]

يختلف أثر الإزاحة حسب طريقة تمويل هذا الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق زيادة فرض الضرائب فإن أثر الإزاحة يكون معتبرا، حيث يكون تأثير سلبي على القطاع الخاص من خلال ارتفاع معدلات الفائدة، وكذلك من خلال ارتفاع معدلات الضرائب .أما إذا كان التمويل عن طريق الدين العام بطرح سندات الخزينة فيكون أثر الإزاحة مضاعفا من خلال زيادة الطلب على النقود نتيجة زيادة القدرة الشرائية للأفراد كما رأينا سابقا، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (أثر الإزاحة الحقيقي)، و الأثر الثاني ينتج من خلال طرح سندات الخزينة في السوق المالي مما يؤدي كذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص (اثر الإزاحة المالي) أما إذا تم تمويل هذا الإنفاق العام عن طرق زيادة عرض النقود (الإصدار النقدي) فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة (لان زيادة الطلب على النقود قابلها زيادة في عرض النقود)وبذلك يزول اثر الإزاحة . [4]

مما سبق، وجدنا بأنه لتجنب أثر إزاحة القطاع العام للقطاع الخاص يجب تمويل الإنفاق العام عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض منه لزيادة عرض النقد .رغم أن هذه الطريقة تتجنب أثر الإزاحة مؤقتا، إلا انه طبقاً لفريدمان لن تنجح في الحفاظ على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة، حيث ستؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وارتفاع دالة التفضيل النقدي والطلب على القروض، كذلك ستعمل زيادة عرض النقد على بروز التضخم، وهو الأمر الذي يعني خفض القيمة الحقيقية للنقود، مما يتطلب إجراء تصحيح نقدي على معدلات الفائدة ورفعها للحيلولة دون تآكل القيمة الحقيقية للودائع والأصول المالية وذلك استناداً إلى أثر فيشر، وهذه العوامل من شأنها معاكسة

[1] .احمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية -سياسة الإنفاق العام، دار الطرقجي، اليمن، 1990 ،ص 74

[2] البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية " دراسة نظرية وقياسية"، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام20 - 21أكتوبر 2009 ، ص4

[3] سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، الكويت،1994 ، ص517

[4] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص167

الاتجاه نحو خفض معدلات الفائدة، حيث أنها ستؤدي خلال فترة إلى إعادة معدلات الفائدة إلى نفس مستوياتها المرتفعة السابقة مما يضطر البنك المركزي إلى الشراء بشكل متواصل في السوق المفتوح، وبالتالي استمرار نمو عرض النقود بشكل متسارع مع مستويات مرتفعة لأسعار الفائدة.

3. **تفعيل دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي** :يمكن للسياسة الضريبية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وذلك بالإيجاب، كون أن السياسة عملية إرادية تسعى دائما إلى تحقيق نتائج ايجابية لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية يجب تخفيض معدلات الضريبية ومنح إعفاءات وامتيازات ويمكن تفعيل هذه السياسة من خلال ما يلي:

- اشتمال السياسة الضريبية على مجموعة من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها .ونظرا لتعدد وتنوع الحوافز الضريبية المتاحة فالأمر يستلزم ضرورة دراسة ايجابيات وسلبيات استخدام كل حافز من هذه الحوافز، ومدى فعالية كل منها في تحقيق أهداف هذه السياسة .[1]
- لا ينبغي أن نصمم السياسة الضريبية في معزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسية النقدية و سياسة سعر الفائدة و سياسة الأسعار و الأجور)، حيث يوجد تكامل و تشابك بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى .و لذا فإنه لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها ينبغي أن تعمل كافة جوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه و إلا سوف تفشل السياسة الضريبية في تحقيقها.
- يصعب جدا فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى كالسياسة الانفاقية و سياسة القروض العامة، وذلك لكون الضرائب مورد هام للخزينة يجب تنميته.
- لا تصمم السياسة الضريبية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي أو الاستقرار أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط، و إنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع ،كأهداف تمويل البرامج الانفاقية العامة، و تشجيع أفراد المجتمع على إعادة انتخاب الحزب الحاكم مرة أخرى، و الحد من بعض الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية.
- يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع .و هنا يتطلب الأمر من الحكومات المختلفة ضرورة ترشيد الإنفاق العام، و الذي يمول أساسا من الضرائب من أجل عدم تجاوز الطاقة الضريبية.
- ينبغي أن تتوفر في النظم الضريبية البساطة و الوضوح بقدر الإمكان، ليس من أجل تحقيق سهولة و يسر في إدارة الضرائب فحسب، بل لأن إدارة النظم الضرائب تؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة في التكاليف التي يتحملها المجتمع في ربط و تحصيل الضرائب، و التي قد تشمل على موارد و طاقات كبيرة من جانب مصلحةالضرائب و من جانب الممولين في تجنب و التهرب من الضرائب و في محاولة مصلحة الضرائب اكتشاف هذه الثغرات و إغلاقها، و كل ذلك ينشأ من تعقد القانون الضريبي.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008 ، ص73

- تؤدي التغيرات السريعة للسياسة الضريبية إلى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى الوقت الذي يضيعه دافعوا الضرائب في التفهم و الاستجابة للقانون الجديد، و لذا ينصح دائما بإدخال التعديلات الضريبية بصورة متدرجة بعد المشاركة و التشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهازالحكومي، حتى تقل الآثار السيئة لتعديل القانون الضريبي قدر الإمكان.

المطلب الثالث :الفعالية النسبية للسياسة المالية ضمن نموذج IS-LM

جاء J.R. Hicks بنموذج IS-LM في مقاله "Mr. Keynes and the Classics" سنة 1937 حيث قام بدمج النظريات الكينزية المتعلقة بسوق الإنتاج و سوق النقد ليظهر كيف أن توازن هذين السوقين يتزامن عند نفس مستوى الدخل و معدل الفائدة[1] يشكل نموذج IS-LM أساس الاقتصاد الكلي القصير المدى [2]، و يضم :

- منحنى IS (الاستثمار -الادخار) Investment-Saving يمثل التوازن في سوق السلع و الخدمات الذي يحدد مستوى الإنتاج.
- منحنى LM Liquidity-Money سيولة - نقود يمثل التوازن في سوق النقد الذي يحدد سعر الفائدة في الاقتصاد[3]

و بالتالي فإن نموذج I S-LM الذي يمثل نموذجا للتوازن العام يحدد تركيبات الدخل(Y) و معدلات الفائدة (r)و التي تحقق التوازن الآني في سوق السلع و الخدمات(القطاع الحقيقي للاقتصاد)و سوق النقد(القطاع النقدي للاقتصاد) [4]وعموما، يمكن استخدام هذا النموذج لإظهار تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية عل المستوى التوازني للدخل الحقيقي وسعر الفائدة [5] ويقصد بالفعالية النسبية للسياسة المالية " حجم الأثر الذي تحدثه السياسة المالية بشقيها على الدخل.

تغير الدخل (النمو الاقتصادي) يخضع لتغيرات العوامل المستقلة، والمتمثلة في تغير قيمة الإنفاق الحكومي وكذا تغير قيمة الضرائب .وذلك عن طريق المضاعف والذي وعليه ففعالية السياسة المالية تتحدد بميل كل من منحنى LM. و منحنى IS يخضع قيمته إلى ميل كل من منحنى LM وIS [6]

✓ **فعالية السياسة المالية وميل منحنى IS:** تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار ، وتكون غير فعالية في الحالة العكسية . ومنحنى ISشديد الانحدار ينتج عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وبذلك كلما كان طلب الاستثمار قليل الحساسية لتغيرات سعر الفائدة كلما كانت السياسة المالية أكثر فعالية وللتوضيح أكثر يمكن تتبع دور تغير سعر الفائدة في تحقيق توازن جديد بعد زيادة مقدار الإنفاق الحكومي، فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي فان سعر الفائدة لابد أن يرتفع حتى يبقى التوازن في سوق النقود، وارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض في

[1] D.N. Dwivedi ; " Macroeconomics : Theory and Policy "; 3rd edition ; op.cit ; p. 265

[2] Deepashree, Vanita Agarwal; " Macroeconomics "; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2007; p. 3.1

[3] Graeme Chamberlin, Linda Yueh; " Macroeconomics "; Thomson Learning ; London ; 2006 ; p. 178

[4] Ronald Shone; " Economic Dynamics : Phase Diagrams and Their Economic Application "; 2nd edition ; Cambridge University Press ; United Kingdom ; 2002 ; p. 424

[5] Frederick Fourie; " How to think and reason in Macroeconomics "; 2nd edition ; Juta and Company Ltd. ; Cape Town ; South Africa; 2001; p. 64

[6] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة** " الكتاب الأول"، مرجع سابق، ص498 :

الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعي المترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة كما رائينا سابقا .وبالتالي حتى يلغي اثرالإزاحة وتكون السياسة المالية فعالة يجب أن يكون الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة، وبالتالي يكون منحنى IS شديد الانحدار .والشكل التالي يبين لنا فعالية السياسة المالية في حالة منحىIS شديد الانحدار وفي حالة قليل الانحدار[1].

الشكل رقم (1 – 2) : فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS.

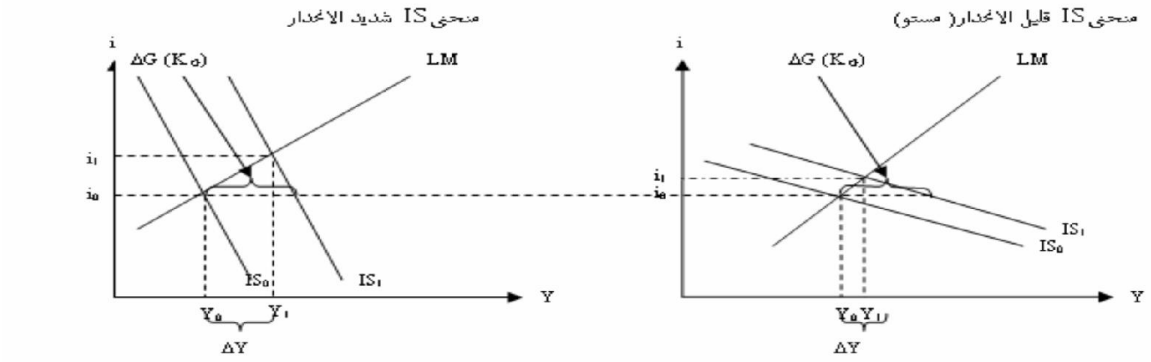

المصدر :يوجين أ .ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2003 ،ص186

المطلب الرابع : دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

❖ مساهمة السياسة المالية في تراكم رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المعايير الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم، و ذلك لكونها من أهم المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته حيث يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبر ة ." [2]

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري.

وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليمًا، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرًا من مصادر النمو الاقتصادي المستدام.

[1] يوجين أ .ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2003 ، ص186

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، ص90

❖ **مساهمة السياسة المالية البحث والتطوير و رأس المال التكنولوجي**

يعرف البحث والتطوير بأنه نشاط علمي إبداعي خلاق يسعى إلى نقل البيئة أو أحد مكوناتها من حال إلى حال أفضل، وتتمثل عناصره الإبداعية في مكونات العلم والمعرفة المبنية على رأس المال البشري، كما أن هذا المصطلح " البحث والتطوير "يتكون من جزأين :فالبحث نقصد به محاولة اكتشاف شيء جديد في حقل معين من حقول المعرفة، أما مصطلح البحث المستخدم بشكل مترادف مع التطوير فيعرف بأنه نشاط ذهني أو بعبارة أدق محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة في مجال البحث عن الحقيقة[1] .أما مصطلح التطوير فيتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة، وذلك من خلال التجارب والنماذج المنجزة من طرف الباحثين.

أن مجال البحث والتطوير له دور كبير في تكوين رأس المال التكنولوجي، والذي بدوره يعتبر عامل رئيسي من عوامل النمو الاقتصادي، وكما رئينا كذلك فان السبب الرئيسي في وجود الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية هو الاهتمام بمجال البحث والتطوير في الدول المتقدمة.

❖ **مساهمة السياسة المالية في مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص**

تحتل مشروعات البنية التحتية في عالمنا المعاصر مركزا هاما في اقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أونامية، حيث أصبحت بعض الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي تعتمد على دور مشروعات البنية التحتية في تنمية اقتصادها وتحديثه، أما الدول النامية فهي أكثر حاجة إلى مشروعات البنية التحتية وذلك لسببين رئيسين :أولهما تطوير هذه البنية التي في الغالب تعاني من نقص فادح، وثانيها توفير مشاريع استثمارية جديدة تخفض من مستوى البطالة و لو لفترة مؤقتة.

يمكن تعريف البنية التحتية حسب تقرير البنك الدولي، بأنها " رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق، والنقل، والاتصالات، والمياه، والصرف الصحي،ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات .وذلك بهدف خدمة القطاع الخاص فقد أضافا إلى بشقيه العائلي وقطاع الأعمال كما يمكن تعريف البنية التحتية بالمفهوم الواسع بأنها " مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها،والمنشآت التي تتولها تشييدها، إضافة إلى الخدمات تعتمد على العمالة[2].

لقد ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في أوربا في القرون الماضية، وهوما أدى ببعض الباحثين إلى ربط مفهوم البنية التحتية بالثورة الصناعية .وفي هذا يطلق على البنية التحتية بأنها مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة، ولهذا يمكن تسميته بالبنية الصناعية، أو بالتعبير التفصيلي البنية الهيكلية اللازمة للصناعة .ويتضح من خلال المفاهيم السابقة بأن البنية التحتية في مجملها تعني توفرالخدمات والتسهيلات اللازمة لأوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن وجودها يعد شرطا لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى إنتاجها، وما يترتب على إنشاء هذه المشروعات من تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة، مما يحفز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات.

[1] نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي"إقليميا ودوليا"،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007 ، ص52

[2] رشدي عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل(B.O.T) اتحاد المصارف العربية، القاهرة 2006 .، ص45

أ- الاستثمار في البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي :تتلخص علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي في أنها تستميل النمو الاقتصادي، فهي ترفع من عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر، وخاصة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج .كما أنها تحفز على وجود الاستثمارات الكبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشر، كذلك تؤدي تجهيزات البنية التحتية إلى إحداث آثار ايجابية في مدخلات المشاريع الصناعية و المتمثلة في الوفورات الاقتصادية بأنواعها، مما يساعد على انخفاض تكلفة الإنتاج.

إن علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي يمكن تصورها من خلال معرفة آثارها في محددات النموالاقتصادي، إلا أن آثار البنية التحتية في النمو الاقتصادي لا تقتصر على الآثار المباشرة فقط، وإنما تتعداها إلى الآثار غير المباشرة والمتمثلة في الآثار التي تتركها البنية التحتية التكميلية كالتعليم والصحة على سبيل المثال.

يمكن القول أن هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال القنوات المشارإليها سابقا، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي .ونظرا إلى التأثيرات المتبادلة للمتغيرات الاقتصادية فانه يمكن القول أن النمو الاقتصادي له آثار قوية في البنية التحتية .[1]

ب- الاستثمار في البنية التحتية و ضرورة إشراك القطاع الخاص :جرت العادة على أن تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية،كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء وفي الواقع كان الإنفاق الاستثماري، لا سيما في مجال البنية التحتية، أحد الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومة .غير أن الإنفاق العام في مجال البنية التحتية.

انخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم ولا تزال أسباب هذا الانخفاض وتبعاته غير واضحة بشكل دقيق.

يشار أحيانا إلى جهود تصحيح أوضاع المالية العامة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي،باعتبارها العامل الرئيسي وراء هذا التراجع ولكن في ذلك إغفال للعديد من العوامل المساهمة الأخرى، ومن بين هذه العوامل انخفاض مستويات الادخار العام، واستكمال إنشاء أهم شبكات البنية التحتية، وانتعاش أنشطة الخصخصة في ضوء تزايد التفضيل لصغر حجم القطاع العام، وتزايد التنوع في أنشطة القطاع الخاص حتى شملت خدمات البنية التحتية، وارتفاع مستويات الإنفاق الجاري، بما في ذلك أجور الخدمة المدنية والضمان الاجتماعي[2].

[1] محمود محمد داغر "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا "منهج السببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51، 2010، ص119

[2] برناردين اكيتوبي، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، .العدد 40 ، صندوق النقد الدولي،2007 ، ص8

خاتمة الفصل

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها خصوصا بعد تنامي وتوسع دور الدولة في الفترة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعد السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور على ضوء نمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ مارة بعدة محطات في طريقها للتطور وتكوين ما يعرف بالنظام المتماسك والقوي.

تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تهدف في الدول المتقدمة إلى مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد .أما في الدول النامية فإنها تهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، كما تستخدم لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وذلك نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها .ونظرا لضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية فان أهم هدف للسياسة المالية هو تحفيز النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والجزائر واحدة من الدول التي أعطت للسياسة المالية مكانة هامة غير أن هذه الأخيرة ، ترتبط وتخضع ان صح القول إلى التقلبات السعرية للنفط، إذ يشكل هذا الأخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والانجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي هزة.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

الدراسة التحليلية والقياسية

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المبحث الثاني : بنية الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث : الدراسة القياسية 1990-2016

مقدمة

أدت التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم وما صاحبها من ظهور العولمة إلى حدوث تحولات جوهرية مست السوق النفطي بالأخص، والتي كانت سببا في تطاير أو تقلب أسعاره وعدم ثباتها .كل هذا كان له انعكاس كبير على السياسات الاقتصادية للدول النامية منها بشكل خاص المعتمدة على الطاقة النفطية في علاقاتها الاقتصادية الدولية ورصيد ميزان مدفوعاتها، أهمها السياسة المالية والتي تعد المصب أو القناة الأولى الناقلة لأثر التغير السعري للنفط في الاقتصاد الكلي، من خلال إيراداتها العامة وبالتالي نفقاتها العامة، لتصل إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية،وخير مثال هو الدولة الجزائرية التي تمثل الإيرادات النفطية فيها ما يزيد عن 64 % من إجمالي الإيرادات مشكلة للميزانية ركيزة يقوم على أساسها أصحاب القرارات السياسية في بناء مخططاتهم التنموية .

فمن خلال التغيرات التي طرأ ت على الجزائر بسبب التقلبات السعرية ارتأينا دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة1990 - 2016 مع التركيز على موضوعنا الأساسي والمتمثل في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة عالجت إشكالية أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، سنحاول تتبع مجموعة منها باللغة العربية والأجنبية والتي لها صلة بهذا الموضوع :

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة معط الله أمال (2014) [1] بعنوان" آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1970 -2012"اصل هذه الدراسة (مذكرة ماجستار).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي، فحص صحة قانون Wagner الذي يفسر العلاقة بين النفقات العامة و النمو ،الاقتصادي و كذا اختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نموذج النمو الداخلي باستخدام اختبار السببية ل GRANGER ،اختبارات التكامل المتزامن ل E ngle-G ranger و Johannsen ، نموذج تصحيح الخطأ، دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و النمو الاقتصادي و تقييم وضعيتهما في الجزائر، كما استعان بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن الإيرادات النفطية ، الإيرادات الضريبية و الإيرادات غير الجبائية لها أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الجزائر ،الناتج الداخلي الاجمالي له أثر إيجابي و معنوي على الإنفاق العام، مما يعكس صحة قانون wagner في الجزائر وكذا الضرائب غير المباشرة، النفقات الرأسمالية و النفقات الجارية المنتجة لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، بينما الضرائب المباشر و النفقات الجارية غير المنتجة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل وفي الختام يستخلص البحث عددا من الملاحظات ثم يقترح على ضوئها جملة من التوصيات والاقتراحات:

ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي تحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام، العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لمبارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية، تحسين خدمات الإدارة الجبائية و رفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، و تسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات،وضع

[1] معط الله أمال بعنوان" آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1970 -2012" مذكرة نيل ماجستار جامعة تلمسان – الجزائر 2014

برنامج لتحديث و إصلاح الإدارة العامة من أجل زيادة فعالية الاستثمار العام، حيث يسمح هذا الإجراء بزيادة درجة تنفيذ الإنفاق العام الاستثماري و ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام و ذلك لتجنب العجز في الميزانية و مزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي و التنمية.

2. دراسة للباحث داود سعد الله [1](2012) بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000 -2010 "اصل هذه الدراسة (مذكرة ماجستارغير منشورة).

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2010 مستخدما المنهج الوصفي والتاريخي من اجل سرد التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة بعدم استقرار سوق النفط، وأخيرا تم إتباع المنهج التحليلي من خلال وضع نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن يشهدها القرن الواحد والعشرين، وقياس الآثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية يشهدها القرن الواحد والعشرين، وقياس الآثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية الوطنية، مستخدما نموذج VAR لعينة من المتغيرات والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة، حيث قام بدراسة مدى استجابة كل هذه المتغيرات الكلية لصدمة في كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية.

- وقد توصلت الجزائر إلى ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، بالإضافة إلى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

3. دراسة من اعداد شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير[2]بعنوان "فعالية السياسة المالية بالجزائر–مقاربة تحليلية وقياسية"اصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،المجلد(12) ،العدد (1) ،2010

تناولت هذه الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، حيث قاما الباحثان بإجراء دراسة تحليلية و قياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث و من خلال استخدام اختبار السببية ل Granger لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و نسبة التوظيف و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة، في حين وُجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكدا بذلك صحة قانون Wagnerفي الجزائر، كما قام الباحثان كذلك بدراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل Johansen وقد تبين أن هناك استجابة

[1] داود سعد الله بعنوان **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000 -2010 "**مذكرة ماجستار غير منشورة ، جامعة الجزئرالعاصمة ، الجزئر،2003

[3] شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير"***فعالية السياسة المالية بالجزائر– مقاربة تحليلية وقياسية***" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،المجلد(12) ،العدد (1) ،2010

سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، و هذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر. وتوصلا الباحثان إلى أن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

كما تبين بأن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط ،حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس، وبالتالي يمكن قبول قانون واجنر في الجزائر .أما النمو الاقتصادي فتتحكم فيه تغيرات أسعار البترول العالمية، وهذا دليل واضح على عدم فعالية السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف، كما أن السياسة المالية ذات الطابع الكنزي المتبعة في الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة العرض لم يكن لها أي أثر، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

4. دراسة للباحثة ضالع دليلة[1] (2009) بعنوان "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)" اصل هذه الدراسة (مذكرة ماجستار غير منشورة)

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لهذه من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي للبلاد، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990 - 2007.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى رغم الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي لم يقم بدوره الأساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها، كما أوضحت ا لدراسة أن التوازنات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2000 ناتجة أساسا من ارتفاع أسعار البترول موفرة إيرادات كبيرة انعكست إيجابا على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا اتضح أن التبعية الاقتصادية للجزائر إلى السوق البترولية يمثل عائقا أمام إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

5. دراسة للباحث العمري علي (2008)[2] بعنوان" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر1970- 2006 " أصل هذه الدراسة (مذكرة ماجستار غير منشورة)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين1970 - 2000، معتمدين على بيانات سنوية، وقد تم استخدام مزيج من المنهج- التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، فالمنهج التاريخي استخدم في سرد الباحث للتطور التاريخي لسوق النفط

[1] ضالع دليلة بعنوان **"فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (د راسة حالة الجزائر)** "رسالة ماجستار غير منشورة ، جامعة الشلف، الجزائر،2009

[2] العمري علي " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر1970-2006**" مذكرة ماجستار غير منشورة جامعة الجزائر ،2008

العالمية، بينما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في تحليل بعض النماذج الاقتصادية، وأخيرا المنهج الاستقرائي فقد خصصه للفصل الأخير أين قام الباحث بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المدروسة والمتمثلة في كل من سعر النفط الخام، والناتج الداخلي الخام الحقيقي والجباية البترولية، مستخدما نموذج الانحدار الذاتيVAR . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التأثير الكبير لأسعار النفط العالمية على الناتج الداخلي الخام، والذي ينعكس من خلال تأثير ذلك الأخير على الجباية البترولية، كما أوضح أن كل من الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يتوافق مع المعطيات النظرية.

كما اقترح الباحث مجموعة من التوصيات نذكر منها استغلال ارتفاع الأسعار النفطية من اجل خلق مشاريع استثمارية قد تكون خليفة المحروقات باعتبارها من الثروات الزائلة، وضرورة النهوض بالقطاع السياحي و الفلاحي نظرا لما تزخر به الجزائر من ثروات تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال بالإضافة إلى كونهما من القطاعات الحيوية والتي يمكن ان تنافس القطاع المحروقاتي.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة ترجمة Chibi, Benbouziane, Chekouri [1] بعنوان " أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي خلال دورة الأعمال التحقيق التجريبي في حالة الجزائر" أصل هذا البحث كتاب بعنوان

The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria

تم تقديم هذه الدراسة بغاية التحقيق في آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي الجزائري ، باستخدام نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي (MSVAR) وذلك من خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 1970إلى غاية الربع الرابع لسنة 2011 واعتمد الباحثون على ثلاثة متغيرات سياسية تتمثل في كل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية عبر الأنظمة المحددة من قبل الدولة من دورة الأعمال(الازدهار والركود)، حيث أظهرت النتائج مضاعفات ايجابية صغيرة للإنفاق والإيرادات الحكومية على المدى القصير في كلا النظامين، بالإضافة إلى ذلك فان صدمات السياسة المالية لها تأثير أقوى في أوقات الشدة الاقتصادية مما كانت عليه في أوقات التوسع، والتي تؤكد وترسخ فرضية الآثار الغير المتماثلة .ومع ذلك فان تأثير الإنفاق الحكومي أقوى من تأثير الإيرادات العامة في فترات الركود، من ناحية أخرى يتفاعل صناع القرار في السياسة المالية مع وجهة نظر ضد كينيزية أي مسايرة للاتجاهات الدورية لأنها تزيد الإيرادات والنفقات في حالات الازدهار والعكس صحيح في الركود.

[1] Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, " **The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria** ", The Economic Research Forum**,** Working Paper No 845, 2014.

2- دراسة ترجمة Nese Erbil[1] بعنوان:

هل السياسة المالية دورية في تطوير البلدان المنتجة للنفط؟ اصل هذه الدراسة كتاب تحت عنوان " Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?

تقوم الدراسة باختبار التقلبات الدورية لسلوك السياسة المالية في 28 دولة منتجة للبترول خلال الفترة الممتدة بين1990-2009 ، من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات، الإنفاق الإجمالي الحقيقي، إنفاق رأس المال الحقيقي، الإيرادات الحقيقية خارج المحروقات، الإنفاق الاستهلاكي والميزانية الأولية غير النفطية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات كلها مسايرة للاتجاهات الدورية في العينة، كما أن النتائج ليست موحدة عبر فئات الدخل، الإنفاق مسايرة للاتجاهات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، في حين تكون معاكسة للاتجاهات في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما أن السياسة المالية تتأثر بقيود التمويل الخارجي في المجموعات متوسطة ومرتفعة الدخل، وعليه فان نوعية المؤسسات والبنية السياسية تكون أكثر تأثير في المجموعات ذات الدخل المنخفض.

3- دراسة ترجمة Martin Zagler و Georg Durnecker[2] بعنوان:

"**السياسة المالية والنمو الاقتصادي** " أصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة **JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS** المجلد(**17**)،العدد(**3**) ، سنة **2003**، تحت عنوان **"FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH "**

عرض الباحثان الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك بإدخال نماذج النمو الداخلي التي تركز على النمو طويل الأجل " المستديم"، وبينا في هذه الدراسة مختلف النماذج القياسية التي تربط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي سواء من جانب السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال دالة كوب دوغلاس وتوسيعها بإدخال عناصر الضرائب والإنفاق الحكومي .ولقد ركزا في هذه الدراسة النظرية على دور الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة لما لهما من أثر ايجابي على تطور رأس المال البشري، وبالتالي رفع النمو الاقتصادي .كما أن الإنفاق على البحث والتطوير R & D دور مهم في تطوير رأس المال البشري الذي بدوره مهم جدا في دعم النمو الاقتصادي .كما بينا بأن الضرائب لها أثر مهم في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية تمويل جانب الإنفاق العام الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، أو من ناحية الأثر المباشر للضرائب على النمو الاقتصادي من خلال منح تحفيزات وإعفاءات للمستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو.

[1] Nese Erbil, " **Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?** " , IMF Working Paper, 2011.

[2] Martin Zagler ، Georg Durnecker " **FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH "**JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS Vol. 17, No. 3، 2003

4- دراسة ترجمة Michael F. Bleaney ، Richard Kneller و Norman Gemmell [1] بعنـــــوان "السياسة المالية و النمو: ادلة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD" أصل هذا البحث مقال نشر في مجلة Journal of Public Economics ،المجلد(74)،العدد (2)،1999 تحت عنوان **"Fiscal policy and Growth: evidence from OECD countries"**

قام الباحثون بإجراء اختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي الذي يتنبأ بأن تركيبة الضرائب و النفقات العامة سوف تؤثر على معدل نمو حالة الثبات "steady state growth rate" حيث استخدموا سلاسل البيانات المدمجة ل 22 دولة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنميةOECD ، خلال الفترة الممتدة ما بين1970- 1995 و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تعزز النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة تعيقه، كما أنه إذا تم إضافة متغيرات مالية مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية، فإن الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة يكون لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي.

5- دراسة ترجمة Yamamoto, Masazo [2] بعنوان

"السياسة المالية والنمو الاقتصادي" أصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة studies Otemon economic ، مجلد1، سنة 1968 تحت عنوان **"Fiscal Policy and Economic Growth"**

قام الباحث في هذه الدراسة باختبار اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية ل107 دولة للفترة مابين 1970- 1985 حيث اظهرت النتائج تاثير كل من الانفاق الحكومي والضرائب على النمو الاقتصادي كمقياس للايرادات العامة واوصى بضرورة توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب وكذا تحسين إجراءات تحصيل الضرائب من اجل توليد المزيد من الإيرادات لغرض تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لمناقشة ثلاثة مواضيع في غاية الأهمية والمتمثلة في أداء السياسة المالية والنمو الاقتصادي والتقلبات السعرية للنفط ، باعتبارهم متغيرات أساسية في الحياة الاقتصادية، كما سهّلت الدراسات السابقة الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحناه من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري . أمّا ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1- تربط هذه الدراسة بين ثلاث متغيرات رئيسية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي وأسعار النفط، باعتبارهم من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية.

---

[1] **Michael F. Bleaney ، Richard Kneller، Norman Gemmell ;" Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries**" Journal of Public Economics;Vol 74 ;No 2 ; 1999; P 171

[2] Yamamoto, Masazo " **Fiscal Policy and Economic Growth**". Otemon economic studies, vol. 1,1968, p49-59.

2- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في أسعار النفط والميزانية العامة بما فيها الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر النمو، التضخم، البطالة وكذا وضعية الميزان التجاري إضافة إلى احتياطات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية.

3- تحاول هذه الدراسة – بصفتها دراسة قياسية جزائرية - أن تخدم بنتائجها وتوصياتها الاقتصاد الجزائري لتسليط الضوء على القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لهذه السياسة من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية ومحاولة تنشيط القطاعات غير النفطية.

4- تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة الأخيرة وما سببه الانهيار السعري للنفط في نهاية 2014 محاولة للدفع بصانعي القرار من تحسين أداء السياسة المالية التي كانت ولا زالت لصيقة التغير السعري للنفط .

المبحث الثاني : بنية الاقتصاد الجزائري

الجزائر تعد واحدة من الدول التي احتل النفط فيها مكانة هامة فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية ، و يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد بالنظر إلى ضعف القطاعات الأخرى خاصة الصناعية منها و الزراعية.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تربطه علاقة متشابكة بالاقتصاد النفطي يصعب فكها او حلها، فتحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا متوقفا على حركة الأسعار النفطية وعوائدها، مما جعله عرضة لأي صدمة خارجية تهدد أمنه واستقراره فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستتسبب بدورها في تزايد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنويع في القطاعات وإعادة استثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية، ورغم الاستفادات التي حققها الاقتصاد الجزائري جراء ما نتج عن الصدمات الايجابية للنفط التي ت عادت بوفرات مالية ساهمت في تطوير قاعدتها التحتية وتحديث المجتمع الجزائري، إلا أنها لم تستطع أن تحقق معدلات تنموية تساهم في النهضة الاقتصادية من خلال تطوير باقي القطاعات بل بقيت حبيسة القطاع النفطي لتلحقها لعنة الموارد الطبيعية، من خلال إصابتها بالمرض الهولندي الذي لا يزال ينخر في عضمها[1] ".

المطلب الأول :الصناعة النفطية ومكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري

إذا تحدثنا عن اقتصاد نفطي فنحن مجبرين على التحدث عن الصناعة النفطية كونها القرين اللصيق به، فأينما وجد اقتصاد نفطي إلا وأخذت الصناعة النفطية حصة الأسد في هذا الاقتصاد ويقصد بها "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويلها إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان [2]

1 A.Clo and L.Ornadi, « **Petroleum Engineering –Petroleum Economics** », Encyclopedia Of Life Support (EOLSS), 2003, P3.

[2] محمد احمد الدوري"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية 1983 ، ص 15

ولقد أصبح شائعا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التميز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الإستخراجية، والصناعة التحويلية إذ تعرف الصناعة النفطية بشكل أشمل على أنها « الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها التي يطلق عليها البتروكيمياوية [1] كما تعتبر أيضا بأنها" ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي المتباين والمتنوع في مراحله ومجالاته الواسعة غير المحدودة، ذو طابع فني ،تكنولوجي ،تنظيمي و إداري متعلق باستغلال المادة النفطية أو الموارد النفطية[2]، يضم نشاطات المنبع والمتمثلة في عمليات البحث واستكشاف الحقول النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد قيمتها، ونشاطات المصب من خلال كل من النقل، أو التكرير وبيع المنتجات النفطية التي تستعمل بدورها في مرحلة التصنيع البتر وكيميائي[3].

وهذا التعريف يسقط على الاقتصاد الجزائري باعتبارها من أهم الدول المنتجة والفاعلة في السوق البترولية أين تحتل الصناعة النفطية مكانة هامة فيها كونها تعتمد عليها في العائدات الجبائية والتي تساهم بشكل أساسي في تكوين دخلها القومي، كما أنها الهيكل الذي تقف عليه كل القرارات والانجازات والمخططات التي تصبوا الجزائر الوصول إليها.

- **الثروة النفطية الوطنية و مكانتها في الاقتصاد الجزائري:**

لعبت الثروة النفطية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري ، حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي ويعتمد الاقتصاد الجزائري عليها وبشكل كبير فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات ، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك، ثم أممت قطاع محروقات ، وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الوطني ، والذي كان دائما يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى في مختلف البرامج المالية المعدة تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة ،وعليه تستمد القوة باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها من خلال انه[4]:

- ✓ مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة
- ✓ مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيميائية والبتروكميائية

---

[1] عبد الهادي حسن طاهر، **تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية**، تقرير مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد06 بتاريخ 13/03/ 1973 نقلا عن محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983 ، ص 6

[2] أمال رحمان، ومحمد التهامي طواهر، " **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر** - "، مجلة الباحث – عدد 12 ، الجزئر، 2013 ، ص19

[3] **Emploie dans l'industrie pétrolière et gazière**, Ministère de l'éduction, de la culture et de la formation, territoire de nord- Ouest, France, 2005, p2, 3.

[4] عبد اللطيف بن شنهو "الجزائر اليوم بلد ناجح"بدون طبعة ،2004 ، ص40

و الاقتصاد الجزائري له ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة ان 64 % من الإيرادات المحلية للميزانية العامة ،مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز .

كما يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال ، تمويل الاستهلاك العام والخاص ،دعم نشاطات الإنتاج من زراعة ،صناعة تحويلية ودعم الصناعة البترولية .

المطلب الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر

ويمكن رد عوامل تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث معايير أ ولها المعيار الاقتصادي نظر ا لما مر به الاقتصاد الجزائري وما تم تطبيقه من اصلاحات هيكلية، تلاها المعيار الاجتماعي والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الاجتماعية، وأخيرا المعيار المالي المرتبط بقطاع النفط والذي يشكل ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري إذ يمثل حوالي % 64 من ايرا دات الميزانية، وعليه يمكن اعتبار أن السير الحسن للسياسة المالية مرهون أولا بالإيرادات العامة وبالأخص الجبا ية البترولية، مما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

ولتوضيح ما سبق لابد من إلقاء الضوء على مراحل تطور أداء السياسة المالية في الجزائر والتي مرت بالمراحل التالية:

1.فترة مابعد الاستقلال 1963- 1966 : لقد شهدت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي ونظرا لعدم توفر القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة ،فقد كان من غير الممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي ،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 20 الى 25 % ،بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى الإدارة بنسبة فاقت 80 % من مجموع الإنفاق العام ،يمكن إرجاع ذلك إلى نمط الإدارة المتبع في هذه الفترة وهي الإدارة الذاتية التي تم تطبيقها في الميدان الزراعي نظرا لهيمنة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري ،حيث كانت المساهمة في الناتج القومي تمثل 16.4 %،وكذلك ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الكوادر الفرنسية وقلة الموارد المالية ،وقد حال ذلك دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد ،مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة لم تزد على - 4.8 % في سنة 1966 ،أما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس السنة حوالي 32.9 %

2.فترة التخطيط 1967- 1987: قامت الجزائر في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض أحداث تنمية شاملة ،الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية،عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98%من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43 % من هذا الناتج في سنة 1986.وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي ايجابية جدا ،اذ بلغت نسبة 9.21 % في سنة 1978، كما امتصت عددا لا باس به من اليد العاملة ، اذ انخفضت نسبة البطالة الى حوالى 13.28 % في سنة 1983 ،وهو مادفع الدولة خلال هذه الفترة الى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة انفاقها الاستثماري ،معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي

مثلت اهم مصدر للتمويل ،بالمقابل ،فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع ،بلغت نسبته 17.52 % في سنة 1978 و14.65 % في سنة 1981.

3. **الفترة الانتقالية 1988 - 1998 :** لقد كان للازمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري ، ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط، أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام.

ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي ،شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية ،بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992 ،مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليص من أثار المنافسة .ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير انها لم تمس علاقات التوظيف.وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق في سنة 1994 ،وعليه فقد أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة بصورة مزمنة ومتخمة بالعمالة ،وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بلغت نسبتها 28 % سنة 1998 .اما عن النمو الاقتصادي فقد شهدت في هذه الفترة معدلات سالبة -1 % في سنة 1988 ، 0.3 % سنة 1991 و نفس الشيئ عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1992 إذ بلغت 31 % .غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة،اذ بلغ نسبة 98.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 ،مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد ،مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز في الميزانية.[1]

4. **فترة الإنعاش الاقتصادي 1999- 2014 :** قد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمر منتقلة من 17.48دولار للبرميل سنة 1999 إلى98.96 دولار سنة 2008 مما أضفى راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أين حققت معدلات نمو مرتفعة 2009 فقد عرفت الجزائر تطورات ملحوظة أين صنفت رابع أكبر دولة منتجة للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي عالميا حيث شكل قطاع المحروقات 32 من إجمالي الناتج المحلي، جالبا 98 من إيرادات النقد الأجنبي والتي مولت حوالي 79% من إجمالي النفقات العامة، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود5.6 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسب النمو

[1] شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير" فعالية السياسة المالية بالجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،المجلد(12) ،العدد (1) ، 2010

الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، نفس الشيء عرفته مستويات 2009 وقد استطاع الارتفاع المستمر للنفط المساهمة بشكل فعال في تحقيق المشاريع المصبو الوصول إليها والمتمثلة في إثراء قاعدة البني التحتية، كما استطاعت أيضا إن تحقق معدلات نمو قدرت ب3.84 %سنة 2014 ، غير أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت بداية لكابوس انهيار الأسعار النفطية بصورة حادة مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات من المحروقات من 71427 مليون دولارفي 2011 إلى 60304 مليون دولار في 2014 ، والذي تسبب في عجوزات في الميزان التجاري وقدرت قيمته -137014 مليون دولار سنة 2015، أما عن الميزانية العامة فقد أفادت التقارير المقدمة من قبل بنك الجزائر الأخيرة قد عرفت عجز وقدرت قيمتها -2553.2 مليار دج في 2015.[1]

وفي هذا السياق فقد انخفض سعر برميل النفط من90.38 دولارا في سنة 2014 ليصل إلى حوالي 37 دولارا عام 2016 لكن حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو مايعرف" بصندوق ضبط الإيرادات "الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي، رغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:[2]

- ✓ انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط
- ✓ عجز في الحسابات الخارجية.
- ✓ انخفاض في الاحتياطيات.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2016 في ظل تقلبات أسعار النفط

يشكل النفط في الجزائر جوهر الدورة الاقتصادية و يظهر تأثيره في اقتصاد ريعي مثل اقتصادنا و تتجلى هذه التبعية لأسعار النفط في كل المتغيرات الاقتصادية تقريبا فهي تؤثر على:

2-الاستقرار الداخلي :يتجلى هذا التأثير من خلال الناتج الداخلي الخام ،تحقيق النمو الاقتصادي ،الحد من ظاهرة البطالة ،معدلات التضخم ،وضعية الموازنة العامة للدولة و دور الجباية النفطية فيها.

1-الاستقرار الخارجي : من خلال الأرصدة للميزان التجاري و معدلات الاحتياطات من الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية. [3]

[1] تقارير بنك الجزائرمن سنة 1999- 2014

[2] عبد الحميد مرغيت **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** جامعة جيجل - الجزائرص3

[3] جاب الله مصطفى" **تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات**-حالة الجزائر " ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، المجلد 1 ،العدد 9 ، 2016 ص11

سنحاول في دراستنا توضيح حالة الاقتصاد الجزائري و نركز على اثر تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016 والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر،الجدول الموالي يبين تطورها خلال فترة 1990 -2016 :

الجدول رقم (2– 1) :تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة 1990- 2016

الوحدة: دولار أمريكي/برميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر النفط	22.62	**18.62**	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
17.48	28.8	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
98.96	62.35	80.35	112.92	111.05	109.55	90.38	53.07	37

المصدر:

إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz

تقرير وزارة المالية لسنة 2016

الشكل رقم (2- 1) : تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016

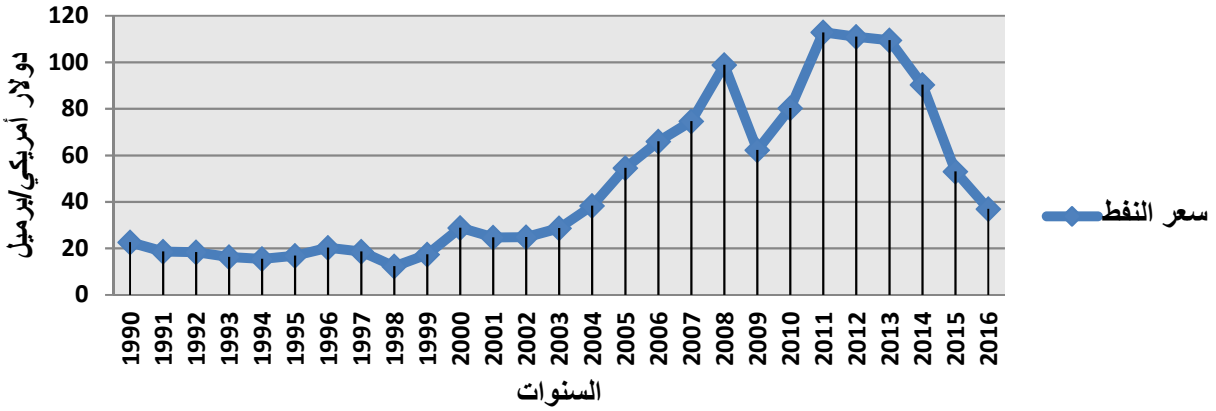

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات جدول رقم (2– 1)

تحليل النتائج:

الفترة 1990- 2000 :خلال هذه الفترة أسعار النفط عرفت الارتفاع التدريجي تارة ، و الارتفاع المفاجئ والكاسح تارة الأخرى ، فمثلا كان متوسط سعر برميل النفط 48 . 17 دولار للبرميل سنة 1999 ، وخلال السنة الموالية مباشرة بلغ 28.8 دولار للبرميل ، أي أنه سجل ارتفاعا قدر ب32 . 11 دولار وهذا راجع إلى" قيام الأوبك وبالتعاون مع دول من خارجها بتخفيض الإنتاج بمقدار 2,104 مليون برميل يوميا في شهر مارس من عام .1999

الفترة 2001- 2009 : عرف قطاع المحروقات في هذه الفترة تحسنا ملحوظا من حيث الفعالية،إذ أنه تكيف تدريجيا مع المشهد العالمي الطاقوي،و سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 الى غاية سنة 2008 ارتفاع مستمر وبدرجة كبيرة اين بلغ 98.96 دولار للبرميل سنة 2008 بعد أن كان 24.74 مليار دولار سنة 2001 ، انعكست فواضه ايجابا على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ساهم قطاع المحروقات بنسبة97 % من اجمالي الصادرات ، لتعرف انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر بـ 62.35 دولار أمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري

الفترة 2010-2016 : عاودت الأسعار ارتفاعها ولكن بشكل طفيف بسبب استعادة الاقتصاد العالمي لبوادر تعافيه فخلال سنة 2011 سجلت أسعار النفط أرقاما قياسية وصلت إلى 112,92 دولار للبرميل، فهاته الارتفاعات المتتالية في الأسعار أغلبها ترجع إلى عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية كالثورات العربية، تفاقم الأزمة السياسية في الشرق الأوسط والتهديدات الإيرانية المتواصلة بغلق مضيق هرمز، إضافة إلى الصراع السياسي في السودان ، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ،[1]

أما سنة 2014 ، 2015 و 2016 فقد سجلت انخفاض مفاجئ لأسعار البترول بلغت 90,38 ،53,07 و 37 دولار للبرميل يرجع هذا الانخفاض لمجموعة من الأسباب أهمها ان السعودية رفضت خفض الإنتاج ، دخول حصة إيران الجديدة للسوق باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية وتراجع استهلاك الدول للبترول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،لإنتاجها و استخدامها للغاز الصخري مما هيأها لان تصبح دول مصدرة للغاز الصخري بعد أن كانت اكبر مستورد و بالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط[2].

I.أثر تقلبات النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

سيتم عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، معدلات البطالة إضافة إلى الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة.

[1] عادل أحمد ابراهيم ، تاج السر عثمان ، النفط والصراع السياسي في السودان ، مكتبة جزيرة الورد القاهرة 2012 ، ص65

[2] د. جاب الله مصطفى مرجع سابق ص10

I -1- الناتج الداخلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة والجدول الموالي يستعرض الناتج الإجمالي المحلي للجزائر من 1990- 2016.

الجدول رقم (2- 2) :تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 - 2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (ملياردج)	554.4	862.1	1074.7	1189.7	1487.4	2005	2570	2780.2	2830.5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3248.2	4098.8	4235.6	4455.3	5124	6150.4	7563.6	8520.6	9306.2

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
10993.8	9968	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17242.5	16591.9	18743.5

المصدر: - الديوان الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz

- تقارير بنك الجزائر خلال السنوات 2000-2015

- تقرير وزارة المالية 2016.

الشكل رقم (2- 2) :تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 - 2016

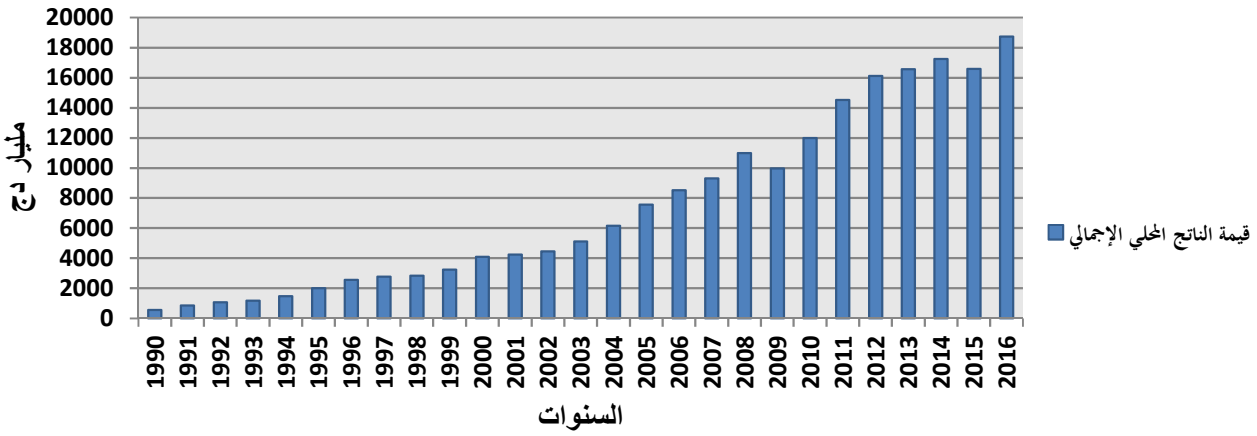

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات جدول رقم (2- 2)

تحليل النتائج :

الفترة من 1990- 2008: عرفت نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيت بلغت قيمته سنة 1990 حوالي 554.4 مليار دج ليبلغ سنة 2008 حوالي 10993.8 مليار دج نتيجة لعودة الاستقرار السياسي والأمني وتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة صندوق النقد الدولي FM I وكذا دخول الجزائر في تطبيق البرامج التنموية والسياسة المالية التوسعية

الفترة 2009- 2016 : انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 إلى 9968 مليار دج جراء التاثر بازمة انخفاض سعر النفط إلى 62.35 دولار للبرميل و بعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها في سنة2009 أخذت قيم الناتج المحلي الإجمالي اتجاه تصاعدي وتبلغ 17242.5 مليار دج سنة 2014 لتعاود الانخفاض بسبب أزمة انهيار أسعار النفط وتصل إلى 1 .16591 مليار دج،هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر احد المكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر .

I-2 -تحقيق النمو الاقتصادي

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة ويتضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 3) : تطور معدل النمو الاقتصادي الفترة 1990- 2016

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو%	2.2	0.3	2	2.5	0.3	3.9	3.8	1.2	5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2.0	3.0

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2.4	2.4	2.1	2.83	3.3	2.81	3.84	3.8	3

المصدر:

- ✓ **بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990- 2006 مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008،ص 26 ،**
- ✓ **تقارير بنك الجزائر 2000-2015 ،**
- ✓ **تقرير وزارة المالية 2016.**

الشكل رقم (2- 3) : تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016

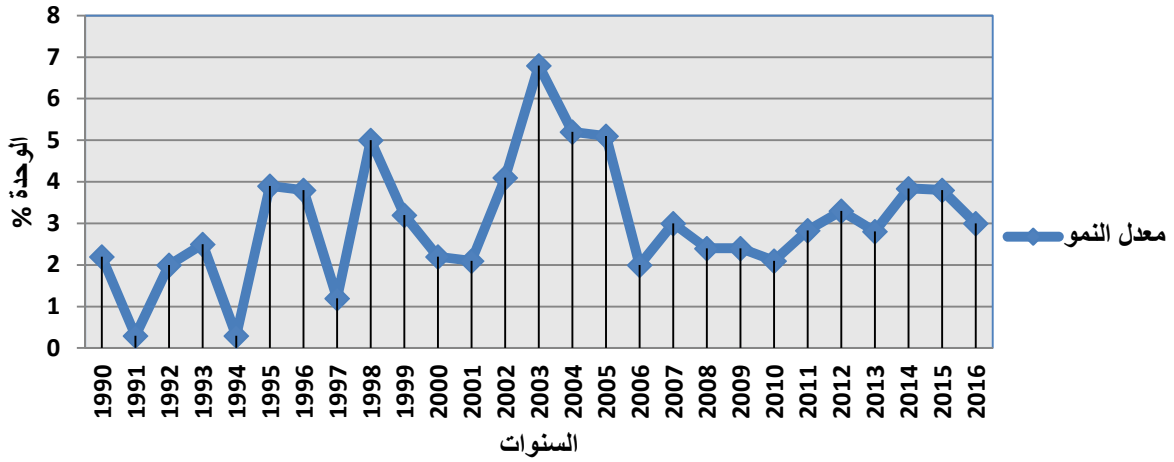

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات جدول رقم (2- 3)

تحليل النتائج:

نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى.

الفترة 1990- 1998 : لم يتحسن معدل النمو الاقتصادي فقد كان حبيس تقلبات الإصلاحات الاقتصادية حيث تراجع سنة 1997 ليحقق 1.2 % بعد أن كان قد حقق سنة 1996 معدلا يقدر ب 3.8 % والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض الاقتصادية كما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية خاصة سنة 1998 أين وصل إلى 5%وهذا نتيجة لانطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة .[1]

الفترة 1999- 2005 : رغم السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات فالنمو الاقتصادي لم يتحسن و بقي حبيس تقلبات الإصلاحات الاقتصادية إلى أن تم القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(دعم النمو) سنة 2001- 2004 لتبلغ قيمته أعلى مستوى سنة 2003 بقيمة 6.8 % بعد أن كان 3.2 % سنة 1999 .[2]

الفترة 2006- 2013: خلال هذه الفترة ارتفعت أسعار النفط وأضفت نوعا من الاستقرار على مؤشرات الاقتصاد الجزائري حيث تم استغلال هذه الوفرة المالية في تبني سياسة إنعاشية تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية، فكانت هذه المرحلة تكملة لدعم النمو الاقتصادي من خلال البرامج الاتفاقية المختلفة إلا أن نسب النمو استقرت في حدود 3 % خلال هذه الفترة ، عكس توقعات الحكومة لأن تبلغ نسبة 7 %في وذلك بناءا على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء اقتصاد منتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة2000 [3]

[1] أحمد نصير، **أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 ، 2012** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2013 ص 296

[2] بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990- 2006** مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008،ص26

[3] مداخلة يوم دراسي ص 123

الفترة 2014- 2016: نلاحظ معدلات النمو خلال هذه الفترة في انخفاض نتيجة لتأثرها بالأزمة النفطية حيث وصلت قيمتها 3 % سنة 2016، فمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتأ ثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات السعرية للنفط .

I-3 - معدل التضخم:

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوطا تضخمية شديدة مثلما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2- 4) :تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990- 2016

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	20.2	**25.2**	31	21.6	29.4	21.7	18.7	7	5

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
2.6	0.33	4.22	1.41	2.52	3.56	1.64	2.5	3.5

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3	4.1	3.91	4.50	8.92	3.3	3.2	4.8	5.7

المصدر:

- نعيمة زيرمي التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2010 ص211 .
- طارق قندور ،التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015،ص2
- تقرير وزارة المالية 2016

الشكل رقم (2- 4) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2016

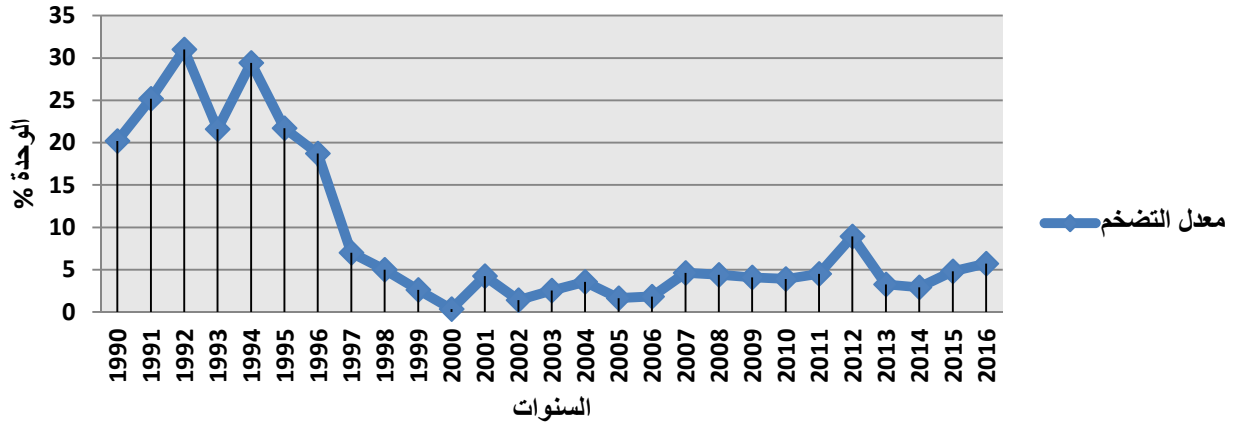

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات جدول رقم (2- 4)

تحليل النتائج :

الفترة 1990- 1994 : عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال هذه الفترة ،بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية إذ انتقل من 20.2 % سنة 1990 إلى 29.4 % سنة 1994 ،وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك ،بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في سنة 1994

الفترة 1995- 2000 :خلال هذه الفترة عرفت معدلات التضخم انخفاض ملحوظ وكبير لتبلغ اقل قيمة لها 0.3 % سنة 2000 بعدما كانت 21.7 % سنة 1995وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي والتي تزامنت مع سياسة تحرير الأسعار نهاية 1997

الفترة 2001- 2012 : نلاحظ في هذه الفترة عودة ظهور الموجات التضخمية لكن بأقل حدة من سنوات التسعينات ،حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2012 حوالي 8.92 % بعدما كان 4.22 % سنة 2001،وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار النفط والانطلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2012) وكذا البرنامج الخماسي (2010- 2014) [1]

الفترة 2013- 2016 : نلاحظ أن وتيرة التضخم في هذه الفترة انخفضت لتبلغ سنة 2013 حوالي 3 . 3 % لكن سرعان ما عاودت ارتفاعها لتبلغ 4.8 % سنة 2015 و 5.7 % سنة 2016 وهذا راجع لعدم إستقرار مستوى الأسعار[2]

I-4 -مؤشر البطالة

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل ابرز سمات الأزمة الاقتصادية هي تزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه[3].

الجدول رقم (2- 5) :تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990- 2016

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28	28.2	28

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
29	28.9	13.7	17.3	15.6	17.70	15.26	12.30	11.80

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
11.30	11.20	10.00	9.97	9.7	9. 8	10.6	11.2	9.9

[1] ضيف احمد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 -2012 مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2014 ص 216

[2] **بن عزة محمد ، شيبي عيد الرحيم ، تربش محمد " فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد " يوم دراسي تلمسان ،2016 ص** 125

- **المصدر:**

- نعيمة زيرمي التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2010 ص211 .

-حبيب قنوني واخرون ،البطالة والتضخم في البجزائر بين ظاهرتين 1990-2013 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،بسكرة العدد 11، 2014 ص120.

-الديوان الوطني للإعلام والاحصاء www.ons.dz

الشكل رقم (2- 5) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

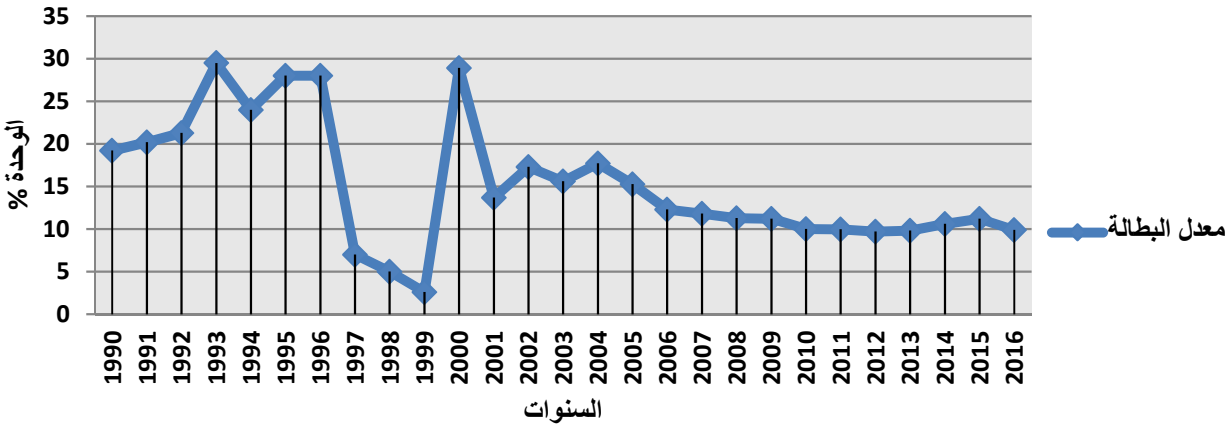

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات جدول رقم (2- 5)

الفترة 1990- 2000: تميز سوق الشغل خلال هذه الفترة بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت9 .28 % سنة 2000 بعدما كانت 19.2 % سنة 1990 فالأزمة الاقتصادية الحاد ة التي شهدنها هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العامل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، و شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال .[1]

الفترة 2001- 2016 : نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة حيث بلغت 28.9%سنة 2001 لتصل إلى حوالي 9.9 %سنة 2016 ،وهذا الانخفاض الملحوظ كان نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات واستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر إضافة أن الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقية توسعية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية وإنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 3 ملايين منصب حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض

[1] ملاك قارة **إشكالية الإقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك، تونس والسينيغال** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة قسنطينة،2010 الجزائر ، ص120

المصغرة فقدمت عدة تسهيلات للشباب بإنشاء مؤسسات والاستثمار ، فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 900000 مؤسسة مصغرة تشغل 300000 عامل إضافة إلى برامج عقود إدماج الشباب الذي طرح سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 سنة 35 سنة علما أن 120000 حاصل على شهادات جامعية يقبلون على سوق العمل إضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني اللذين يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنويا [1]

إلا أن هذه النتائج في مجال تخفيض البطالة تبقى محل جدل بين الاقتصاديين، وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم الشغل، لان عدد كبير من مناصب العمل كانت في أنشطة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل .[2]

I-5 الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2016

تعتبر السياسة المالية لأي دولة ما البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتلعب موارد المحروقات دور مهم في توازن الميزانية العامة خاصة وان الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية سنحاول توضيح انعكاسات أسعار النفط على أداء الميزانية العامة للجزائر من خلال تغير نفقاتها وإيراداتها خلال الفترة 1990 - 2016 .[3]

I- أسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990- 2016

من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ المخططات السنوية، تعتمد الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها من مصدرين رئيسيين هما الجباية النفطية والموارد العادية، والجدول الموالي يبين تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة **1990- 2016**

الجدول رقم (2-6) : يمثل تطور الايرادات العامة خلال فترة 1990- 2016

السنة	أسعار النفط	مجموع الإيرادات العامة (مليارد ج)	إيرادات الجباية النفطية (مليارد ج)	إيرادات الجباية الضريبية (مليارد ج)	إيرادات اخرى (مليارد ج)
1990	22.62	152.5	76.2	71.1	5.2
1991	18.62	248.9	61.5	82.7	104.7
1992	18.44	311.8	193.8	108.8	9.2
1993	16.33	313.9	179.2	121.4	13.3

[1] حبيب قنوني واخرون ،**البطالة والتضخم في الجزائر 1990-2013** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،بسكرة العدد 11، 2014 ص120

[2] ضيف احمد "مرجع سبق ذكره" ص182

[3] بن زايد عائشة بعنوان **دور أدوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 1999- 2012** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة سكيكدة ،2013، ص 77

السنة	أسعار النفط	مجموع الإيرادات العامة (مليار دج)	إيرادات الجباية النفطية (مليار دج)	إيرادات الجباية الضريبية (مليار دج)	إيرادات اخرى (مليار دج)
1994	15.53	477.1	228.1	176.1	72.9
1995	16.86	611.7	336.1	241.9	33.7
1996	20.29	836.9	507.8	290.6	38.5
1997	18.68	932.6	570.7	314	47.9
1998	12.28	774.6	378.7	329.8	66.1
1999	17.48	950.4	560.1	314.7	75.6
2000	28.8	1578.1	1213.2	349.5	15.4
2001	24.74	1505.5	1001.1	398.2	90.3
2002	24.91	1603.1	1007.9	482.9	112.2
2003	28.73	1966.6	1350	519.9	96.7
2004	38.35	2229.7	1570.7	580.4	72.1
2005	54.64	3082.6	2352.7	640.4	83.8
2006	66.05	3639.8	2799	720.8	119.7
2007	74.66	3687.8	2796.8	766.7	116.4
2008	98.96	5111	4088.6	895.4	126.7
2009	62.35	3676	2412.7	1146.6	116.7
2010	80.35	4392.9	2905	1298	189.8
2011	112.92	5790.1	3979.7	1527.1	283.3
2012	111.05	6339.3	4184.3	1908.6	246.4
2013	109.55	5957.5	3678.1	2031	284.4
2014	90.38	5738.4	3388.4	2091.4	258.5
2015	53.07	5103.1	2373.5	2354.7	374.9
2016	37	4747.4	1682.5	2722.68	342.2

المصدر:

- ✓ من إعداد الطالبات بالرجوع إلى قرارات بنك الجزائر 2000 - 2015
- ✓ تقرير وزارة المالية 2016

الشكل رقم :التركيب النسبي للإيرادات ميزانية الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016

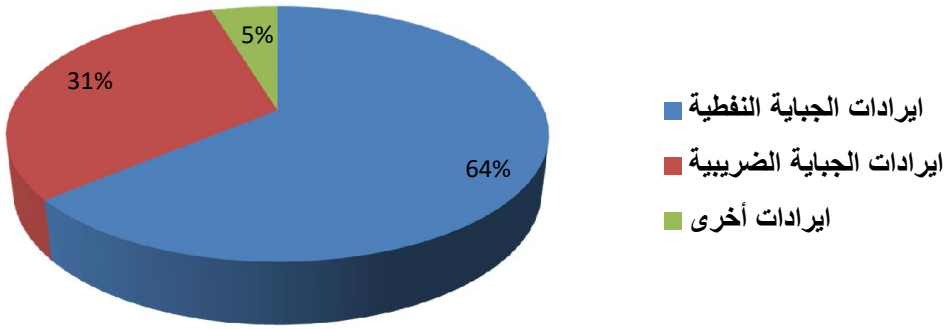

المصدر :من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى أرقام جدول رقم (2- 6)

الإيرادات الإجمالية:

شهدت الإيرادات زيادات مستمرة في قيمتها، حيث بلغت سنة 1990 مبلغ قدره 152.1 مليار دج ، لتستمر في الارتفاع والتزايد وتبلغ سنة 2007 حوالي 3687.8 مليار دج بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع إيرادات الجباية النفطية بنسبة 64 %من إجمالي الإيرادات ، وتصل ذروتها سنة 2012 بمبلغ6339.3 مليار دج ثم تأخذ منحنى التنازلي لتصل إلى 4747.4 مليار دج سنة 2016.[1]

الجباية النفطية:

لقد سجلت إيرادات الجباية النفطية خلال السنوات الماضية أرقام وقيم معتبرة مكنتها من احتلال موقع هام لها في إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية فهي تمثل بسبة تقدر ب 64 % من إجمالي الإيرادات ، وهي تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط.

الفترة 1990 - 1998 : عرفت إيرادات الجباية النفطية انخفاضا قدر ب 61.5 مليار دج سنة 1991 مقارنة بسنة 2000 التي بلغت 76.2 مليار دج، وهي السنة التي شهدت فيها أسعار النفط تراجعا نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر لترتفع وتبلغ 570 .7 مليار دج سنة 1997 وتنخفض بسبب ازمة انهيار النفط سنة 1998 وتبلغ 378 .7مليار دج.

الفترة 1999- 2009 : عرفت الجباية النفطية ارتفاعا مستمرا ومتزايد حيث لم تنزل منذ سنة 2000 تحت مبلغ 1000مليار دج ، ليتجاوز المبلغ الضعف منذ سنة 2005 ولم تنزل تحت قيمة 2000مليار دج فبعد ان كانت 560.1 مليار دج سنة 1999 بلغت 4088.6 مليار دج سنة2008 ، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية، والتطور الحاصل في قطاع المحروقات، إضافة للطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية إلى مستويات غير مسبوقة بلغت فيها 98.96 دولار للبرميل سنة 2008، أما سنة 2009 عرفت الجباية النفطية تراجعا كبيرا

[1] قرارات بنك الجزائر 2000-2015

[2] بيطام ريمة "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر2000- 2014 "مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2014ص129

[3] بن عزة محمد ، شيبي عيد الرحيم ، تربش محمد " فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد " يوم دراسي تلمسان ،2016 ص 127

وبلغت قيمة 2412.7 مليار دج بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 62.35 دولارا للبرميل.

الفترة 2010- 2016 : بعدما سجلت الجباية البترولية ارتفاعا من سنة 2010 الى 2013 نتيجة انتعاش سوق النفط العالمي وارتفاع أسعاره فقد شهدت تراجعا سنة 2015 لتبلغ 2373,5 مليار دج مقابل 3388,4 مليار دج في 2014 نتيجة انهيار اسعار النفط حيث انخفضت لأول مرة ووصلت إلى5 . 1682مليار دج سنة 2016،وعليه فالسياسة المالية الجزائرية قامت بإجراء تم من خلاله تعويض نقص مداخيل الجباية البترولية من خلال الرفع من مداخيل الجباية العادية والتي سجلت ارتفاع نسبي بلغ سنة 2016 إلى 2722.6دج بعدما كانت 2091.4 مليار دج سنة 2014 .

الجباية العادية:

رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، والتي كانت تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية النفطية، إلا أن نتائج الجدول السابق تبين لنا بقاء هيمنة الجباية النفطية على إيرادات الميزانية والتي بقيت تمثل في المتوسط أكثر من 64 %، أما الإيرادات العادية فتمثل النسبة المتبقية 36 % مقسمة بين الإيرادات الضريبية بنسبة 31 % ، وإيرادات اخرى بنسبة 5 % وهذا ما يدل على هشاشة وضعف النظام الضريبي الجزائري في عملية التحصيل، و يؤكد كذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري وإمكانية تعرضه للصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات وترجع أسباب عدم تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى عدة أسباب منها:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية برامج الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال .وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي.
- وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع.
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة[1].

2- أسعار النفط وانعكاساتها على النفقات خلال الفترة 1990- 2016

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية،و يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي[2].

[1] ضيف احمد "مرجع سبق ذكره" ص 227

[2] بصديق محمد بعنوان **النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستار ، **جامعة الجزائر، 2008ص 111**

الجدول رقم (2-7) :تطور النفقات العامة خلال فترة 1990- 2016

السنوات	أسعار النفط (دولار)	مجموع النفقات العامة (مليار دج)
1990	22.62	136.5
1991	18.62	212.10
1992	18.44	420.13
1993	16.33	476.63
1994	15.53	566.33
1995	16.86	759.62
1996	20.29	724.61
1997	18.68	845.1
1998	12.28	876
1999	17.48	961.7
2000	28.8	1178.1
2001	24.74	1321
2002	24.91	1550.6
2003	28.73	1752.7
2004	38.35	1891.8
2005	54.64	2052
2006	66.05	2453
2007	74.66	3108.5
2008	98.96	4175.7
2009	62.35	4246.3
2010	80.35	4466.9
2011	112.92	5833.6
2012	111.05	7058.1
2013	109.55	6024.2
2014	90.38	6995.7
2015	53.07	7656.3
2016	37	7984.2

المصدر :

- من إعداد الطالتين بالرجوع إلى قرارات بنك الجزائر 2000 - 2015
- تقرير وزارة المالية 2016

الشكل رقم (2-7) :تطور نفقات ميزانية الجزائر خلال فترة 1990-2016

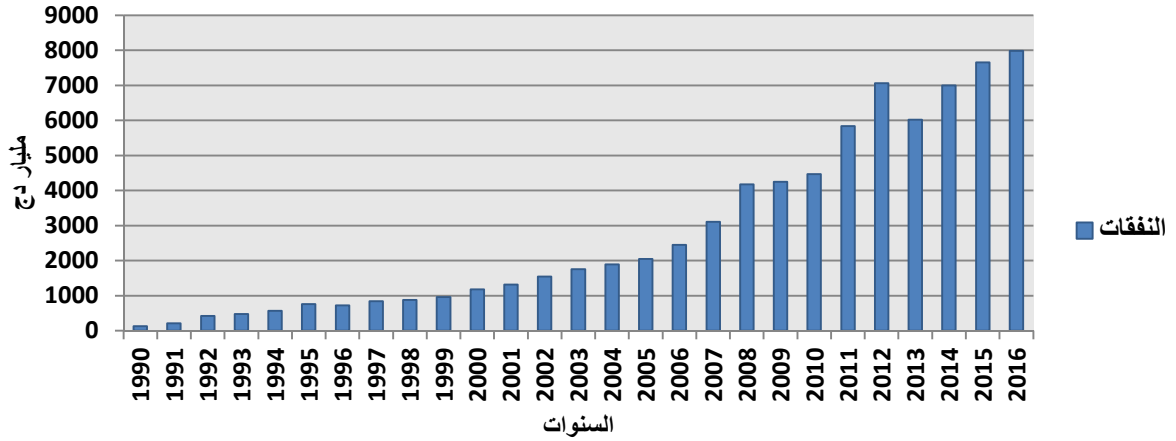

المصدر :من إعداد الطالبات بالرجوع إلى جدول رقم (2-7)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة ، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة.

الفترة 1990-2009 : عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الدولة لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي2001 - 2004 ودعم النمو 2005- 2009 وكان هذا نتيجة للوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت3 .4246 مليار دج سنة 2009بعدما كانت حوالي1 .1178مليار دج سنة 2000 ، وبقيت النفقات العامة في الارتفاع بالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال سنة 2009، يعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل...الخ

الفترة 2010- 2016 : واصلت نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعها بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية 2008 حيث بلغت أسعار النفط سنة 2011 حوالي 112.92 دولارا للبرميل وتبلغ 7984.2 مليار دج سنة 2016 رغم انخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 37 دولار للبرميل ومنه نستخلص أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية .[1]

3- أسعار النفط انعكاساتها على رصيد الميزانية خلال الفترة 1990- 2016:

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، أوأنها تتعمد زيادة

[1] بيطام ريمة نفس مرجع سابق ص130

النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما ، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الأجل البعيد[1]. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 8) :تطور رصيد ميزانية الجزائر خلال فترة 1990- 2016

الوحدة(مليار دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزانية (مليار دينار)	16	36.80	108.33 -	162.73 -	89.23 -	147.92 -	112.29	87.5	101.4 -

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
11.2 -	400	184.5	52.6	213.9	337.9	1030.6	1186.8	579.3	935.3

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
570.3 -	74 -	43.5 -	718.8 -	66.7 -	1257.3 -	2553.2 -	3236.8 -

المصدر :من إعداد الطالبات بالرجوع إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000 - 2015
ومن خلال معطيات تقرير وزارة المالية 2016

الشكل رقم (2- 8) : تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2016

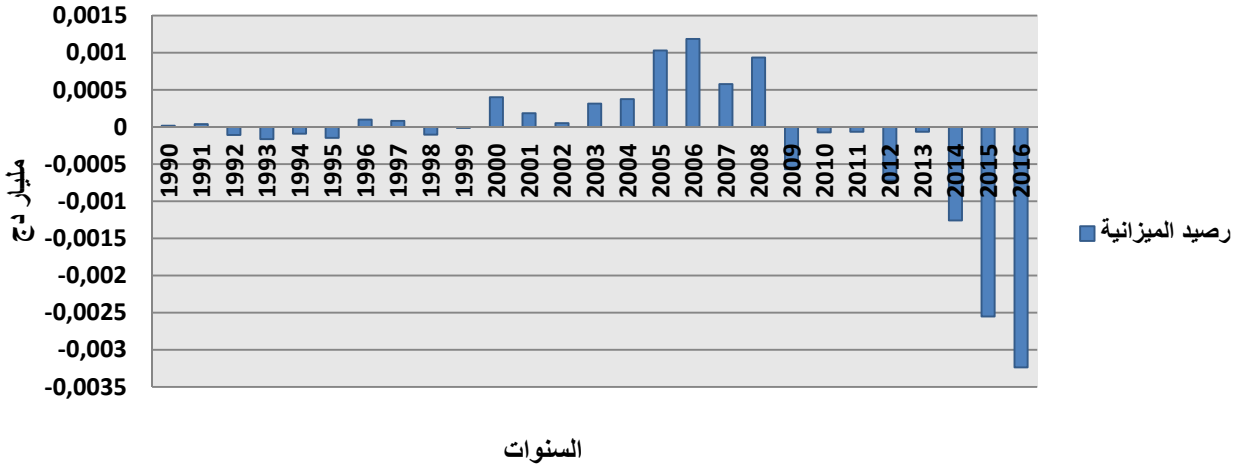

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات جدول رقم (2- 8)

من الجدول أعلاه يمكن قراءة رصيد الموازنة العامة للدولة لفترة الدراسة 1990 - 2016 :

الفترة 1990- 1999 :حقق رصيد موازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة 1992 - 1995 نتيجة للتزايد المطرد في حجم النفقات أمام عجز الحكومة عن الزيادة في حجم الإيرادات العامة نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني ليحقق فائضا سنة 1996 ب 100.5 مليار دج وسنة 1997 ب 81.5 مليار دج وهو ما

[1] بصديق محمد نفس المرجع السابق ص117

يعني أن الحكومة قد وفقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات دون اللجوء إلى الإصدار النقدي نتيجة تطبيقها سياسة مالية صا رمة تهدف إلى تقليص العجز الموازي.

الفترة 2000- 2008 : رصيد الموازنة العامة عرف فائضا خلال كل سنوات هذه الفترة بحيث بلغ الفائض سنة 2000 قيمة ب 400 مليار دج ، وبلغ أقصاه سنة 2006 ليبلغ قيمة 1186.8مليار دج ، نتيجة الصدمة الايجابية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من جديد[1] .

الفترة 2009- 2016 : شهدت عودة رصيد الميزانية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر النفط لسنة 2008 والسبب يرجع إلى الإختلالات بين النفقات والإيرادات حيث عرفت النفقات تزايد مستمر بفعل السياسات التوسعية التي تبعتها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية إضافة إلى أزمة انهيار سعر النفط خلال سنة 2014، وبالتالي الإيرادات العامة للميزانية لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار،وكانت سنة 2016 السنة الثامنة على التوالي التي سجلت فيها المالية العامة عجزا في الميزانية، بلغ قدره 3236.8 مليار دج.

هذه الهشاشة المعتبرة، التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة، ناتج، على حد السواء، عن انخفاض الجباية البترولية و عن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية.

وكخلاصة تستنتج أن تطورات الجباية البترولية، المرتبطة بتطورات سعر برميل البترول ، وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات وطابع ووزن النفقات العمومية، هي عناصر محددة لهشاشة المالية العامة، وتدعو إلى تعديلات في الميزانية من شأنها ضمان استمرارية الوضعية المالية للدولة على المدى المتوسط. و من الضروري أن تخص هذه التعديلات كل من الضريبية خارج المحروقات والنفقات العمومية . وان استغلال المجال الكامن لتحصيل الضريبة على النشاطات الداخلية، بما في ذلك الزراعة والمواد البترولية، وتخفيض الدعومات الضمنية على الطاقة والوقود، وترشيد الإعفاءات، من شأنه أن يخلق موارد جد معتبرة للميزانية، بما تسمح بالمساهمة في ضمان استمرارية التمويل الميزاني [2] .

II- أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990- 2016

II -1-وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2016

يمثل الميزان التجاري المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي يتكون من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، يعتبر اهم عناصر ميزان المدفوعات ومؤشر ذو اهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة.[3]

[1] بصديق محمد مرجع سابق ص 118

[2] تقرير بنك الجزائر سنة 2015

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص244

الجدول رقم (2-9) : تطور الصادرات خلال فترة 1990- 2016 :

الوحدة : مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
1990	11304	10865	439
1991	12101	11726	375
1992	10837	10388	449
1993	10091	9612	479
1994	8340	8053	287
1995	10240	9731	509
1996	13375	12494	881
1997	13889	13378	511
1998	10213	9855	358
1999	15522	12084	438
2000	22031	21419	612
2001	19132	18484	648
2002	18825	18091	734
2003	24612	23939	673
2004	32083	31302	781
2005	45036	43937	1099
2006	54613	53456	1157
2007	60613	58831	1782
2008	79298	77361	1937
2009	45294	44128	1066
2010	57053	55527	1526
2011	73489	71427	2062
2012	71866	69804	2062
2013	65917	63752	2165
2014	62886	60304	2582
2015	37787	35724	2063
2016	28880	27100	1780

المصدر:http://www.andi.dz

الشكل رقم (2- 9) : تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 1990-2016

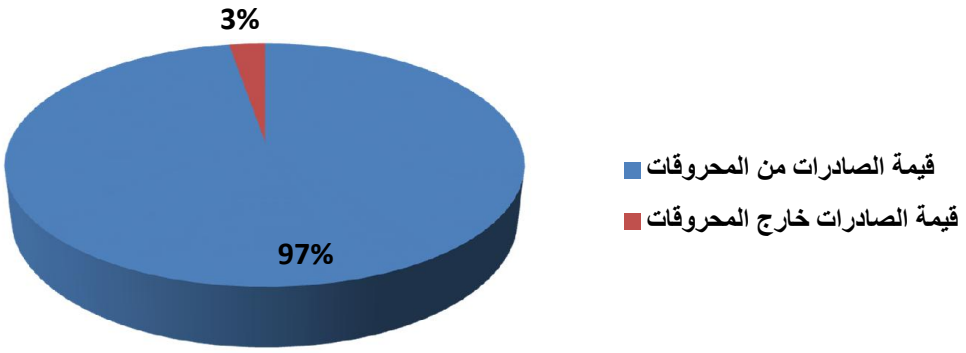

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات جدول رقم (2- 9)

تحليل النتائج

الفترة 1990- 2008 :

الصادرات الإجمالية : عرفت تزايد طوال الفترة المدروسة مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية حيث بلغت سنة 1990 حوالي 11304مليون دولار لتبلغ ولاول مرة 79298 مليون دولار سنة 2008.

الصادرات النفطية : عرفت تحسن ملحوظ بنسبة 97 % حيث انتقلت من مبلغ 21419 مليون دولار سنة 2000إلى 27100 مليون دولار سنة 2016

الصادرات غير النفطية : رغم النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز3 % في أحسن حالتها، إلا أن قيمتها في تزايد مستمر حيث تجاوزت 1937 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 439 مليار دولار سنة 1990 ، هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي

الفترة 2009- 2016:

الصادرات الجزائرية : تراجعت سنة 2009 و بلغت قيمتها 45294 مليون دولار بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم ،لترتفع وتبلغ سنتي 2010 و 2011 حوالي 73489 مليون دولار و 71866 مليون دولار على التوالي وتأخذ بعدها المنحى التنازلي وتصل سنة 2016 حوالي 28880 مليون دولار نتيجة للازمة و تراجع أسعار النفط.

الصادرات النفطية : أيضا قد ارتفعت ووصلت لأعلى قيمة بمبلغ 4184.3 مليار دج سنة 2012 بعد أن كانت 2412.7 مليار دج سنة 2009 وتنازلت بسبب أزمة انهيار سعر النفط وصلت إلى قيمة 1682.5 مليار دج سنة 2016.

الصادرات غير النفطية : استمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 2062 مليار دولار سنة2012 ووصلت إلى أكثر من2582 مليار سنة 2014 بعد ان كانت 1066 مليار دولار، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة المنتجات الفلاحية ، وتجدر الإشارة هنا أن

الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملوحظا نحو الاتحاد الاوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 ، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب.

ما يمكن استخلاصه من الجدول والشكل السابقين هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات وهذا ما يدل على هشاشته ، حيث يتأثر بمختلف الصدمات الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار البترول ورغم مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لأجل ترقية الصادرات غير النفطية، إلا انه إلى يومنا هذا لا تزال النسبة الطاغية على الصادرات تابعة لقطاع المحروقات.

الجدول رقم (2-10) :تطور الواردات خلال فترة 1990-2016:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الواردات (مليون دولار)	9684	7680	8406	8789	9365	10761	9098	8687	8403

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
9164	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27391

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501	46720

المصدر: http://www.andi.dz

- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

الشكل رقم (2-10) : يوضح تطور الواردات خلال الفترة 0199-2016

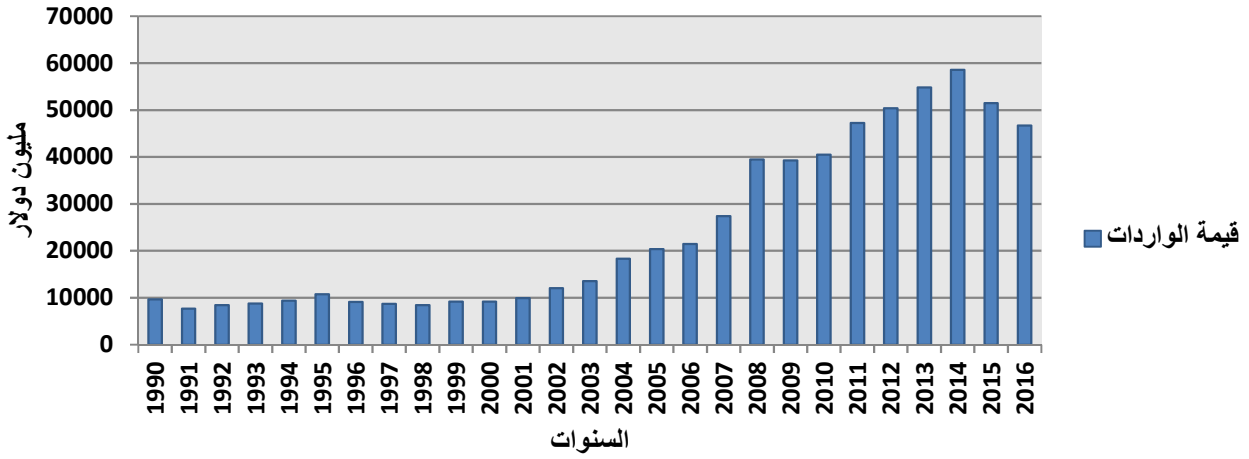

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات جدول رقم (2-10)

تحليل النتائج

الفترة 1990- 1999 : قفزت الواردات الجزائرية من 9684 مليون دولار سنة 1990 إلى 10761 مليون دولار سنة 1995 ، هذا راجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول مرحلة التحرير الكلي، و قد انخفضت سنة 1996 هذا ا رجع إلى تقليص حجم الواردات الغذائية و استقرار الطلب و تراجع التهريب بالحدود

الفترة 2000 - 2016 : سجلت حصيلة الواردات ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 46720 مليون دولار سنة 2016 ، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط ، وكذا السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة المتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو التي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

فمن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات تتعلق بشكل كبير بأسعار النفط[1].

- **تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 1990-2016:**

يعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات والجدول التالي يوضح دلك خلال الفترة 1990- 2016.

الجدول رقم(2-11) : وضعية الميزان التجاري للفترة 1990-2016

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري (مليون دولار)	1620	6040	2432	1302	1025 -	521 -	4277	5202	810

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
3358	12858	9192	6816	11078	13775	24989	33157	32532

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
39829	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714	-17840

المصدر:من عداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات www.ons.dz
المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS) .

[1] السعيد رويجع " التطور التاريخي لاسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري 1970 – 2012 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، ورقلة – الجزائر 2012

الشكل رقم(2-11) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2016

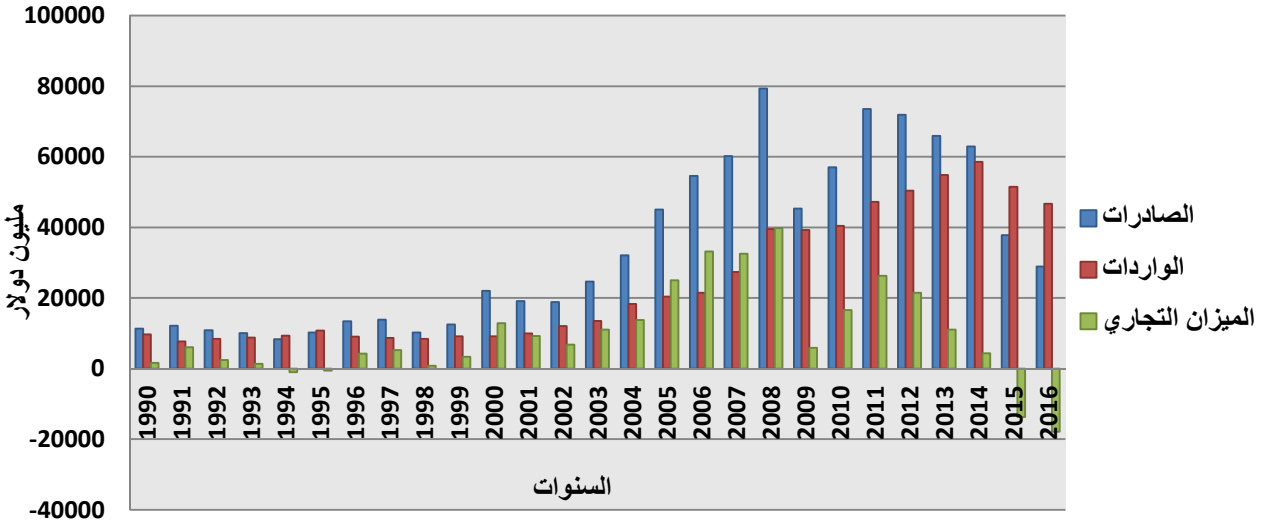

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات جدول رقم(2-11)

تحليل النتائج

الفترة 1990- 1999 : نلاحظ من خلال الجدول ان رصيد الميزان التجاري في الجزائر كان في حالة فائض خلال الفترة 1990- 1993 بلغت قيمته 1302مليون دولار نهاية 1993 ليسجل عجز خلال السنتين 1994-1995 ويسجل قيمة 1325 مليون و دولار 521مليون دولار على التوالي والسبب انخفاض اسعار النفط التي خفضت من حصيلة الصادرات وكذا الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية التي رفعت من حصيلة الواردات، ليعود الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب بعد سنة 1996 ويبلغ سنة 1999 قيمة 3358 مليون دولار

الفترة 2000- 2008 : حقق رصيد الميزان التجاري نمو في الفائض حتى بلغ سنة 2008 حوالي39829 مليار دج بعد أن كان سنة 2000 حوالي 12858 مليون دولار، و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر و استقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط سنة 2008 ، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية ، و هذا ما مثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري

الفترة 2009- 2016 : عرف رصيد الميزان التجاري تراجع الحاد خلال سنة 2009 بلغ قيمة 5900 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن التدريجي منذ سنة 2010 ، ليشهد مرة أخرى تراجعا كبيرا بدءا من سنة 2013 ويسجل عجز خلال السنتين 2015 و2016 فوصلت أدنى قيمة له حوالي 17840 مليون دولار ، وذلك لتراجع سعر البترول جراء أزمة 2014 الذي وصلت قيمته 37 دولار للبرميل ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات [1] .

[1] مريم شطيبي محمود نفس المرجع السابق ص6

كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية. فالاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية يجعل من الميزان التجاري الجزائري رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية

II -2-احتياطات الصرف

لقد ارتفعت احتياطات الصرف الدولية خلال فترة الدراسة خاصة المرحلة الممتدة من 2000 - 2014 وهو ما شكل حماية للحساب الخارجي لكن سرعان ما انخفضت بشكل سريع وغير متوقع أثناء أزمة 2014 ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (2- 12) :تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
احتياطات الصرف (مليار دولار)	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2	4.4	8	6.8

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
4.4	11.90	17.96	23.94	32.94	32.11	43.11	56.18	110.03

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
110.8	120	130	182.22	190.66	194.01	178.94	144.1	114.1

المصدر:

- علي بطاهر سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1 ، جامعة شلف الجزائر ص 203
- بلقاسم زايري كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة وهران ،العدد7،ص70
- عبد العزيز طيبة فعالية بنك الجزائر في تعقيم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000-2010 الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،شلف،العدد12،2014
- تقارير بنك الجزائر2011-2015
- تقرير وزارة المالية 2016.

الشكل رقم (2- 12) : يوضح تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000- 2016

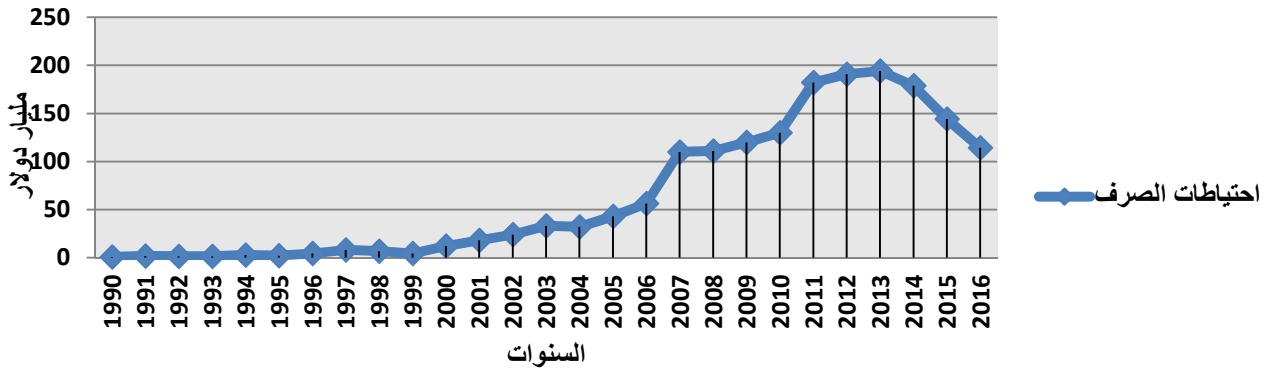

المصدر من إعداد الطلبتين من خلال معطيات جدول رقم (2- 12)

تحليل النتائج :

الفترة 1990- 1999 :من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن احتياطات الصرف سجلت تحسن غير مسبوق بسبب العوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات سنة 1996 حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 20 دولار للبرميل ، سمح للجزائر برفع إحتياطا تها الدولية فانتقلت من 0.7 مليار دولار سنة 1990 إلى 4.4 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ سنة 1997 قيمة 8 مليار دولار وقد شهدت تراجع النسبي خلال سنتي 1998 و 1999حيث بلغ على التوالي 6.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار وذلك لتراجع أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع خدمة الدين من جهة ثاني [1]

الفترة 2000- 2016 : قفزت الاحتياطات من 11.90 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 178.94 مليار دولار سنة 2014 و ارتفع احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر في هذه الفترة بسبب ارتفاع صادرات النفط التي زادت قيمتها عن إجمالي الواردات وهو الأمر الذي عزز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج، واثر أزمة انهيار سعر النفط وانخفاضه إلى 37 دولار للبرميل سنة 2016 تقلّصت الاحتياطات الرسمية للصرف و تراجعت الى 114.1 مليار دولار سنة 2016[1].

II -3-المديونية الخارجية

عانى الاقتصاد الجزائري أزمة الديون الخارجية بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 ،الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول محققة لهذه المعضلة فانتهجت إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة،بدءا من سنة 2004[2] و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2- 13) :تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990- 2016

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي (مليار دولار)	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48	31.57	33.56	31.22	30.47

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
28.14	25.06	22.57	22.54	23.39	22.82	17.19	5.61	5.60

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
5.58	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	2.9

[1] مريم شطيبي محمود مرجع سابق ص6

[2] تقارير بنك الجزائر لسنة 2006

المصدر:

- ✓ مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية الطبعة الأولى، دار حامد للنشر التوزيع، الأردن، 2009،ص 144.
- ✓ تقارير بنك الجزائر(2000- 2015)،تقرير وزارة المالية سنة 2016

الشكل رقم (2- 13) : منحنى المديونية الخارجية خلال الفترة 2000- 2016

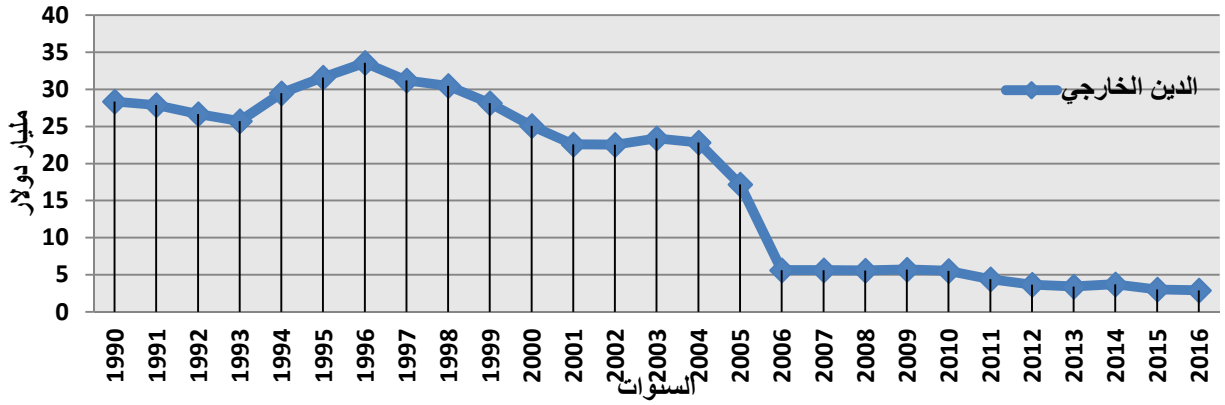

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات جدول رقم (2- 13)

تحليل النتائج :

الفترة 1990- 2006 : وصل حجم المديونية في هذه الفترة إلى مرحلة جد حرجة في الاقتصاد الوطني حيث بلغت ذروتها سنة 1996 بحوالي 33.56 مليار دولار فانتهجت الدولة سنة 2004 الية الدفع المسبق للديون الخارجية باستخدام الفوائض النفطية المتراكمة، لتتم اعادة جدولتها مع نادي باريس ونادي لندن استطاعت مابين 2004 و2005 تسديد مبلغ 5.63مليار دولار وتسارعت وتيرة تسديد الدين الخارجي سنة 2006 لتهبط قيمته الى 5.61 مليار دولار عندما وقعت الجزائر مجموعة الاتفاقات سمحت لها بتخفيض ديونها الخارجية

الفترة 2007- 2016: عرف قائم الدين الخارجي في هذه الفترة اتجاها تنازليا وصل في نهاية سنة 2016 إلى 2.9مليار دولار ، بعد ان كان 5.6 مليار دولار سنة 2007 ،مما عزز الجدارة الائتمانية للدولة وبالتالي استطاعت الجزائر تصحيح أخطاء الماضي عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها1

المطلب الرابع: صندوق ضبط الإيرادات وأهميته في اقتصاد الجزائري

نظرا لكون الجزائر واحدة من الدول النفطية التي تعاني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات أين يشكل النفط المصدر الأساسي للعوائد المالية، كان لابد للحكومة الجزائرية أن تخطوا خطوة فعلية، وتعمل جاهدة لتستفيد من الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول حتى تقلل ولو بنسبة ضئيلة الخسائر التي يمكن أن تنجم نتيجة صدمة نفطية سلبية، فقد عرفت أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق سنة 2000

[1] تقارير بنك الجزائر (2000- 2015)

[2] إدريس أميرة " **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014**"،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان-الجزائر، 2015، ص71

هذه الزيادات كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد الجزائري أين عرفت الميزانية العامة فائض قدر ب 14655200دج، لتكون دافعا قويا للسلطات الجزائرية لإقرار صندوق ضبط الموارد.

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات:

صندوق ضبط الموارد وهو عبارة عن صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بخزينة الجزائر، وبشكل أدق حسابات التخصيص الخاص، يتم تمويله من فوائض قيمة، الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية،ولكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق.[1]

حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

أ - في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

ب - في باب النفقات :

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة
- تخفيض الدين العمومي

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب و تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم

2-دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات[2]

إن أداء الاقتصاد الجزائر يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وعليه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة الجزائرية على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أ-الدوافع الداخلية : بما أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياستها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

[1] بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، الأكاديمية لد راسات الإجتماعية والإنسانية ،العدد 4، 2010 ص83

[2] بوفليح نبيل نفس المرجع السابق ص84

وفي نفس السياق فإنه لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية بالنظر إلى أن أداء قطاع المحروقات يرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن الجزائر بإعتبارها بلد نفطي لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية.

ب -الدوافع الخارجية: يمكن تلخيصها في دافعين أساسين هما:

- **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية :**تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية ومن بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

و أمام هذا الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط و الطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية الامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها على شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا.

- **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية :**تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها " لصندوق ضبط الإيرادات " التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية، حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين كالكويت التي أسست صندوق الاحتياطات العامة سنة 1960 وصندوق الأجيال القادمة سنة 1976 .

3-أهمية الصندوق:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية :

- ✓ تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها
- ✓ امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية وضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني
- ✓ تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة و الانتقال إلى حالة الفائض
- ✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل" صندوق ضبط أو تثبيت"كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى" صندوق ادخار[1]

[1] القانون رقم2000 - 02المؤرخ في 24 ربيع الأول 1424 الموافق ل 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 22 الصادرة بتاريخ28 -06-2000

4-تطو رات إيرادات الصندوق:

لقد عرف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 وهي نهاية فترة الدراسة تطورات ملحوظة من حيث رصيده وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2- 14) : رصيد الصندوق في بداية السنة خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الصندوق في بداية السنة	/	232.1	271.5	28	320.9	721.7	1842.7	2931	3215.5

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
4280.1	4316.5	4842.8	5381.7	5633.8	5563.5	4429.3	2072.2

المصدر: من إعداد الطالبت بالاعتماد على تقارير وزارة المالية 2016

إن الأهداف التي حددت للصندوق منذ إنشائه تمثلت في الأساس في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية، لكن الملاحظ أن النشاط الفعلي للصندوق قد أقتصر فقط على سداد الدين العمومي خلال الفترة 2000 إلى2005، حيث شهدت هذه الفترة تراجع هام في رصيد الصندوق الذي انتقلت قيمته من 232.1 مليار دينار نهاية سنة 2001 إلى 271.5 مليار دينار نهاية سنة 2002 وهذا ما يوضحه الجدول السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض فائض الجباية البترولية المحصلة[1] 958.38 مليار دينار سنة 2001 إلى 942.9 مليار دينار سنة 2002 ، كما تميزت هذه الفترة بإدخال تعديلات على القواعد المنظمة لنشاط الصندوق في سنة 2004 ، حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لتسيير نشاط المديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004[2].كما تم إدخال تعديلات أخرى على أهداف الصندوق في سنة 2006 تتمثل في تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار وتخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام إيرادات الصندوق في تمويل عجز الميزانية من سنة إلى أخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري بالإضافة للمديونية العمومية الخارجية التي شرعت فيها سنة 2004 وعلى العموم نلاحظ من الجدول السابق أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع مستمر رغم استخدامه في تمويل العجز الميزاني ابتداء من سنة 2006 بعد أن كان العجز يمول من إيرادات أخرى خلال السنوات السابقة، بالإضافة إلى قيام الدولة بسداد تسبيقات بنك الجزائر سنة 2007 والتي بلغت 608 مليار دينار واستمرارها في سداد إجمالي الدين العمومي الذي تم سداده كليا سنة 2008بمبلغ 465.4 مليار دينار، ليسجل رصيد الصندوق نهاية 2013 مبلغ 5633.8 مليار دينار، ويسجل بعدها

[1] ملاحظات تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2015 وزارة المالية.

[2] بوفليح نبيل، **دور الصناديق السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية**، نفس المرجع السابق، ص226

انخفاض خلال السنوات 2014،2015، 2016 ليصل إلى2072.2 مليار دينار بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحصلة وارتفاع العجز الميزاني سنة 2016 الذي قدر ب 3236.8 مليار دج وهذا ما يفسر العلاقة بين الجباية البترولية وإيرادات الصندوق[1]

6-تقييم أداء صندوق ضبط الإرادات:

نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عرف معدلات نمو متنامية بالإضافة إلى سد عجوزات التي عرفتها الميزانية العامة انطلاقا من سنة 2001 نتيجة ارتفاع النفقات الحكومة بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنتها الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001، كما ساهم الصندوق باعتباره من أدوات السياسة المالية بتثبيت معدلات التضخم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض حجم المديونية الخارجية بعد إلزامه بسد المديونية سنة 2006 فرغم ذلك تعرض صندوق الضبط إلى عدد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية أهمها:

- صندوق ضبط الموارد لا يزال بعد 16 سنة من التأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل عجز الموازنة كأهم دور تقوم به، إذ لا تزال تابعة للخزينة العمومية ووزارة المالية وبشكل أدق الحسابات الخاصة بالخزينة، مما يجعله غير مستقل عن الموازنة العامة حيث يقلل من فعاليته في ضبط الميزانية العامة خلال فترات الانتعاش.
- محدودية عمل صندوق ضبط الموارد، حيث تتمثل أهدافه الأساسية في تمويل العجز الميزاني بالإضافة إلى تسوية المديونية الداخلية والخارجية للدولة، مسببا في هدر ثروات كان يمكن تحقيقها من استثمار أرصدة الصندوق في الأسواق المالية العالمية
- تبعية صندوق ضبط الموارد للقطاع النفطي، باعتباره المورد الوحيد للصندوق مما يجعله مهددا في حالة حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط وبالتالي هو الأخر معرض لعدم الاستدامة، مما يجعله غير محققا لأي هدف وضع لأجل ألا وهو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- اعتبار صندوق ضبط الموارد ملك خاص للخزينة العمومية، يجعله أمر لا يسمح النقاش فيه وبالتالي هناك نوع من التظليل على أداء الصندوق وعدم السماح للشعب الجزائري بالتعرف على النتائج المحققة من استثمار أرصدة الصندوق، وبالتالي عدم وجود شفافية ومصداقية في أداء الصندوق[2].

مما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم بصورة فعالة في مواجهة أثار الصدمات الخارجية لتقلبات أسعار النفط و لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة حيث لعب دور مهم مؤخرا جراء أزمة انهيار أسعار النفط التي تعرضت لها الجزائر والتي أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري لتساهم الهوامش الاحتياطية الوقائية في هذا صندوق في مواجهة الصدمة

[1] بصلي صلاح الدين وذوادي نجم الدين بعنوان **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة تبسة - الجزائر ص28

[2] إدريس أميرة **نفس المرجع السابق** ، ص71.

وتحييد أثرها على المدى القصير ولذلك وجب على الجزائر التفكير بشكل جدي في الاستثمار و بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل، عن طريق التركيز على قطاعات إستراتيجية تملك فيها الجزائر بنية تحتية و الخروج من نظم الريع التقليدي و التوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية[1].

المطلب الخامس: كيف استجابت السلطة الجزائرية للازمة النفطية 2014

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:

1. كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

2. سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري .فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 % مقابل الدولار الأمريكي و ب 6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام . 2015 والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

3. اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق،و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ،حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة% 8.8 وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات....) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت ،و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة .وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت،و فرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.[2]

❖ **ما مدى فاعلية هذه الإجراءات ؟وما المطلوب مستقبلا؟**

هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمحاربة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط.كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

---

[1] وحيد خير الدين "**أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الوطني والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص123

[2] عبد الحميد مرغيت **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** جامعةجيجل- الجزائرص 4

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا ،ولاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

- ظهور مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطير ا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتر اجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.
- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها.
- رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة و تخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي ،
- تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة،باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.
- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة. وقد تجلى ذلك مؤخرانهاية 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية ، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إير ادات الدولة في تناقص ،ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر ، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز .كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم.[1]

[1] عبد الحميد مرغيت نفس المرجع السابق ص 5

المبحث الثالث :اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر

من اجل إثراء هذه الدراسة سوف نعمد إلى إجراء المنهج القياسي بهدف التعرف على المتغيرات التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي ومدى إسهامها في التأثير عليه، من خلال سلسلة زمنية من 1990 - 2016 ،وذلك بالاعتماد على مقاربة نماذج الأشعة الذاتية الانحدار التي تسمح بتقييم السياسة المالية، تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالمتغيرات انطلاقا من موقع البنك العالمي WDI و نشريات مديرية التقدير و السياسات بوزارة المالية.

تحديد معطيات الدراسة و مصادرها:

ا- **المتغير التابع** : يتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالدينار الجزائري و يرمز له بـ (LGDP)

ب- **المتغيرات المُستقلة** : لمعرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم تقدير الأشعة الذاتية الانحدار VAR وذلك بالاستعانة بعدة متغيرات، حيث تمثل هذه المتغيرات أدوات السياسة المالية والتي تم التطرق إليها من خلال الفصل الأول وبالاعتماد أيضا على الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

- لوغاريتم **الإنفاق العمومي** بالأسعار الثابتة(LDEPUB)
- لوغاريتم **عائدات الجباية البترولية** بالأسعار الثابتة (LFISPET)
- لوغاريتم **عائدات الجباية العادية** بالأسعار الثابتة (LFISORDI)

وعليه يكتب النموذج القياسي كما يلي:

$$LGDP = f(LDEPUB, LFISPET, LFISORDI)$$

المطلب الأول : دراسة إستقرارية المتغيرات

إن استعمال السلاسل الزمنية يستلزم إخضاعها لاختبارات من اجل دراسة إستقراريتها وتجنب الوقوع في الانحدار الخادع (régression fallacieuse)، وتكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، للكشف عن إستقرارية هذه السلسلة أو عدمها و قبل إجراء اختبار ديكي فولر الصاعد، يتم تحليل الشكل البياني للسلسة و دراسة دالة الارتباط الذاتي لها1.

الشكل البياني(2- 14) : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

[1]Sandrin Lardik,Valérie Mignion,Econometrie des series temporelles Macroéconomiques et fianacieres,Economica,Paris,2002,P 12

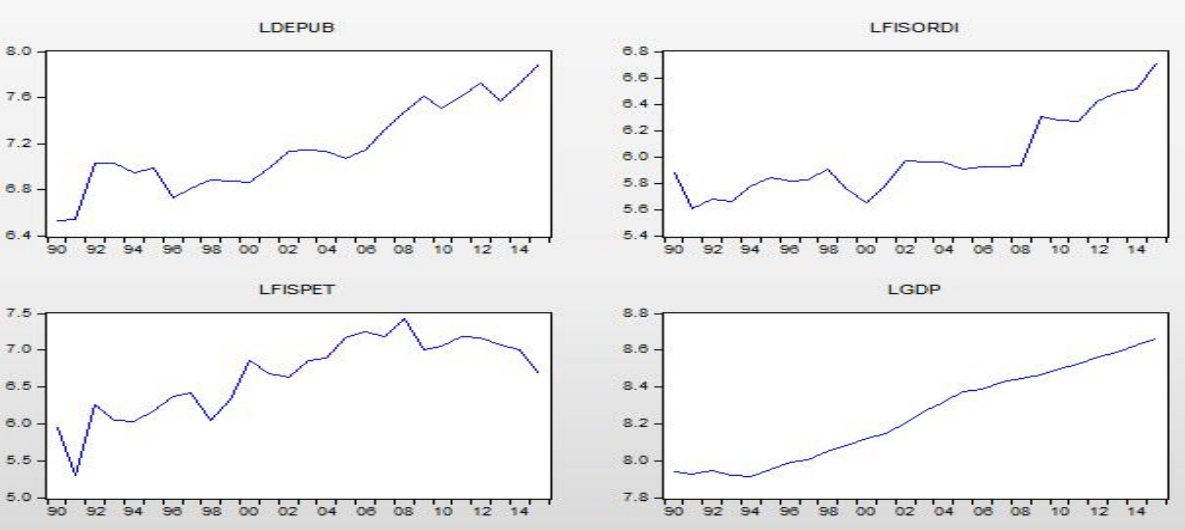

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 9 .

نلاحظ من خلال الشكل البياني، أن السلاسل تعرف نموا طرديا بالنسبة للزمن،ويعني ذلك أن موسطاتها الحسابية ليست ثابتة في الزمن وبالتالي فهي غير مستقرة ويُحتمل أن تحتوي هذه السلاسل على مركبة اتجاه عام.

نلاحظ من خلال دوال الارتباط الخطي والارتباط الخطي الذاتي(ملحق رقم -1-) في معظم السلاسل وجود ذروات خارج مجال الثقة عند التأخير p=1، وهو ما قد يشير إلى وجود جذر وحدة بالسلاسل.

من خلال التحليل البياني وتحليل دالة الارتباط الذاتي تبين أن كل السلاسل غير مستقرة وللتأكد ما إذا كانت السلسلة تحتوي على جذر للوحدة أو اتجاه عام لابد من إجراء اختبار ديكي فولر الصاعد.

✓ **اختبار ديكي فولر الصاعد :**

و يرتكز هذا الاختبار على الفرضية $H_1: |\emptyset_1| < 1$، وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج التالية [1] :

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \text{النموذج الرابع} \\ \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots \text{النموذج الخامس} \\ \Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots \text{النموذج السادس} \end{cases}$$

و لتقدير النماذج السابقة لابد من اختيار درجة التأخير المثلى لتحديد مستوى التأخيرات P، نعتمد على المعيار Akaike، وذلك بأقل قيمة للمعيار، تم تقدير النماذج الرابع و الخامس و السادس وقد تم اختيار

[1] James D.Hamilton,Time series Analysis,Princeton Universty Press,USA,1994,p516

عدد التأخيرات أوتوماتيكيا مع وضع قيمة التأخير القصوى $p = 5$ ويلخص الجدول(2- 15) نتائج اختبارات الإستقرارية لكل السلاسل عند المستوى.

الجدول (2- 15) : نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند المستوى.

المتغيرات	P	النموذج السادس			النموذج الخامس			النموذج الرابع		
		القيمة الحرجة 5% T_{tab}	إختبار ADF T_{ϕ}	Prob @trend	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	إختبار ADF T_{ϕ}	Prob C	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}
LGDP	3	24.54%	-2.7	1.8%						
LDEPUB	1	36.08%	-2.42	3.08%						
LFISORDI	0	42.7%	-2.28	0%						
LFISPET	2	99.75%	0.32	36.96%	0	34.15%	-1.86	7.03%	0	76.74%

المصدر: من انجاز الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9.

- **السلسلة LGDP:** من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج السادس هو النموذج الملائم لإجراء اختبار ديكي فولر، حيث أن معلمة الاتجاه العام تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير قيمة إحصائية ADF المحسوبة إلى قيمة أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، وعليه فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.
- **السلسلة LDEPUB:**من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن النموذج الملائم لاختبار استقرارية السلسلة هو النموذج السادس، بحيث أظهرت إحصائية ADF قيمة أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وتعتبر غير مستقرة.
- **السلسلة LFSIORDI:** بينت نتائج الاختبار أن النموذج الملائم لإجراء اختبار ديكي فولر هو النموذج السادس،حيث أن معلمة الاتجاه العام تعتبر معنوية إحصائيا، وقد أظهرت إحصائية ADF قيمة أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.
- **السلسلة LFSPET**: تبين النتائج المسجلة في الجدول إلى أن النموذج الرابع هو النموذج الملائم لاختبار ديكي فولر، وقد بينت نتائج الاختبار بان السلسلة لا تحتوي على مركبة اتجاه عام،وان قيمة إحصائيةADFاصغر من القيمة الحرجة عند 5% وبالتالي فهي تحتوي على جذر وحدة وتعتبر غير مستقرة.

✓ **استقرار الفروق الأولى السلاسل الزمنية :**

بينت نتائج اختبار ديكي فولر المطور وجود سلاسل غير مستقرة نتيجة لوجود مركبات اتجاه عام،كما بينت أيضا وجود جذور الوحدة في كل السلاسل، وهو ما يستدعى إجراء الفروق من الدرجة الأولى والثانية إن استدعى الأمر ذلك، ولمعرفة درجة تكامل السلاسل الغير مستقرة تم إجراء اختبار ديكي فولر بعد الفرق الأول والنتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول (2- 16) : نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل عند الفرق الأول.

المتغيرات	النموذج الخامس				النموذج الرابع		
	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	اختبار ADF T_{ϕ}	Prob C	P	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	اختبار ADF T_{ϕ}
DTLGDP	1	1.46%	-3.56	82.98%	1	0%	-3.68
DTLDEPUB	2	0%	-5.05	77.8%	2	0%	-5.18
DTLFISORDI	1	0%	-5.69	60.22%	0	0%	-5.82
DLFISPET	2	0%	-5.03	30.32%	2	0%	-4.99

المصدر: من انجاز الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ بان النموذج الرابع هو النموذج الملائم لاختبار الاستقرارية، وبعد تحليل نتائج اختبار استقرارية السلاسل، تبين لنا أن كل السلاسل متكاملة عند الدرجة $I = 1$، وعليه فان احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وارد وبالتالي لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك.

المطلب الثاني : دراسة السببية

يُستخدم مفهوم السببية **لجرانجر Granger** في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويمكن الحديث عن وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وفقا لهذا المفهوم إذا كان التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير أخر. و عليه فإن المتغير Xيسبب المتغيرY إذا كان المتغيرX و ماضيه يساهم هو وماض Yفي التنبؤ بـ Y ، فإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائيFأكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية Xتسبب Yحسب مفهوم جرانجر، ومن أجل إختبار هل Y تسببXيتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة لـX على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية لـYوهناك أربعة إحتمالات لاتجاهات السببية[1].

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$\boldsymbol{Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + U_t} \quad \text{.....(1)}$$

$$\boldsymbol{X_t = \delta_0 + \gamma_0 Y_t + \sum_{i=1}^{m} \delta_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \gamma_j Y_{t-j} + U_t} \quad \text{.....(2)}$$

ويتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين طبقاً لنتائج اختبار فيشر للفرضيات التالية:

$H_0: \boldsymbol{\alpha_i = 0}$ في المعادلة(1) وفرضية العدم $H_0: \boldsymbol{\delta_i = 0}$في المعادلة (2).

يتم الاهتمام في هذا الجزء من الدراسة بدراسة علاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، عند درجة تأخير P=1 و P=2.

الجدول (2- 17) :نتائج اختبار السببية وفقا لمفهوم جرانجر

	التأخير P=1		التأخير P=2	
الفرضيات	إحصائية فيشر	الاحتمال	إحصائية فيشر	الاحتمال
LFISORDI does not Granger Cause LDEPUB	0,03	0,87	4,61	0,02
LDEPUB does not Granger Cause LFISORDI	14,43	0,00	3,47	0,05
LFISPET does not Granger Cause LDEPUB	0,20	0,66	1,15	0,34
LDEPUB does not Granger Cause LFISPET	0,29	0,60	0,59	0,57
LGDP does not Granger Cause LDEPUB	7,99	0,01	14,97	0,00
LDEPUB does not Granger Cause LGDP	0,24	0,63	0,39	0,68
LFISPET does not Granger Cause LFISORDI	4,37	0,05	1,22	0,32
LFISORDI does not Granger Cause LFISPET	0,03	0,87	1,91	0,18
LGDP does not Granger Cause LFISORDI	5,70	0,03	3,53	0,049

[1]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p302

LFISORDI does not Granger Cause LGDP	0,03	0,88	0,62	0,55
LGDP does not Granger Cause LFISPET	2,49	0,13	1,77	0,20
LFISPET does not Granger Cause LGDP	0,04	0,85	3,72	0,04

المصدر: من إنجاز الطالبتين بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من خلال الجدول (2- 17) نسجل التفسيرات التالية:

- يسبب الإنفاق العمومي الجباية العادية عند مستوى تأخير P=1 و P=2عند مستوى معنوية (10%,5%) على الترتيب، كما تسبب الجباية العادية الإنفاق العمومي عند مستوى تأخير P=1عند مستوى معنوية 5%

و عليه يمكن القول بوجود علاقة تغذية عكسية بين الإنفاق العمومي و الجباية العادية.

- يسبب الناتج المحلي الخام الإنفاق العمومي عند P=1 و P=2عند مستوى معنوية 5% على حد سواء.
- تسبب الجباية البترولية الجباية العادية عند مستوى تأخير P=1 عند مستوى معنوية,10%.
- يسبب الناتج المحلي الخام الجباية العادية عند مستوى تأخير P=1و P=2عند مستوى معنوية (10%,5%) على الترتيب.

تسبب الجباية البترولية الناتج المحلي الخام عند مستوى تأخير P=2 عند مستوى معنوية 5% ،بعد دراسة السببية بين المتغيرات اتضح لنا وجود عدة علاقات سببية وهو ما يمهد لنا إمكانية استعمال نماذج الأشعة الذاتية الانحدار **VAR.**

المطلب الثالث : تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتيةVAR

لقد واجهت النماذج الاقتصادية السابقة جملة من الانتقادات خاصة من طرف غرانجر Granger (1969) ، وسيمس Sims(1980) ، بسبب هشاشتها في مواجهة الإختلالات الاقتصادية التي وقعت في السبعينات (أزمات البترول، العجز المالي...) وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها وتم بناء نموذج الانحدار الذاتي(VAR)لمعالجة هذا الخلل.

يعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية (Exogènes Variables) في هذا النموذج وتعامل جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج على أنها متغيرات داخلية(Endogènes Variables) ويتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما يحتاجه الباحث في هذا النموذج هو تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في نموذج الدراسة، ويتم اختيار هذه المتغيرات بناءًا

على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات ووفقاً للدراسات السابقة بحيث تخدم هدف هذه الدراسة .[1]

سنقوم خلال هذا الجزء من الدراسة بتقدير النموذج القياسي المبين أسفله باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي، وبما أن دراستنا تتمحور حول دراسة أثار السياسة المالية على الناتج المحلي الخام.

$$LPIB = f(LDEPUB, LFISPET, LFISORDI)$$

بما أن دراستنا تهتم بمحددات الناتج المحلي و اثر السياسية المالية فإننا سنكتفي فقط بالمعادلة الخاصة بالناتج المحلي وتعطى الكتابة القياسية للنموذج كالتالي:

$$LGDP_T = C_1 + \sum_{m=1}^{p} c_{1m} LGDP_{t-m} + \sum_{m}^{P} C_{2m} LDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} LFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} LFISORDI_{t-m} + u_t$$

✓ **اختيار درجة التأخير المثلى للنموذج (VAR):**

نقوم خلال هذه المرحلة بتحديد درجة التأخير لنموذج الشعاع الذاتي الانحدار(**VAR**)، وللقيام بذلك تم تقدير نموذج بدرجة تأخير قصوى قدرها**P=2**، و درجة التأخير التي تقابل اقل قيمة لمعايير المعلومات تعتبر درجة التأخير المثلى،والجدول الموالي يبين نتائج كل المعايير عند مختلف درجات التأخير.

الجدول رقم(2- 18) : تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR)

Lag	LogL	AIC	SC	HQ
1	119,705	-8,642087	-7,856718*	-8,433728
2	142,1031	-9,175259*	-7,604521	-8,758542*

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

بالاعتماد على المعايير الأربع ، وذلك باختيار اقل قيمة (**SBIC**، **HQIC**،**AIC**) مصحوبة بأكبر قيمة (**Llog**[2]) اتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي **P=2**.

[1]Sandrin Lardik,Valérie Mignion,Econometrie des series temporelles Macroéconomiques et fianacieres,opcit,p83
[2] Logarithme du maximum de vraisemblance

المطلب الرابع : اختبار علاقة التكامل المشترك

تعريف التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين(Xt ,Yt) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. و لاختبار فرضية وجود تكامل مشترك نستخدم اختبار جوهانس (Johansen)[1].

- اختبار جوهانس(Johansen) للتكامل المشترك : إن اختبار جوهانس يعتمد على القيمة الذاتية المنتجة من طريقة نماذج تصحيح الأخطاء التي تحتو ي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى،ويتم اختبار جوهانس من خلال تقدير النموذج ومن اجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى likelihood RATIO TEST(LR) وهما اختبار TRACE TEST (λ_{trace})واختبار القيم المميزة العظمى(λ_{max}) maximum eigenvalues test.

حيث أن :

-إذاكانت0= r (r) هي رتبة المصفوفة (A) في هذه الحالة ليس هناك تكامل مشترك بين المتغيرات،ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ.

- إذا كانت r=k (k) هي عدد المتغيرات المقترحة في هذه الحالة تكون كلا لمتغيرات مستقرة والتكامل غير مطروح.

-إذا كانت k≥r ≥1 في هذه الحالة فإنه توجد علاقة تكامل مشترك،ويمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ[2].

بعد أن قمنا بدراسة خصائص السلاسل الزمنية، توصلنا إلى أن السلاسل تشترك في درجة التكامل (متكاملة من الدرجة الأولى) إذن رجحنا فرضية و جود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات و لاختبار صحة هذه الفرضية من عدمها قمنا بإجراء اختبار جوهنسن بالتركيز على الفرضية التالية:

- وجود الثابت و غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) و في علاقة التكامل المشترك .

1. اختبار جوهنسن:

بالاستناد إلى النتائج السابقة توصلنا إلى أن درجة التأخير (P=2) هي المثلى لتقدير نموذج (VAR) ومنه أجرينا الاختبار على نموذج VAR (2) و ذلك بناءا على الفرضيات التالية:

(1) $H_0: r=0$ (2) $H_0: r=1$ (3) $H_0: r=2$ (4) $H_0: r=3$

(2) $H_1: r>0$ $H_1: r>1$ $H_1: r>2$ $H_1: r=4$

بحيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة إحصائية الأثر لجوهنسن اقل من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية 5٪ = α.

[1]Régis BOURBOUNAIS, Econometrie, 7 éme édition, Dunond , Paris, 2009,P 288
[2]D.ASTERIOU,Applied econometrics, third edition,Palgrave,UK,2016,P380

الجدول رقم(2- 19) : يمثل نتائج اختبار جوهنسن عند مختلف الرتب.

الرتب	λ_{trace}	القيم الحرجة عند 5٪ = α	قيمة الاحتمال
0	70,746	47,856	0,000*
1	33,518	29,797	0,018*
2	14,899	15,495	0,061
3	0,971	3,841	0,324

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

تحليل نتائج الاختبار:

1- **عند الرتبة 0** ، إحصائية الأثر λ_{trace} = 70,74 و هي اكبر من القيمة الحرجة عند 5٪ (47,85) إذن نرفض فرضية العدم و ننتقل لدراسة فرضية العدم الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل .

2- **عند الرتبة 1**، إحصائية الأثر λ_{trace}=33,51 وهي اكبر من القيمة الحرجة عند 5٪ = α(29,79) إذن نرفض فرضية العدم و و ننتقل لدراسة الفرضية العدم الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل .

3- **عند الرتبة 2**، إحصائية الأثر λ_{trace}=14,89وهي اصغر من القيمة الحرجة عند 5٪ = α(15,49) إذن نقبل فرضية العدم و نقبل فرضية وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل.

من خلال تحليلنا لنتائج الاختبار نستخلص أن فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قد اثبت صحتها و بالتالي فان تقدير النموذج يتم وفق نماذج أشعة الانحدار الذاتي لأشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM) .

2. تقدير أشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM) :

إذا كان النموذج يضم أكثر من متغيرين، فإن شعاع التكامل ليس بالضرورة أن يكون وحيدا، حيث تسمح طريقة Johansen بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن التي تربط بين المتغيرات، وتكون هذه الطريقة مفيدة في حالة ما إذا كان الباحث لا يعرف مسبقا عدد علاقات التكامل المتزامن،في حين أنها تكون أقل استخداما إذا كانا لنموذج النظري يقود إلى علاقة وحيدة للتكامل المتزامن .

نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

يرمز له بـ نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة متغير فيشكل مصفوفةk : مع$VAR\ (p)$

$$Yt = A0 + A1Yt-1 + A2Yt-2 + \cdots + ApYt-p + \varepsilon t$$

بعد أن بينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير علاقة التكامل المشترك بواسطة أشعة نماذج تصحيح الخطأ VECM وبعد تقديرنا للنموذج ،سنقوم بإجراء تقيمين اثنين لكل معادلة مكونة لهذا النموذج ؛التقييم الأول وهو تقييم إحصائي يعنى بدراسة معنوية المعلمات و كذا المعنوية العامة للنموذج أما التقييم الثاني فهو تقييم اقتصادي و يرتكز على دراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات بما تمليه النظرية الاقتصادية، ويعطى النموذج القياسي كمايلي :

$$DLGDP_T = C_1 + \sum_{m=1}^{p} c_{1m}\, DLGDP_{t-m} + \sum_{m}^{P} C_{2m}\, DLDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} DLFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} DLFISORDI_{t-m} + \alpha_t \left(\sum_{m=1}^{p} c_{1m}\, LGDP_{t-m} + \sum_{m}^{P} C_{2m}\, LDEPUB_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} LFISPET_{t-m} + \sum_{m=1}^{p} c_{3m} LFISORDI_{t-m} \right) + u_t$$

حيث يمثل:

- α_t معامل الارجاع.
- u_t بواقي التقديرالعلاقة القصيرة الأمد $\boldsymbol{Shortrunrelationship}$

سنهتم فقط في هذه الدراسة بنتائج المعادلة الخاصة بالناتج المحلي الخام والتي تعطى كما يلي :

الجدول (2- 20) : نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك:

علاقة التكامل المشترك				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$\boldsymbol{D(LGDP(-1))}$	$\mathbf{0.35}$	$\mathbf{0.25}$	$\mathbf{1.39}$	$\mathbf{0.18}$
$\boldsymbol{D(LGDP(-2))}$	$\mathbf{0.49}$	$\mathbf{0.23}$	$\mathbf{2.07}$	$\mathbf{0.058}$
$\boldsymbol{D(LDEPUB(-1))}$	$\mathbf{-0.04}$	$\mathbf{0.04}$	$\mathbf{-1.08}$	$\mathbf{0.29}$
$\boldsymbol{D(LDEPUB(-2))}$	$\mathbf{-0.09}$	$\mathbf{0.03}$	$\mathbf{-2.87}$	$\mathbf{0.01}$
$\boldsymbol{D(LFISPET(-1))}$	$\mathbf{-0.03}$	$\mathbf{0.023}$	$\mathbf{-1.58}$	$\mathbf{0.13}$
$\boldsymbol{D(LFISPET(-2))}$	$\mathbf{-0.01}$	$\mathbf{0.017}$	$\mathbf{-0.6\ 5}$	$\mathbf{0.52}$

$D(LFISORDI(-1))$	0.04	0.04	1.036	0.31
$D(LFISORDI(-2))$	0.01	0.04	0.29	0.77
$CointEq(-1)$	−0.056	0.042	−1.33	0,2054

المصدر: من إنجاز الطالبتين بناءا على نتائج برنامج Eviews9 *معنوي عند 5%

التحليل الإحصائي للنتائج:

-$CointEq(-1)$ (معامل الإرجاع) : تشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل *Speed of Adjustment*،أي تشير إلى مقدارا لتغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويشير الاحتمال إلى قيمة 20% وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة$CointEq(-1)$ تعتبر غير معنوية إحصائيا، وعليه فإنه نرفض وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي انه لا وجود لعلاقة طويلة المدى بالتالي سنكتفي بتقدير علاقة قصيرة المدى باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

3. العلاقة طويلة الأمد ($Long\ Run\ Relationship$):

✓ **تقدير معادلة الناتج المحلي الخام**

الجدول(2- 21) : نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام

العلاقة طويلة المدى				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$LGDP(-1)$	1.25	0.24	5.18	0.00*
$LGDP(-2)$	-0.23	0.23	-1.002	0.33
$LDEPUB(-1)$	-0.05	0.04	-1.32	0.20
$LDEPUB(-2)$	-0.008	0.03	-0.25	0.80
LFISPET(-1)	-0.008	0.01	-0.45	0.65
LFISPET(-2)	0.02	0.02	1.61	0.12
$LFISORDI(-1)$	0.08	0.05	1.52	0.14
$LFISORDI(-2)$	-0.04	0.04	-0.97	0.34

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9*معنوي عند 5%

التقييم الإحصائي:

$LGDP(-1)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 0% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LGDP(-1)$تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي و الناتج المحلي المؤخر بفترة واحدة.

في حين تعتبر باقي معلمات النموذج غير معنوية إحصائيا، وبالتالي وجب تحسين النموذج بحذف المتغيرات التي تحوز على اكبر قيمة احتمال من النموذج إلى غاية الحصول على معلمات معنوية.

✓ **تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة:**

الجدول(2- 22) : نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الخام المحسنة:

العلاقة طويلة المدى				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
$LGDP(-1)$	0.99	0.01	49.92	0.00*
$LDEPUB(-2)$	-0.06	0.02	-2.28	0.03*
LFISORDI (-1)	0.06	0.03	2.03	0.055**
$LFISPET(-2)$	0.02	0.009	2.39	0.02*

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9 *معنوي عند 5%،* *معنوي عند 10%

التقييم الإحصائي:

$LGDP(-1)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 0%وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LGDP(-1)$: تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي و الناتج المحلي المؤخر بفترة واحدة، أي أن الزيادة في الناتج المحلي للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.99%.

$LDEPUB(-2)$: يشير الاحتمال إلى قيمة 3% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة $LDEPUB(-2)$:تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة الى علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام الحالي و الانفاق المؤخر بفترتين، أي أن الزيادة في الناتج المحلي للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.06%، فبإمكان الإنفاق العام أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، هو ما يتوافق مع نظرية المزاحمة حيث تلعب النفقات العامة دور المزاحم للاستثمارات الخاصة عبر قناة معدلات الفائدة فزايدة الإنفاق العام يؤدي إلى إصدار الدولة لسندات الخزينة مما يؤدي إلى امتصاص السيولة وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة وعليه يتوجه الأعوان الاقتصاديون إلى شراء السندات بدلا من الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للادخار.

LFISORDI (-1): يشير الاحتمال إلى قيمة 5.5%وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 10% و بالتالي فإن قيمة معلمة تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة إلى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي وعائدات الجباية العادية المؤخر بفترة واحدة ، أي أن الزيادة في عائدات الجباية العادية للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ0.06%، هذا يعني أن الإيرادات الضريبية من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عندما تستخدمها الدولة لتطوير البنية التحتية وكذا لإنفاق على القطاعات الأخرى التي تعمل على زيادة الإنتاجية،حيث وجد كل من أثر إيجابي ومعنوي للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي .

(-2) ***LFISPET*** يشير الإحتمال إلى قيمة 2%وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و بالتالي فإن قيمة معلمة (-2) ***LFISPET***تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة الى علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام الحالي وعائدات الجباية البترولية المؤخر بفترتين، أي أن الزيادة في العائدات الجباية البترولية للفترة السابقة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 0.02%، هذا يدل على أن هذه الإيرادات تمثل محددا من محددات للنمو الاقتصادي في الجزائر

معامل التحديد R^2: تبين قيمة معامل التحديد بان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 99.59 % من الناتج المحلي الخام وعليه فان النموذج يمتلك قوة تفسيرية كبيرة.

المطلب الخامس :المصادقة على النموذج

وللمصادقة على النموذج لابد من التأكد من تحقيق النموذج لفرضيات طريقة المربعات الصغرى ***OLS***

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي *Autocorrelation*:

يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد الاختلالات التي تصيب فرضيات نموذج المربعات الصغرى مما يجعل نتائج تقديره متحيزة، وللتأكد من وجود ارتباط خطي بين الأخطاء يتم أجراء اختبار مضاعف لاجرانج بإتباع الخطوات التالية:

ويقوم الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: cor(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \; for \; i \neq j \\ H_1: cor(\varepsilon_i, \varepsilon_j) \neq 0 \; for \; i \neq j \end{cases}$$

والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (2- 23):نتائج اختبار ارتباط الأخطاء.

	P	LM-Stat	Prob
VEC Residual Serial Correlation LM Test	1	19,22692	0,2571
	2	10,98174	0,8106

المصدر: من إنجاز الطالبتين بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

تشير قيمة الاحتمال Prob إلى قيمة أكبر من5%، والتالي لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 وعليه يمكن القول أنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

2- اختبار تجانس التباين(homoscedasticity):

للتحقق من فرضية تجانس التباين تم اختبار الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: variances\ are\ homogeinous \\ H_1: variances\ are\ heterogeinous \end{cases}$$

الجدول رقم (2- 24): نتائج اختبار تجانس التباين(homoscedasticity)

	Chi-2	Prob
VEC Residual Heteroskedasticity Tests: NoCross Terms (only levels and squares)	**179.8**	**0.4901**

المصدر: من إنجاز الطالبتين بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من خلال نتائج الجدول رقم **(2- 24):** نلاحظ أن قيمة الاحتمال أعلى من مستوى المعنوية 5%، وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم، إذن يمكن القول بأن فرضية تجانس التباين محققة.

3- اختبار البواقي(Normality):

لمعرفة ما إذا كان الحد العشوائي يتبع القانون العادي أجري اختبار **Jack Berra** على البواقي للفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0: residuals\ are\ normaly\ distributed \\ H_1: residuals\ are\ not\ normaly\ distributed \end{cases}$$

والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 25): نتائج اختبار البواقي

	Jack Berra	Prob
Normality test	4.71	0.78

المصدر: من إنجاز الطالبتين بناءا على نتائج برنامج Eviews9.

من الجدولين السابقين نلاحظ أن **Prob** أكبر من القيمة الحرجة 5% ، وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية المنعدمة وعليه فإن البواقي تتبع القانون العادي.

المطلب السادس: تحليل دوال الاستجابة

من بين مزايا النمذجة بواسطة VAR هو أن النموذج يمكن استخدامه لمحاكاة السياسة عن طريق تحليل الاستجابة،فمن الناحية العملية،تسمح دوال الاستجابة الدفعية بتتبع التأثير التدريجي لصدمة بمقدار وحدة واحدة في أحد المتغيرات على القيم المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في نظام مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل،وعادة يتم تمثيل دوال الاستجابة الدفعية بواسطة أشكال بيانية بالنسبة لكل متغير من كل معادلة على حدى في نموذج[1].

تعبر دوال الاستجابة عن استجابة المتغيرات لصدمات هيكلية مطبقة على النموذج ، وسنقوم في دراستنا هذه بتطبيق صدمات على مستوى متغيرات الإنفاق العام و العائدات الجبائية و كذا الناتج المحلي الخام ، وفيما بعد تحليل استجابة متغيرة الناتج المحلي الخام من خلال النتائج و الأشكال البيانية لدوال الاستجابة و الموضحة في الملحق رقم- 12-

1- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في إيرادات الجباية البترولية:

عند إحداث صدمة إيجابية مقدارها 1 % على مستوى عائدات الجباية البترولية نلاحظ ان الناتج المحلي الخام لا يستجيب للصدمة في الفترة الأولى ولكن إلى غاية الفترة الثانية أين يستجيب الناتج المحلي الخام بانخفاض قدر بـ0.001- ليرتفع انطلاقا من الفترة الثالثة ويستمر في الارتفاع إلى غاية الفترة العاشرة بمقدار ما بين 0.002و0.003.

2- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في إيرادات الجباية العادية:

عند إحداث صدمة مقدارها 1 %على عائدات الجباية العادية نلاحظ ان الناتج المحلي الخام لا يستجيب للصدمة في الفترة الأولى ولكن إلى غاية الفترة الثانية أين يستجيب بارتفاع قدره 0.008 ليعرف بعد ذلك تذبذب بين قيم موجبة تتراوح بين 0.004 و0.009 انطلاقا من الفترة الثالثة إلى غاية الفترة العاشرة.

3- استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة في الإنفاق العام:

عند إحداث صدمة مقدارها 1 %على الإنفاق العام لا يستجيب الناتج المحلي الخام إلا بعد الفترة الثانية أين ينخفض بمقدار 0.001– ليستمر في الانخفاض إلى غاية الفترة العاشرة أين تصل الاستجابة الى - 0.009.

المطلب السابع : تحليل تجزئة التباين:

يمكن من خلال تحليل التباين استكمال الدراسة المتعلقة بدوال الاستجابة بحيث يكون الهدف حساب نسبة مساهمة كلصدمة في تباين خطا التنبؤ،اي يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى،فهو يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير والتي تعود إلى صدماتها لخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام[2].

- تباين خطا التنبؤ لمتغيرة الناتج المحلي الخام ناتج عن ما متوسطه 73٪ من صدماته و 22 ٪ نتيجة لصدمات الإيرادات الجبائية العادية و4 ٪ نتيجة للصدمات في النفقات العامة, أما إسهام الصدمات في عائدات الجباية البترولية فلم يتعدى 1 ٪ طيلة كل الفترات والجدول التالي يوضح نتائج التحليل.

[1]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p318
[2]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p323

الجدول(2- 26): : نتائج تحليل التباين :

الفترة	التباين	LGDP	LFISORDI	LFISPET	LDEPUB
1	0,014534	100	0	0	0
2	0,024148	79,08946	18,07054	1,356463	1,483535
3	0,032692	77,1964	19,98284	1,660735	1,16003
4	0,041615	74,73407	22,19178	1,250456	1,823693
5	0,049837	71,8152	23,51009	0,976712	3,697998
6	0,056717	68,58017	25,38883	0,801891	5,229108
7	0,062353	65,75434	27,46557	0,697286	6,082801
8	0,06703	64,33558	28,55083	0,629724	6,483872
9	0,071249	63,75778	29,00765	0,587809	6,646758
10	0,075306	63,37893	29,31988	0,562339	6,73885
Cholesky Ordering : LGDP LFISORDI LFISPET LDEPUB					

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9

خاتمة الفصل

لقد أثبتت البراهين الإحصائية أن الاقتصاد الجزائري معلول وبشكل مزمن نظرا لآثار اللعنة النفطية، أين تميزت سياستها المالية بدوريتها وارتباطها الشبه كلي للإيرادات النفطية حيث أن أي تغيرات او تقلبات او صدمات تمس أسعار النفط تؤثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية او خارجية، او سواء كانت لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بأسعار النفط .ومن أهمها السياسة المالية المتبعة .بالإضافة إلى باقي الأعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري أهما الفساد والبيروقراطية التي تهدد الاقتصاد، والمؤسسات الضعيفة لذا أصبح على الجزائر أن تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شافي من خلال العمل الى توسيع النشاطات غير النفطية كتشجيع الزراعة،الصناعة،السياحة.....

خاتمة

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل . ولقد ازداد الاهتمام أكثر بعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي بظهور نظريات النمو الداخلي الذاتي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل المستديم .و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، وكذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسات المالية التوسعية ومن خلال تتبعنا لتطور السياسة المالية في الجزائرخلال الفترة الممتدة بين 1990-2016 وجدناها مرتبطة بتغيرات أسعار النفط باعتباره المورد الرئيسي للميزانية وتأكدنا من ضعف الاقتصاد الجزائري بوجه عام وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية فقد سبق للجزائر أن عرفت أزمات خارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية كأزمة 2008 وأزمة 2014 فظهرت نتائجها على كل المؤشرات الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

على العموم ،قد أمكن في ختام هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول.
- ✓ تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية
- ✓ يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الاتفاقية، وذلك في الأجلين القصير والطويل
- ✓ هناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي
- ✓ لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينيات القرن الماضي فالجزائر اليوم لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول وأنها مازالت سائرة على نفس المسار مغمضة العيون غير مبالية بالمستقبل وحق الأجيال .
- ✓ التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري و هو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات إلى حالة العجز.
- ✓ عائدات النفط لها دور أساسي في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، غير أن هذا المصدر التمويلي و بالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة.

- ✓ إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، و إذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها كالطفرة النفطية في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار و توازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، لأن استغلال و استخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستديمة.
- ✓ لا يوجد مصدر آمن و متوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه.
- ✓ الجزائر لحد الآن لم تبن إستراتيجية شاملة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني،فهي تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات.

مما سبق نستنتج أن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا هي الاعتماد و بشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، وبناءا على نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها تبين لنا أن الإيرادات الضريبية لها أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل, بالإضافة إلى أن الجباية النفطية لها أثر قوي على الناتج المحلي الخام مقارنة مع الجباية العادية، بينما يساهم الإنفاق الحكومي(العمومي) بنسبة أقل في زيادة الناتج المحلي الخام، كما أظهر التحليل على المدى الطويل بأن الناتج المحلي الخام له أثر إيجابي و معنوي على النفقات العامة .

توصيات البحث:

بعد كل ما إستخلاصناه من خلال دراستنا ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بمو ضوعنا في النقاط التالية:

- ✓ ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل ،مما يسمح لها تخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط
- ✓ تحديد استراتيجية بعيدة المدى من اجل تنمية اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات والسعي نحو انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي ،والسياحي والخدماتي واعادة الاعتبار لقطاع الزراعة ،خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية ،حتى تتشارك مع القطاع المحروقاتي بشكل اكبر في نصيب العوائد وبالتالي خروج الجزائر من الريع النفطي
- ✓ العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية الجزائرية على الإيرادات البترولية والتي تشكل مانسبته 64 % من إجمالي الايرادات ،ومحاولة التفكير اكثر في تحسين الجباية العادية كمصدر اهم ،من خلال توسيع الاوعية الضريبية وتخفيض محاولات الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة العامة، و تحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج و الأداء والحاجة الحقيقية، و كذا الدور التنموي، و ليس لأي اعتبار اخر بمراقبة المسار المالي و كيفية تنفيذه باتخاذ إجراءات المراقبة و المتابعة و هذا ما يسمح بزيادة الشفافية وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية

- ✓ وضع برنامج لتحديث واصلاح الادارة العامة من اجل زيادة فعالية الاستثمار العام والقضاء على البيروقراطية والفساد
- ✓ تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية و توسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة ، لا سيما الطاقة الشمسية.
- ✓ تطوير و تكثيف علاقات الحوار و التشاور في مجال الغاز مع المنتجين الكبار

(روسيا ، قطر،إيران، نيجيريا)، للوصول إلى صيغة توافقية من التعاون المشترك حول العديد من المسائل بخصوص الإنتاج وتوزيع الحصص والأسواق، من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين و تثمين أسعار الغاز حتى تكون مناسبة لأهميته كطاقة مستقبلية نظيفة و واعدة.

- ✓ الاستغلال الأمثل لمداخيل النفط وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر ،الذي لا يزال إلى يومنا هذا لم يستطع أن يحقق غايته الأساسية ،ليصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة أساسا لتغطية العجز الموازني والتخفيف من معدلات التضخم لذا لابد على المسؤولين عنه أن يعيدوا النظر في تلك الاستخدامات محاولين الاقتداء بالتجارب الناجحة للدول صاحبة الثروات ،بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة و تحويله إلى مداخيل أصول مالية مستدامة.

وأخيرا يمكن القول أن إنفاقا عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكثر ربحا وسياسة مالية أكثر فعالية،من شانها أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

الكتب والمصادر

1. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية و تطبيقية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
2. هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الثانية ، 2005 .
3. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999
4. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا،2002
5. مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 9007
6. ابو القمصان خالد" موجز تاريخ الافكار الاقتصادية عبر العصور" ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001
7. هشام مصطفى الجمل" دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2006
8. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية،1988
9. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000
10. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث،عمان، الأردن،2008
11. بلعزوز بن علي،" محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004
12. حمدي عبد العظيم،" السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 .
13. عبد المنعم فوزي،" المالية العامة والسياسة المالية "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1972
14. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان،" الدخل القومي "، دار النهضة العربية القاهرة،. 1979
15. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،1986
16. جيمس جوارتيني، ترجمة " حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان"، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، دار المريخ ، السعودية،1999
17. عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة،2004
18. خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، الرياض، السعودية،1981
19. خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي" مدخل إلى علم الاقتصاد " التحليل الجزئي والكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعةالأولى،2009
20. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة،عمان، الأردن،2007
21. سوزي عدلي ناشد ، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000
22. سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،1999
23. المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية ، الإسكندرية،2000
24. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

25. حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002
26. المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان،2001
27. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييميه" ، الإسكندرية،2000
28. محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003
29. يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، اقتصاديات النشاط الحكومي "تحليل قرارات الإنفاق العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر .والتوزيع،1996
30. فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2001
31. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات .الوحدة العربية، بيروت،1997
32. وليد عبد الحميد العايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان، 2010
33. عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005
34. احمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية -سياسة الإنفاق العام، دار الطرقجي، اليمن ،1990
35. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"، الكويت،1994
36. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008
37. يوجين أ .ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2003
38. نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي"إقليميا ودوليا"،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق،2007
39. رشدي عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل(B.O.T) اتحاد المصارف العربية، القاهرة 2006 .
40. محمد احمد الدوري"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية 1983
41. عبد الهادي حسن طاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد06 بتاريخ 03/13/ 1973 نقلا عن محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1983
42. عبد اللطيف بن شنهو "الجزائر اليوم بلد ناجح"بدون طبعة ،2004
43. عبد الحميد مرغيت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة جامعة جيجل – الجزائر
44. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006

الرسائل والأطروحات

1. فرحي محمد، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 1999/1998 .
2. **معط الله أمال** بعنوان" **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1970 -2012"** مذكرة نيل ماجستار جامعة تلمسان – الجزائر 2014
3. داود سعد الله بعنوان **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000 -2010 "**مذكرة ماجستار غير منشورة ، جامعة الجزئرالعاصمة ، الجزئر،2003
4. ضالع دليلة بعنوان **"فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (د راسة حالة الجزائر)** "رسالة ماجستار غير منشورة ، جامعة الشلف، الجزائر،2009
5. العمري علي " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر1970-2006"** مذكرة ماجستار غير منشورة جامعة الجزائر ،2008
6. نعيمة زيرمي **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2010
7. تركية صغير **بعنوان السياسة التجارية الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال فترة 1990-2014** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر،جامعة الوادي الجزائر، 2014
8. ضيف احمد " **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 - 2012 - حالة الجزائر-** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة الجزائر، 2014
9. بن زايد عائشة **بعنوان دور أدوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر1999- 2012** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة سكيكدة ،2013
10. بيطام ريمة **"أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر2000- 2014 "**مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2014
11. بصديق محمد **بعنوان النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستار ، جامعة الجزائر، 2008
12. السعيد رويجع " **التطور التاريخي لاسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري 1970 –2012** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، ورقلة – الجزائر 2012
13. إدريس أميرة **بعنوان تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان-الجزائر، 2015
14. بصلي صلاح الدين وذوادي نجم الدين **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1999- 2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة تبسة – الجزائر
15. وحيد خير الدين **"أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الوطني والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر،2013.

الدوريات والمجلات

1. محمود محمد داغر **"الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا "**منهج السببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51،2010

2. برناردين اكيتوبي، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي** ،العدد 40 ، **2007**
3. شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير" **فعالية السياسة المالية بالجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية**" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،المجلد(12) ،العدد (1) ،2010
4. أمال رحمان و محمد التهامي طواهر" **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر -** "، مجلة الباحث ، الجزائر عدد 12 ، 2013
5. جاب الله مصطفى" **تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات-حالة الجزائر** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، المجلد 1 ،العدد 9 ، 2016
6. بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990- 2006** مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008
7. طارق قندور ،**التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015**
8. حبيب قنوني واخرون ،**البطالة والتضخم في البجزائر بين ظاهرتين 1990-2013 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية** ،بسكرة العدد 11،2014
9. بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة1990- 2006** مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 ،2008
10. بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية** ،العدد 4، 2010

التقارير والمنشورات

1. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2. تقارير بنك الجزائر من سنة 1999- 2015
3. تقرير وزارة المالية 2016

الملتقيات والمؤتمرات

1. البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية " دراسة نظرية وقياسية"، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام20 - 21أكتوبر 2009

القوانين ،المراسيم الأوامر والقرارات

1. القانون رقم2000 - 02المؤرخ في 24 ربيع الأول 1424 الموافق ل 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 22 الصادرة بتاريخ28 -06-2000
2. قانون المالية لسنةا 2015 الصادر عن وزارة المالية

II. المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrage:

1. Paul Massé ; "**Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité** au XXe siècle" ; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011
2. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " Economics " ; 19thed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw- Hill Education Private limited ; New Delhi ; 2010
3. Dominick Salvatore ; " Development Economics " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992
4. T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V. K. Publications ; New Delhi ; 2009
5. D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill EducationPrivate Limited; New Delhi; India; 2010.
6. T. R. Jain , Anil Malhotra ; " Development Economics " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009
7. T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006
8. Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983
9. Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi, 2003.
10. Salah Wahab and John J. Pigram (eds.) ; Tourism, Development and Growth: The challenge of Sustainability ; Routledge ; London and New York ; 2005
11. T.R. Jain, O.P. Khanna; " Development Problems and Policies "; V. K. Publications ; New Delhi ;2010
12. B.L. Mathur ; " Towards Economic Development " ; Discovery Publishing House ; New Delhi ;2001
13. Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and New York ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006
14. M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ; 1978
15. K. R. Gupta; "Economics of Development and Planning: History, Principles, Problems and Policies " ; 4th Ed. ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2009.
16. Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009
17. Alok Goyal; "Business Environment"; V.K. (India) Enterprises; New Delhi; 2006
18. **T**. R. Jain ; V. K. Ohri" Introductory Microeconomics" VK Global Publications, 2014
19. Dolan Edwin G & Lindsey David E." Economics" The Dryden Press, 1991
20. Ande Chaineau, Lexique Economie Général, PUF , 1979,
21. Alain Barrer, Politique Financière, Dalloz Paris, 1958
22. B. Essama-Nssah , Blanca Moreno-Dodson ; " Fiscal Policy for Growth and Social Welfare" ; Published ,2012
23. Deepashree, Vanita Agarwal; " Macroeconomics "; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2007
24. Graeme Chamberlin, Linda Yueh; " Macroeconomics "; Thomson Learning ; London ; 2006
25. Ronald Shone; " Economic Dynamics : Phase Diagrams and Their Economic Application "; 2nd edition ; Cambridge University Press ; United Kingdom ; 2002
26. Frederick Fourie; " How to think and reason in Macroeconomics "; 2nd edition ; Juta and Company Ltd. ; CapeTown ; South Africa; 2001

27. Nese Erbil, " Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries? "IMF Working Paper, 2011.
28. A.Clo and L.Ornadi, « Petroleum Engineering –Petroleum Economics », Encyclopedia Of Life Support (EOLSS), 2003,

Etudes ,Rapports et document de travail

1. K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India" ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996

Article ,revues et journaux

1. Simon Kuznets ; " Modern Economic Growth : Findings and Reflections " ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973
2. Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol. 9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957
3. Saten Kumar, Don Webber, and Scott Fargher; "Wagner's Law Revisited: Cointegration and Causality tests for New Zealand"; Applied Economics; Vol. 44; No. 5; 2012
4. Gary Koop, Dale J. Poirier; "An Empirical Investigation of Wagner's Hypothesis by using a Model Occurrence Framework'; Journal of the Royal Statistical Society. Series A (Statistics in Society); Vol. 158; No. 1; 1995
5. Richard M. Bird; "Wagner's Law of expanding state activity"; Public Finance; Vol .26 ; No. 1 ;1971
6. Metin Bayrak, Ömer Esen; "Examining the Validity of Wagner's Law in the OECD Economies"; Research in Applied Economics; Vol. 6; No. 3; 2014
7. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, " The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria ", The Economic Research Forum, Working Paper No 845, 2014
8. Martin Zagler ، Georg Durnecker " FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH " JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS Vol. 17, No. 3، 2003
9. Michael F. Bleaney ، Richard Kneller، Norman Gemmell ;" Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries" Journal of Public Economics;Vol 74 ;No 2 ; 1999
10. Yamamoto, Masazo " Fiscal Policy and Economic Growth". Otemon economic studies, vol. 1 , 1968

III. المراجع الإلكترونية

1. Office National des Statistiques **www.ons.dz**
2. Agence National de Développement de L'investissement **http://www.andi.dz**
3. World Bank ;World Development Indicators http://data.worldbank.org
4. Banque d'Algérie http://www.bank-of-algeria.dz
5. Ministère des Finances http://www.mf.gov.dz/.
6. La Direction Générale des Douanes http://cnis.douane.gov.dz

الملاحق

الملحق -1-:دوال الإرتباط الذاتي للسلاسل.

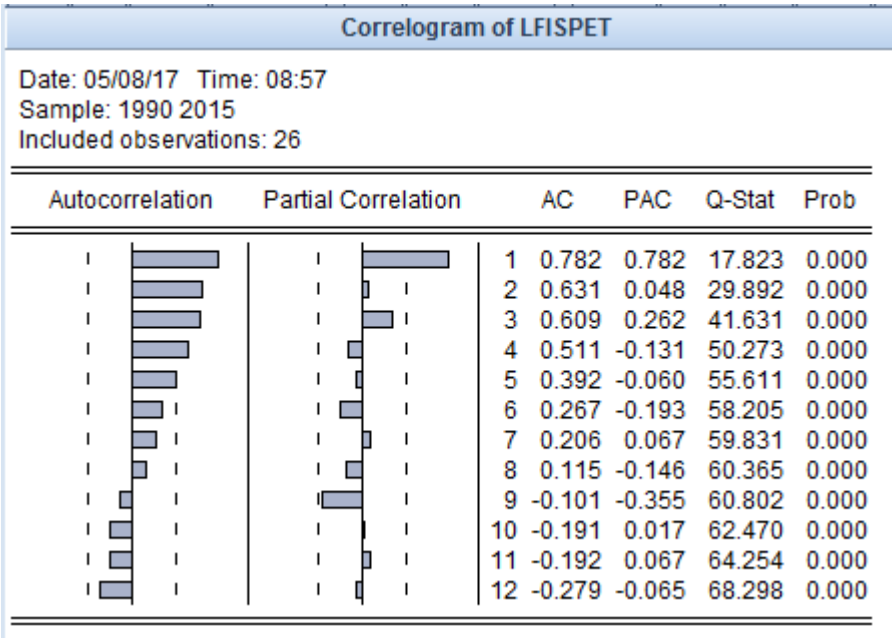

Correlogram of LFISPET

Date: 05/08/17 Time: 08:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.782	0.782	17.823	0.000
		2	0.631	0.048	29.892	0.000
		3	0.609	0.262	41.631	0.000
		4	0.511	-0.131	50.273	0.000
		5	0.392	-0.060	55.611	0.000
		6	0.267	-0.193	58.205	0.000
		7	0.206	0.067	59.831	0.000
		8	0.115	-0.146	60.365	0.000
		9	-0.101	-0.355	60.802	0.000
		10	-0.191	0.017	62.470	0.000
		11	-0.192	0.067	64.254	0.000
		12	-0.279	-0.065	68.298	0.000

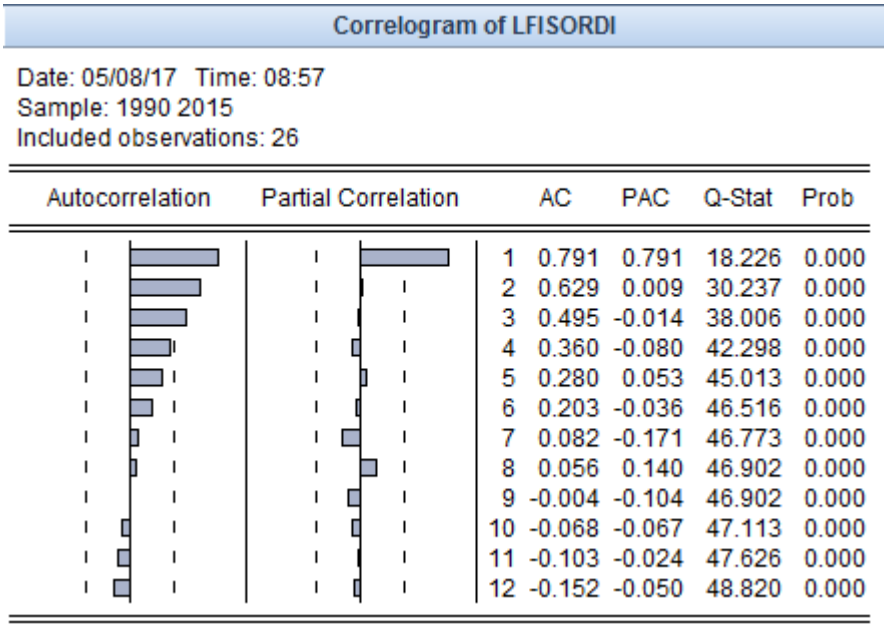

Correlogram of LFISORDI

Date: 05/08/17 Time: 08:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.791	0.791	18.226	0.000
		2	0.629	0.009	30.237	0.000
		3	0.495	-0.014	38.006	0.000
		4	0.360	-0.080	42.298	0.000
		5	0.280	0.053	45.013	0.000
		6	0.203	-0.036	46.516	0.000
		7	0.082	-0.171	46.773	0.000
		8	0.056	0.140	46.902	0.000
		9	-0.004	-0.104	46.902	0.000
		10	-0.068	-0.067	47.113	0.000
		11	-0.103	-0.024	47.626	0.000
		12	-0.152	-0.050	48.820	0.000

Correlogram of LDEPUB

Date: 05/08/17 Time: 08:56
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.788	0.788	18.093	0.000
		2	0.607	-0.037	29.285	0.000
		3	0.560	0.246	39.223	0.000
		4	0.458	-0.154	46.154	0.000
		5	0.395	0.138	51.562	0.000
		6	0.341	-0.096	55.791	0.000
		7	0.200	-0.186	57.321	0.000
		8	0.086	-0.072	57.622	0.000
		9	0.006	-0.103	57.624	0.000
		10	-0.068	-0.005	57.832	0.000
		11	-0.151	-0.154	58.945	0.000
		12	-0.223	-0.023	61.521	0.000

الملحق -2-: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل عند المستوى.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.700942	0.2454
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:47
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.374891	0.138800	-2.700942	0.0157
D(LGDP(-1))	0.195749	0.174286	1.123150	0.2779
D(LGDP(-2))	0.136666	0.178619	0.765125	0.4553
D(LGDP(-3))	0.262275	0.170716	1.536325	0.1440
C	2.924883	1.073903	2.723602	0.0150
@TREND("1990")	0.013126	0.004982	2.634886	0.0180

Null Hypothesis: LDEPUB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.461470	0.3421
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPUB)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPUB(-1)	-0.533187	0.216613	-2.461470	0.0230
D(LDEPUB(-1))	0.162583	0.224589	0.723916	0.4775
C	3.553235	1.423089	2.496846	0.0214
@TREND("1990")	0.023160	0.010004	2.315183	0.0313

Null Hypothesis: LFISORDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.283320	0.4270
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISORDI)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:55
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISORDI(-1)	-0.369985	0.162038	-2.283320	0.0324
C	2.010556	0.902040	2.228898	0.0364
@TREND("1990")	0.017513	0.005821	3.008423	0.0065

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.326339	0.9975
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:57
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	0.098970	0.303275	0.326339	0.7479
D(LFISPET(-1))	-0.515065	0.281559	-1.829332	0.0840
D(LFISPET(-2))	-0.356849	0.203378	-1.754610	0.0963
C	-0.316360	1.746113	-0.181179	0.8583
@TREND("1990")	-0.019827	0.021543	-0.920367	0.3696

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.866776	0.3415
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:58
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	-0.217547	0.116536	-1.866776	0.0747
C	1.476889	0.778025	1.898254	0.0703

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.310016	0.7674
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISPET(-1)	0.002986	0.009631	0.310016	0.7592

الملحق -3-: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل عند الفرق الاول.

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.681072	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:01
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.634346	0.172326	-3.681072	0.0012

Null Hypothesis: DDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.184882	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDEP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP(-1)	-1.300839	0.250891	-5.184882	0.0000
D(DDEP(-1))	0.206880	0.167867	1.232404	0.2314

Null Hypothesis: DFISORDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.829032	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFISORDI)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:03
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFISORDI(-1)	-1.075689	0.184540	-5.829032	0.0000

Null Hypothesis: DFISPET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.995209	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFISPET)
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:04
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFISPET(-1)	-1.434330	0.287141	-4.995209	0.0001
D(DFISPET(-1))	0.189984	0.161464	1.176630	0.2525

الملحق -4-: نتائج دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/17 Time: 01:07
Sample: 1990 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFISORDI does not Granger Cause LDEPUB	25	0.02872	0.8670
LDEPUB does not Granger Cause LFISORDI		14.4296	0.0010
LFISPET does not Granger Cause LDEPUB	25	0.20439	0.6556
LDEPUB does not Granger Cause LFISPET		0.28718	0.5974
LGDP does not Granger Cause LDEPUB	25	7.99028	0.0098
LDEPUB does not Granger Cause LGDP		0.23595	0.6319
LFISPET does not Granger Cause LFISORDI	25	4.37334	0.0483
LFISORDI does not Granger Cause LFISPET		0.02594	0.8735
LGDP does not Granger Cause LFISORDI	25	5.69674	0.0260
LFISORDI does not Granger Cause LGDP		0.02501	0.8758
LGDP does not Granger Cause LFISPET	25	2.48673	0.1291
LFISPET does not Granger Cause LGDP		0.03629	0.8507

الملحق -5-:درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI
Exogenous variables:
Date: 05/13/17 Time: 01:12
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	119.7050	NA	2.10e-09	-8.642087	-7.856718*	-8.433728
2	142.1031	29.86409*	1.35e-09*	-9.175259*	-7.604521	-8.758542*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق -6-:نتائج اختبار التكامل المشترك.

Date: 05/13/17 Time: 01:14
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.801825	70.74577	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.554924	33.51791	29.79707	0.0178
At most 2	0.454231	14.89916	15.49471	0.0613
At most 3	0.041352	0.971310	3.841466	0.3244

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق -7-:نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك لمعادلة الناتج المحلي الخام.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 01:16
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 23

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.056756	0.042573	-1.333136	0.2054
C(2)	0.352128	0.252068	1.396956	0.1858
C(3)	0.490595	0.235958	2.079161	0.0580
C(4)	-0.036999	0.023390	-1.581820	0.1377
C(5)	-0.011838	0.017965	-0.658916	0.5215
C(6)	-0.048786	0.045042	-1.083124	0.2984
C(7)	-0.093519	0.032557	-2.872416	0.0131
C(8)	0.046849	0.045201	1.036468	0.3189
C(9)	0.014361	0.048948	0.293390	0.7739
C(10)	0.014449	0.008846	1.633255	0.1264
Determinant residual covariance		0.000119	.	

Equation: D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) + 0.0698168094256*LFISPET(-1) - 1.62296516261*LDEPUB(-1) + 1.05095684131*LFISORDI(-1) - 3.34249445059) + C(2)*D(LGDP(-1)) + C(3)*D(LGDP(-2)) + C(4) *D(LFISPET(-1)) + C(5)*D(LFISPET(-2)) + C(6)*D(LDEPUB(-1)) + C(7) *D(LDEPUB(-2)) + C(8)*D(LFISORDI(-1)) + C(9)*D(LFISORDI(-2)) + C(10)
Observations: 23

R-squared	0.685091	Mean dependent var	0.031234
Adjusted R-squared	0.467078	S.D. dependent var	0.019910
S.E. of regression	0.014534	Sum squared resid	0.002746
Durbin-Watson stat	1.422840		

الملحق -8-:نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك لمعادلة الناتج المحلي الخام المحسنة.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 15:36
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Total system (balanced) observations 24

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.253261	0.241755	5.184011	0.0001
C(2)	-0.239160	0.238449	-1.002980	0.3308
C(3)	-0.054791	0.041300	-1.326654	0.2032
C(4)	-0.008624	0.035138	-0.245434	0.8092
C(5)	0.086564	0.056817	1.523573	0.1471
C(6)	-0.042218	0.043187	-0.977574	0.3428
C(7)	-0.008703	0.018944	-0.459378	0.6521
C(8)	0.023172	0.014366	1.613043	0.1263
Determinant residual covariance		0.000203		

Equation: LGDP = C(1)*LGDP(-1) + C(2)*LGDP(-2) + C(3)*LDEPUB(-1) + C(4)*LDEPUB(-2) + C(5)*LFISORDI(-1) + C(6)*LFISORDI(-2) + C(7) *LFISPET(-1) + C(8)*LFISPET(-2)
Observations: 24

R-squared	0.996610	Mean dependent var	8.269880
Adjusted R-squared	0.995127	S.D. dependent var	0.249661
S.E. of regression	0.017429	Sum squared resid	0.004860
Durbin-Watson stat	2.326265		

الملحق-9-: نتائج إختبار البواقي(Normality).

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 05/13/17 Time: 01:42
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.486370	0.906796	1	0.3410
2	-0.773337	2.292528	1	0.1300
3	-0.110074	0.046446	1	0.8294
4	-0.409189	0.641836	1	0.4230
Joint		3.887605	4	0.4214

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.862414	0.018141	1	0.8929
2	3.633340	0.384406	1	0.5353
3	2.399992	0.345009	1	0.5570
4	2.988235	0.000133	1	0.9908
Joint		0.747688	4	0.9453

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.924937	2	0.6297
2	2.676934	2	0.2622
3	0.391455	2	0.8222
4	0.641968	2	0.7254
Joint	4.635294	8	0.7957

الملحق-10 -: نتائج إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Autocorrelation*.

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/13/17 Time: 01:40
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.22692	0.2571
2	10.98174	0.8106

Probs from chi-square with 16 df.

الملحق-11-:نتائج إختبار تجانس التباين(homoscedasticity).

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/13/17 Time: 01:43
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
179.8048	180	0.4901

Individual components:

Dependent	R-squared	F(18,4)	Prob.	Chi-sq(18)	Prob.
res1*res1	0.640149	0.395318	0.9235	14.72343	0.6809
res2*res2	0.711277	0.547451	0.8323	16.35938	0.5675
res3*res3	0.847009	1.230295	0.4667	19.48120	0.3628
res4*res4	0.679918	0.472045	0.8795	15.63812	0.6178
res2*res1	0.771388	0.749828	0.7043	17.74193	0.4728
res3*res1	0.982686	12.61224	0.0123	22.60177	0.2064
res3*res2	0.802121	0.900800	0.6178	18.44879	0.4265
res4*res1	0.823268	1.035176	0.5499	18.93517	0.3958
res4*res2	0.724708	0.585003	0.8082	16.66829	0.5460
res4*res3	0.724453	0.584254	0.8087	16.66242	0.5464

الملحق -12-:نتائج تحليل دوال الاستجابة.

Period	LDEPUB	LFISORDI	LFISPET
1	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.001877	0.008947	-0.001090
3	-0.004284	0.009760	0.002073
4	-0.005610	0.007876	0.002337
5	-0.005004	0.007375	0.002579
6	-0.005392	0.005933	0.002853
7	-0.006431	0.004839	0.003223
8	-0.007666	0.004444	0.003206
9	-0.008771	0.004465	0.003110
10	-0.009845	0.004465	0.002938

Cholesky Ordering: LGDP LDEPUB LFISORDI ...

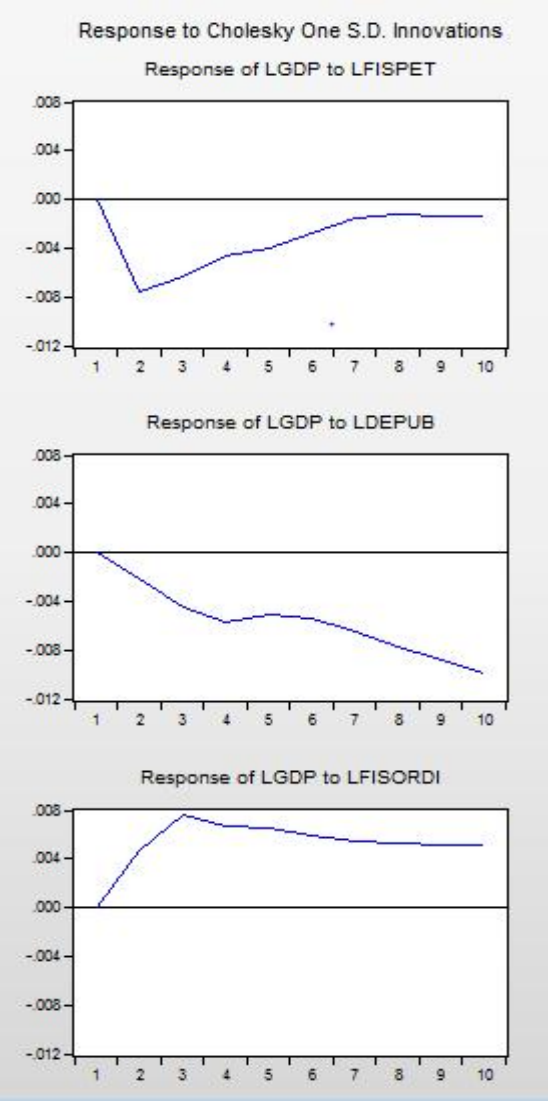

الملحق -13 -:نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	LGDP	LFISPET	LDEPUB	LFISORDI
1	0.017429	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.030839	91.08802	6.160383	0.480697	2.270898
3	0.041588	88.28228	5.658656	1.434904	4.624159
4	0.051340	88.55607	4.507533	2.204271	4.732128
5	0.060240	89.31544	3.726780	2.330371	4.627411
6	0.068049	90.06313	3.082084	2.476636	4.378146
7	0.075470	90.60193	2.551264	2.752770	4.094037
8	0.082871	90.91273	2.139340	3.149303	3.798623
9	0.090278	91.03527	1.823655	3.608442	3.532638
10	0.097629	91.01784	1.579197	4.113278	3.289686

Cholesky Ordering: LGDP LFISPET LDEPUB LFISORDI

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016) من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي, فحص صحة قانون Wagner الذي يفسر العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي, و كذا اختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية Granger، والأشعة الذاتية الانحدار VAR، إضافة الى تحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين، وقد أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي و معنوي بين النمو الاقتصادي وإيرادات الجباية النفطية وايرادات الجباية العادية في الأجل الطويل، كما بينت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل بين الناتج المحلي الخام الإنفاق العام, كما أظهرت دراسة السببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام صحة قانون Wagner في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الانفاق العام، الجباية العادية، الجباية البترولية، النمو الاقتصادي، أشعة الانحدار الذاتي VAR.

Résumé :

Cette études vise à analyser l'impact des différentes variables de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2016) en examinant la relation entre les recettes fiscales et la croissance économique et en vérifiant la validité de la loi de Wagner qui explique la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique, et en testant l'effet de la politique budgétaire sur la croissance économique par l'utilisation du test de causalité de Granger, et le model des vecteurs autorégressives VAR, ainsi que les fonctions de réponses impulsion elles et la décomposition de la variance. Les principaux résultats de l'étude sont: Les recettes fiscales ont un effet positif et significatif sur la croissance économique à long terme en Algérie, les dépenses publiques ont une influence négative et statistiquement significative sur Le produit intérieur brut a long terme et l'existence d'une relation de causalité entre Le produit intérieur brut et les dépenses publiques reflète la validité de la loi de Wagner en Algérie.

Mots clés : dépenses publiques, recettes fiscale ordinaire, recettes fiscale pétrolière, la croissance économique, vecteurs autorégressives (VAR)